



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع:/2013

القسم: علوم التسيير
ميدان: علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

دراسة حالة: الجزائر (2000 – 2010)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذ:

كروش صلاح الدين

إعداد الطالبة:

- أودينة يسرى

الجامعة: 2013/2012

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما
إلى والدي الكريمين حفظهما الله.

إلى إخوتي الأعزاء : أيوب، أحمد، أكرم
إلى جميع الأهل و الأصدقاء

إلى كل من وقفوا بجاني وقدموا لي يد العون
إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

التشكر

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله.

أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان لأستاذي الفاضل كروش صلاح الدين لتفضله بالإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمه لي بسعة صدر و جميل صبر من توجيهات ونصائح، كان لها الأثر في أن تتم هذه الدراسة على النحو الذي انتهت إليه فجزاءه الله خير جزاء، كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى كل أساتذة و عمال المركز الجامعي بميلة على كل ما قدماه لي من مساعدة و نصائح.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة للحكم على هذه الرسالة.

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الأجنبية
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال البيانية
VIII	قائمة الملاحق
(أ – د)	المقدمة العامة
	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول سعر الصرف
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
03	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
03	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
04	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
07	المبحث الثاني: أنظمة الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف
07	المطلب الأول: أنظمة الصرف
15	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
22	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي وسياسات سعر الصرف
22	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
31	المطلب الثاني: مخاطر و سياسات سعر الصرف
41	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي حول ميزان المدفوعات
43	تمهيد
44	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
44	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته
46	المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات
53	المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات
55	المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

VI

55	المطلب الأول : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
58	المطلب الثاني : أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه
61	المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات
63	المبحث الثالث: علاج الإختلال في ميزان المدفوعات
63	المطلب الأول: علاج الإختلال بالإعتماد على آليات قوى السوق
69	المطلب الثاني: المداخل النظرية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات
79	المطلب الثالث: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات
82	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر
84	تمهيد
85	المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و تطور أرسدته
85	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971 – 1985م)
87	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1986 – 1999م)
91	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000–2010م)
97	المبحث الثاني : تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري وسياسته
97	المطلب الأول: أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري
100	المطلب الثاني: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائري
106	المبحث الثالث: أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات (2000–2010م)
106	المطلب الأول: تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية
114	المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات
127	خلاصة الفصل الثالث
130	الخاتمة العامة
134	قائمة المصادر و المراجع
139	الملاحق

VII

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	الميزان الأساسي	1 -2
58	ميزان السيولة الصافية	2 -2
61	أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	3 -2
90	تمثيل بياني لتطور الاحتياطيات الرسمية خلال الفترة (1990 -1999م)	1 -3
91	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2010م)	2 -3
93	تمثيل بياني لتطور الاحتياطيات الرسمية خلال الفترة (2000 -2010م)	3 -3
94	تطور سعر الصرف الاسمي و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 -2010م)	4 -3
107	تطور احتياطيات الصرف الرسمية و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 -2010م)	5 -3
107	تطور سعر الصرف الاسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر خلال الفترة 1990 -2010م.	6 -3
108	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 -2010م)	7 -3
109	تطور سعر الصرف واحتياطيات الصرف الرسمية و الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)	8 -3
110	تطور احتياطيات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)	9 -3
112	العلاقة بين سياسة الصرف والقروض للدولة و التضخم	10 -3
113	تطور احتياطيات الصرف و القروض للاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)	11 -3
113	تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار خلال الفترة (2000 -2010م)	12 -3

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات	51
1-3	تطور بعض الأرصدة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971-1985م)	86
2 - 3	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1986 - 1999م)	88
3 - 3	تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (1990 - 1999م)	89
4 -3	تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1986-1999م)	90
5 - 3	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)	92
6 - 3	تطور احتياطات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2010م)	94
7-3	تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000-2010م)	96
8 -3	تطور أرصدة الميزان التجاري و علاقتها مع التغير في سعر الصرف	115
9 - 3	تطور رصيد ميزان العمليات الغير منظورة و مقارنتها بتطور معدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية خلال الفترة (2000-2009م)	117
10 -3	تطور تغير رصيد ميزان التحويلات مقارنة مع التغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)	119
11 - 3	تطور أرصدة الميزان الجاري مقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)	121
12 - 3	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية و مقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)	123
13 - 3	تطور أرصدة ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)	125

VIII

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
139	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2010 م)	01
140	تطور معدل التضخم و سعر الصرف الإسمي و احتياطات سعر الصرف الإسمي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2010م)	02
141	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010م)	03
142	أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر (أثر النفادية)	04
143	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010م)	05
144	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010م)	06
145	تطور رصيد الميزان الكلي و سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000 - 2010م)	07
146	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1997 - 2002م)	08
148	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2002 - 2006م)	09
149	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006 - 2010م)	10

المقدمة العامة:

لقد تطورت الحياة الإقتصادية و تطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية و انتقل رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي لا بأس به، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، أي نكون أمام مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية والعملات الأجنبية وطرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يجب على العالم الخارجي دفعه لها والمدفوعات التي يجب دفعها للخارج، أي يجب على الدولة إعداد بيان كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من إلتزامات، وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات، أي أن هناك علاقة بين سعر الصرف و التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات.

وتسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من إختلالات حادة على مستوى الإقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية و الخارجية إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف المعتمدة، و الجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى تحرير إقتصادها، فقامت باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية و إحداث جملة من الإصلاحات الإقتصادية. فقد اتخذت عدة تدابير و إجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات أو علاج العجز الحاصل في رصيده، ومن هذه الإجراءات سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية التي تبقى إحدى النصائح التي يسديها خبراء صندوق النقد الدولي، وطبقت في بعض الدول في إطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، كونها تشكل محور برامج التكيف و التعديل الإقتصادي المدعم من الصندوق، على إفتراض أن هذه السياسة هي أنجع حل لمعالجة الإختلال الخارجي من خلال التأثير على بنود ميزان المدفوعات وتقليل فجوة العجز فيها وتحسينها، بالإضافة إلى توفير نقد أجنبي إضافي للقيام بتنمية إقتصادية خاصة إذا دعمت بإصلاحات في القطاعات والجوانب الإقتصادية.

لقد وقع إختيارنا على موضوع سعر الصرف و أثره على ميزان المدفوعات، و ذلك بغرض توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي، و إلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو ومنفتح على العالم الخارجي كالجزائر، حيث عانت الجزائر من إختلال خارجي كبير و تطور في سياسة سعر صرفها، كما أنها من الدول التي أبرمت إتفاقات مع صندوق النقد الدولي وكانت محلا لتطبيق سياسية التعديل الهيكلي المدعم من طرف الصندوق، وطبقت في إطاره سياسة تخفيض قيمة الدينار كمحاولة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات ومواكبة التطورات النقدية الحديثة.

كل ما سبق يدفعنا إلى طرح تساؤل حول:

ماهي حدود تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

وحى نتمكن من الإجابة على هذا التساؤل نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية:

- لماذا يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري؟
- كيف يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات البحث:

- يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية وكذا تغيرات أسعار المحروقات.
- يؤثر تغير سعر الصرف سلبا أو إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تأثيره على الميزان التجاري و المديونية الخارجية وخدمات الديون .

أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع حيث نجملها فيما يلي:
- الرغبة في معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وخاصة على ميزان المدفوعات الجزائري؛
- إحساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر بصفة عامة وقطاع سعر الصرف بصفة خاصة؛
- إهتمامي الكبير و ميولي الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع؛

أهداف الموضوع:

- نهدف من خلال تناولنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:
- تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف وكذلك مفهوم ميزان المدفوعات؛
- تسليط الضوء على العلاقة بين تغيرات الصرف و أثرها على ميزان المدفوعات؛
- بحث مسيرة تطور أنظمة الصرف بالجزائر؛
- محاولة معرفة مدى نجاح سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات خاصة الدول النامية؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية اللجوء إلى دراسة هذا الموضوع هو الإهتمام المتزايد بدراسة سعر الصرف وميزان المدفوعات، وذلك باعتبار أن ميزان المدفوعات أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وكذلك لأن سعر الصرف حضي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياساتها النقدية وفي البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات و الحد من الواردات.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة من خلال الإطار المكاني و الزماني وهي كالآتي:

– الإطار المكاني: الجزائر؛

– الإطار الزمني: الفترة الممتدة من (2000 – 2010م)؛

منهج البحث:

اعتمدت على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع و يتعلق الأمر ب :

– المنهج الوصفي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لسعر الصرف و ميزان المدفوعات و أوضاعه المختلفة.

– المنهج التحليلي: أما بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث فتم الإعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الإقتصادية و المالية.

– المنهج الاستقرائي: من خلال استقراءنا لمجموع البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع.

أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائري وسعر صرف الدينار الجزائري، كما استعنا بمجموعة من المراجع سواء كتب أو تقارير أو ملتقيات، أو أبحاث متخصصة في هذا الموضوع.

تقسيمات البحث:

للاوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول سعر الصرف، و قدمنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث، نتطرق في الأول لماهية سعر الصرف من خلال التعرف عليه وعلى أنواعه ووظائفه المختلفة، في حين قام المبحث الثاني بدراسة مختلف أنظمة الصرف وكذلك أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، بينما استعرض المبحث الثالث سوق الصرف الأجنبي و سياسات سعر الصرف.

بينما تطرق الفصل الثاني إلى مدخل مفاهيمي حول ميزان المدفوعات وهو الآخر قدمناه في ثلاثة مباحث، نتطرق في الأول لماهية ميزان المدفوعات من خلال التعرف عليه وعلى أهميته وأهم البنود المكونة له و المؤشرات الإقتصادية له، في حين إهتم المبحث الثاني بالوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات، بينما إستعرض المبحث الثالث كيفية علاج الإختلال في ميزان المدفوعات.

وكان الفصل الثالث الأخير عبارة عن دراسة حالة الجزائر بشيء من التفصيل وهو الآخر جاء ملم بثلاثة مباحث، تعرضنا في المبحث الأول إلى تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة (1971 – 2010 م)، تلاه المبحث الثاني يتكلم عن تطور أنظمة صرف الدينار و سياساته، بينما تطرق المبحث الثالث إلى أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية وكذلك تناول أثر تخفيض سعر الصرف على مختلف بنود ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خالصنا في الأخير إلى جملة من النتائج مرفقة ببعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لها.

الدراسات السابقة:

— دراسة: يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية — دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، خلصت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف هو عامل ضروري و أساسي لتعديل ميزان المدفوعات، لكنه غير كاف إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو منه.

— دراسة: لعروق حنان، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي — دراسة حالة الجزائر —، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005/2004، خلصت هذه الدراسة إلى أن فعالية سياسة سعر الصرف في تصحيح الإختلال الخارجي للدول النامية هي محدودة وذلك راجع إلى وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر على شروط نجاحها وتعتبر الجزائر واحدة منها.

— دراسة: العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات — دراسة حالة الجزائر —، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006/2005، خلصت هذه الدراسة إلى أن النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة خاصة إستعادة التوازن الخارجي، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض قيمة العملة بقدر ما هي ناتجة عن إرتفاع أسعار النفط.

— دراسة: بن طريش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية — دراسة حالة الجزائر —، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011/2010، خلصت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير و المتوسط، وكذلك على فروق مستوى الإنتاجية بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين في المدى الطويل، بالإضافة إلى التوسع النقدي، كما تجب الإشارة إلى أنه توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و تحرير الميزان التجاري الجزائري.

— دراسة: بربري محمد أمين، البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005/12/05/04، خلصت هذه الدراسة إلى أن الدينار الجزائري يسلك ظاهرة التفرغ التي شهدتها أنظمة الصرف الدولية، واستطاعت السلطة النقدية بفضل هذا التوجه الذي شهدته الدينار الجزائري أن يكون له وزن قوي وفعال لدى راسمي السياسات و الإستراتيجيات الإقتصادية.

تمهيد:

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي إقتصاد لكونه يؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل: تأثيره على نظام الأسعار في الإقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات خاصة من جانبي الصادرات و الواردات.

وبناءً على ما تم ذكره سابقاً كان تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أنظمة الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف؛

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي وسياسات سعر الصرف؛

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يظهر تعريف سعر الصرف عندما يتم تبادل مختلف العملات بين الدول، فكل دولة لها عملتها الخاصة بها، تستعمل في عمليات الدفع الخارجية، وتظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخرى عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في الدول الأخرى. ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف؛

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف؛

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف؛

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة ويمكن القول أن سعر الصرف هو: "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"¹. "سعر الوحدة من النقد الأجنبي، معبرا عنها بوحدات من النقد الوطني"². وعرفه جيمس أنجرام بأنه "مماثلة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية أو لغة محلية"³ ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، حيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية (1دج = 0.2 دولار)، أي بشكل آخر، عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية (1دولار=5دج).

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

أولا: وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

¹ - موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقيري نوري، التمويل الدولي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص 43.

² - عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة: بدون دار النشر، 2000، ص 150.

³ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 15.

ثانيا: وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

ثالثا: وظيفة توزيعية

يمارس سعر صرف هذه الوظيفة على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف نذكرها كما يلي :

أولا: سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الحقيقي

1- سعر الصرف الإسمي « Nominal Exchange Rate »: يعبر سعر الصرف الاسمي

عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمن لوحد واحد من العملة الأجنبية، وهذا السعر الإسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) بين بعضها البعض.

و يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وقد تتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي إلى:

أ- سعر الصرف الرسمي: هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

ب- سعر الصرف الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

و يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا وتسمى هذه التغيرات تحسنا أو تدهورا في قيمة العملة المحلية، والتحسين

(انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور (ارتفاع سعر

الصرف) يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية².

2 - سعر الصرف الحقيقي « Real Exchange Rate »: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن

القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة

من السلع المحلية³، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل

¹ - عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، عمان : مجدلاوي، 1999، ص ص 149 - 150 .

² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط(1)، عمان: دار الفكر للنشر و التوزيع، 2010، ص 115.

³ - Bernard guillochons , annie kaweki , économie international , paris , édition dunod , 2000, p 142 .

التضخم منخفض كما أنه يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$Er = ep^*/p$$

حيث أن:

p يمثل سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية؛

P^* يمثل سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية؛

e يمثل سعر الصرف الاسمي؛

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الإستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار والسلع الغير القابلة للإتجار، وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى¹.

ثانيا: سعر الصرف الفعلي (الفعال) و سعر الصرف الفعلي الحقيقي

1- سعر الصرف الفعلي (الفعال): يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل: مؤشر "لاسبيرز" للأرقام القياسية.

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح لإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ثالثا: سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل

1- سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل على أنه "سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء و البيع للعملات الأجنبية، مقابل التسليم في الحال" ويعرف أيضا سعر الصرف العاجل على أنه " الأساس لكل العمليات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من إبرام الصفقة".

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، 2010-2011، ص 4.

2- سعر الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل لعملة ما بأنه "السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة، وهو ببساطة سعر الصرف الفوري (العاجل) السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العمليتين موضوع التبادل، أي أن الفرق بين السعر العاجل و السعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العمليتين، ومنه يمكن إحتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استنادا إلى ثلاثة عناصر:

أ- سعر الصرف العاجل السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.

ب - سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقترض العملة المباعة التي سيتم السداد بها عند إستحقاق العقد الآجل.

ج- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لفترة العقد الآجل. مما سبق يتضح أن سعر الآجل يتم تقديره على أساس السعر العاجل، وأن الفرق بينهما يسمى بهامش السعر الآجل أو سعر المبادلة الذي يضاف أو يخصم من السعر العاجل كي نحصل على السعر الآجل¹.

رابعا: سعر الصرف التوازي

يقصد بسعر الصرف التوازي ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال الغير العادي، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكامنة.

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:

- معدل نمو الدخل القومي؛
 - معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛
 - معدل التغير في سعر الفائدة؛
 - اتجاه الطلب على النقود؛
- وتجدر الإشارة أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر الصرف التوازي².

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-119.

² - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005-2006، ص ص 23 - 24.

المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف

سنحاول في هذا المبحث دراسة مختلف أنظمة الصرف من خلال الإشارة إلى التحول في نظم الصرف تاريخياً، وذكر المراحل المختلفة التي مر بها نظام النقد الدولي بداية بنظام الصرف الثابت ثم وصولاً لنظام الصرف المرن، كما سنتطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير إختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول، لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما كالآتي:

المطلب الأول: أنظمة الصرف؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف؛

المطلب الأول: أنظمة الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه: "مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف"¹.
"الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف و الآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات"².

أولاً: التحول في أنظمة الصرف تاريخياً

تأخذ العديد من الدول توجيهات جديدة لأسعار صرف عملاتها، ابتدأت من قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن، فمن وقت لآخر تأخذ الأقطار توجهات جديدة لأسعار صرفها كما حدث في هجر قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت بعد الحرب العالمية الأولى والعودة إليه ثانية بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل من خلال تنظيم اتفاقيات برتن وودز Bretton Woods، مع إحلال نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب والتي بدأ العمل بها منذ أواسط الثلث الثاني من القرن الماضي، ثم حدث التبنى الواسع لنظام الصرف المرن منذ مطلع السبعينات عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971م أصبحت حركة التعويم تتسع يوماً بعد آخر على حساب نظام الصرف الثابت، وإن كل عملية تغيير في نظم الصرف تتبعها إعادة بناء للمؤسسات التي تلائم هذا النوع أو ذاك من أنواع الصرف والذي تختمه البيئة الاقتصادية، وعليه فإن النظام النقدي الدولي قد تضمن نوعين من نظم الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System، ونظام سعر الصرف المرن Flexible Exchange Rate System، وبينهما توجد نظم متعددة للصرف يقترب بعضها إلى الثابت والبعض الآخر نحو المرن³.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004 - 2005، ص 67.

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية "نظرية وتطبيقات"، ط(1)؛ عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011، ص 84.

1- نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System

أ- تعريفه: يقصد بأنظمة أسعار الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، و تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق، كما أن عملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل - سعر التعادل - بالنسبة لعملتها الخاصة. والمعايير التي يمكن الإستناد عليها، هي ثلاثة أنواع (المعادن الثمينة و خاصة الذهب، والعملات الصعبة، سلات العملات)، و يمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة ولسلة عملات.

- أنظمة أسعار الصرف الثابتة " لعملة واحدة ": تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

إن عملية الربط بعملة واحدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للبترول التي تقوم صادرتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الإقتصادي الوثيق، وهو ما يميز العلاقات الإقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية، كما و أن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بالفرنك الفرنسي مثل المستعمرات السابقة دون اعتبار للقوة الإقتصادية.

- أنظمة أسعار الصرف الثابتة "لسلة عملات": تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة.

إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها، تشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات، و في هيكليهما معا.

ب- مزايا أنظمة الصرف الثابتة: من بين مزايا أنظمة الصرف نذكر مايلي:

- توفير إطار مستقر للمبادلات الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الإقتصادية، واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر، أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض، وهذا ما يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد و بالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم؛
- إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للإصدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الإصدار النقدي؛
- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، وهذا لإرتباطها بعملة أجنبية أو سلة من العملات تتمتع بنوع من الإستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المعنية لسعر صرفها؛

- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الإقتصاد تتلاءم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الإقتصادي؛
- إستيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وإمتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف؛
- ج- عيوب أنظمة الصرف الثابتة: حيث أن هذا النظام لا يخلو من العيوب حيث نذكر منها مايلي:
 - حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للإحتفاظ بكميات كافية من الإحتياطيات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للإحتفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الإحتياطيات بشراء العملة الوطنية، في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض، وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق إحتياطاتها، لهذا وجب الإستفادة في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل زيادة الإحتياطيات؛
 - السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية وإستقلالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية؛
 - هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، تكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغير، إذا استطاع البنك المركزي إعادة الإستقرار؛
 - سياسة التوازن لميزان المدفوعات تركز على سياسة انكماشية أو تضخمية، لأن الدولة تسعى إلى تحقيقي توازن خارجي على حساب التوازن الداخلي، وبالتالي التعارض مع السياسة الإقتصادية الداخلية "معدلات النمو، مستوى التشغيل.... الخ"¹؛
 - بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تركز القوة الإقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، وتبعية الإقتصاديات الأخرى لها²؛

2- نظام سعر الصرف المرن Flexible Exchange Rate System

- أ- تعريفه : يقصد بنظام الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب و العرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب³، وهي على أنواع:

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

² - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 68-70 .

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية "نظرية وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة: تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد.
- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية: ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:
 - * أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، كما تشتمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد مسبقاً¹.
 - * أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار: يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، مما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والإحتياجات من الصرف الأجنبي، مثل الجزائر التي تتبع هذا النظام.
 - * أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي، ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد معين له، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث أزمات داخل إقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى التعويم النظيف والتعويم الغير نظيف
 - + التعويم النظيف: في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، هذا بتخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية والذهب التي تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.
 - + التعويم الغير النظيف: يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك:
 - بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها؛
 - شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج²؛

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 50 - 51.

- ب - مزاي أنظمة أسعار الصرف المرنة: نذكر من مزايه مايلي:
- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية "تعويم حر"؛
 - يسمح نظام الصرف المرن بتقليص إمتياز الدولار كنقد دولي، حادا في الآن نفسه من حاجات المصارف لإحتياجات الصرف، ومشكلة خلق و تخصيص السيولات الدولية ستوجد لها الحلول بسهولة أكبر؛
 - يمكنها أن تحول دون خسارة الإحتياطيات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية؛
 - في حالة حدوث إحتلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي؛
 - يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد؛
- ج - عيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة: وهذا النظام أيضا لا يخلو من العيوب بحيث نذكر منها مايلي:
- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف؛
 - تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال، في الأجل القصير التي تساهم في جعل سوق الصرف عديم الإستقرار؛
 - هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛
 - عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، وعدم تحفيز تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الإستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات¹؛

3- نظام الرقابة على الصرف

- أ -تعريفه: في هذه الحالة تقوم الحكومة بغرض الرقابة على سعر الصرف وعلى سوق الصرف، بحيث أنه إذا كان لدى دولة ما عجز في ميزانها التجاري مما يترتب عليه نقص في مقدار الصرف الأجنبي، و في ظل نظام الرقابة على الصرف فإن الحكومة تقوم بحل هذه المشكلة بشراء جميع الصرف الأجنبي من المصدرين أو أي فرد يحصل على صرف أجنبي، ثم تقوم الحكومة بتوزيع هذا الصرف الأجنبي المحدود على المستوردين في البلد، وعلى من هم بحاجة إلى الصرف الأجنبي، وبذلك تحقق الحكومة بتوزيعها الصرف الأجنبي توازنا إجباريا في ميزان المدفوعات وبالتالي تخفيض الإستيراد وزيادة الصادرات².
- ظهر هذا النظام في الأزمة الإقتصادية الكبرى، (1929-1933م) حيث بدأت تطبقه ألمانيا و أمريكا اللاتينية ليمتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتصدير العشوائي لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أو ظاهرة الأصول الثائثة، يعتبر هذا النظام ميزة للدول النامية حتى الآن، لإستمرار العجزات في موازين مدفوعاتها.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 166

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2010، ص 295.

يتم تحديد سعر الصرف من خلال هذا النظام بطريقة إدارية حيث يتم جمع الطلب الفعلي للعملات الأجنبية ومطابقته مع الكمية المعروضة منها¹ وباعتبار أن عمليات المضاربة تنعدم في ظل الرقابة على الصرف فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحيانا أسعارا عدة للصرف بغية تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية².

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب إتباع أساليب مختلفة، سواء كانت كمية على المطلوب والمعروض من العملات، ونوعية و سرعية³

- الرقابة الكمية على الصرف: حيث تعتمد الدولة إلى احتكار التعامل في الصرف الأجنبي وذلك، بمنع الأفراد و المشروعات الإحتفاظ بالعملات الأجنبية المحصلة من صادراتها، وتسليمها إلى السلطات النقدية، بالإضافة إلى منح المستوردين هذه العملات بحسب ما تقتضيه الظروف وليس حاجة المستورد أي تولي السلطات الحكومية إدارة وتوزيع النقد الأجنبي على الأنشطة المختلفة مع تحديد سعر صرف ملائم لإقتصادها.

- الرقابة النوعية أو السعريّة على الصرف: يتم التركيز هنا على نوعية العملات أي مضمونها وذلك بتطبيق إما: * سعر صرف ثنائي: ويتمثل في وضع سعري صرف مختلفين للعملات الدولية التي تنقسم أو تصنف حسب رغبة الدولة في تشجيع أو كبح العملات، ويكون سعر مرتفع و الآخر منخفض.

* أسعار الصرف المتعددة: يتم تقرير أكثر من سعرين للمعاملات التجارية والمالية حسب وضعية ميزان المدفوعات و إحتياجات الإقتصاد الوطني، كتميز سعر الصرف بين قطاعي التصدير و الاستيراد، وداخل كل قطاع بين مختلف السلع المتداولة.

ويتضح أن استخدام الأسعار الثنائية أو المتعددة للصرف بفتح المجال واسعا أمام تدخل بعيد المدى للسلطات النقدية في عدد كبير من الأنشطة.

ب- أهداف نظام الرقابة على الصرف: كانت الأهداف المرجوة من تطبيق نظام الرقابة على الصرف بكل أساليبها تتمثل في:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وتمتين ثقة الأفراد في التعامل بها، وتفادي الآثار السلبية للمضاربة؛
- حماية الإنتاج المحلي من خلال التحكم في حجم الواردات وكذا نوعيتها، بمنع إستيراد السلع الغير الضرورية أو التي يكون لها بدائل أو شبيهة في الإنتاج المحلي، ولا تنمية الإقتصاد الوطني؛
- الحصول على موارد مالية للدولة، حيث ينتج عن الرقابة أرباح تتمثل في الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية والسعر المرتفع الذي تباع به؛

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 76 - 78.

- عزل الإقتصاد عن الانعكاسات الخارجية السلبية واعتمادها على الخارج، الذي قد يمنعها من تنفيذ سياستها الداخلية، ومحاولة تحقيق عمالة كاملة وتنظيم تجارتها دون الخوف من الإختلال الخارجي؛
- تأطير وتوجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الإقتصاد، من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة؛

- ج- عيوبه: معظم الدول تخلت عنه لما اعترته من صعوبات و عيوب تمثلت أهمها في:
 - الرقابة تتطلب تنظيم أجهزة إدارية على درجة كبيرة من الفعالية، وإلا أدت إلى تعطيل إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى انتشار الرشوة و المحسوبية من أجل الحصول على تسهيل في الإجراءات؛
 - تحايل المتعاملين الإقتصاديين على الرقابة بالمغالة في قيمة الواردات، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال، فيقوم المورد بفوترة وارداته بأعلى من قيمتها الحقيقية للحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها فيما بعد بفائدة في السوق الموازية، وكذلك بالنسبة للمصدر الذي ينقص من قيمة الصادرات حتى يتمكن من بيع العملات الصعبة الغير المصرح بها في السوق الموازي؛
 - عدم قدرة المتعاملين بالإحتفاظ بأسرار أعمالهم الخاصة؛

ثانيا: وضع نظم أسعار الصرف في الأقطار النامية

- اعتمد الأقطار النامية خلال الفترة التي ساد فيها نظام بريتون وودز على أسعار التعادل الثابتة لعملاتها باستخدام عملات وسيطة كالدولار الأمريكي و الباون الإسترليني و الفرنك الفرنسي وكان أساس هذا النظام هو الوضع السياسي السائد لدى كل هذه الأقطار، فالأقطار التي وضعت ضمن الإستعمار الفرنسي قد اعتمد على سعر صرف رسمي مرتبط بالفرنك الفرنسي، في حين حافظت بعض الأقطار التي كانت مستعمرة من قبل بريطانيا على علاقتها بالباون الإسترليني و لكن الباون هنا كان يمثل العملة الرئيسية للتدخل و المعاملات التجارية، و للإحتياط أيضا، أما بقية الأقطار النامية مثل أقطار أمريكا اللاتينية، فقد حافظت على علاقات وثيقة مع الدولار الأمريكي وبعد انهيار نظام بريتون وما شهدته نظام الصرف العائم على التعويم من اضطرابات في أسعار صرف عملات الأقطار النامية، وجدت هذه الأقطار حاجة ماسة لإعادة النظر في نظام صرفها الأجنبي فواجهت ثلاثة خيارات هي:

1- الإبقاء على ربط عملتها الوطنية بعملة واحدة للتدخل: حيث يقدر 87 بالمائة من الأقطار النامية قد

أخذت بهذا النوع من نظام الصرف، لهذا النوع من الربط مزايا و عيوب نذكر أهمها:

أ- المزايا :

- يسهل الربط بين عملة بلد و بلد آخر التجارة بين هذين البلدين، يتم عادة الربط بين عملة بلد نامي بعملة الشريك التجاري الرئيسي المتمثل في بلد مصنع قصد تجنب درجة عدم التأكد المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف؛

- الربط بعملة واحدة مفادها تعزيز الثقة خاصة إذا كان بلد عملة الربط ينتهج سياسات إقتصادية ونقدية؛

- تشجع استقرار أسعار الصرف؛

ب- العيوب:

- يكمن العيب الرئيسي في الربط بعملة واحدة في حركة سعر صرف عملة الربط بإتجاه العملات الأخرى من حيث أهداف السياسة المحلية للبلد الرابط، حيث أنه من الصعب اجتناب تأثيرات تقلبات أسعار صرف العملات الأخرى حيث تتضخم هذه التأثيرات بفعل الربط بعملة واحدة كلما تقلبت عملة الربط؛
- إذا ارتفعت عملة الربط بالنسبة للعملات الأخرى فهذا يعني أن أسعار السلع القابلة للتصدير سترتفع و هذا لا يشجع الصادرات و إنما يشجع الواردات لأن سعرها سينخفض؛

2- ربط العملة بسلة من العملات: الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على سلة العملات من أجل ربط عملتها قبل انتهاء بداية من سنة 1996م النظام المرن، ويحتوي هذا الأسلوب كذلك على مزايا و عيوب تتمثل في:

أ- المزايا:

- قدرة البلد الرابط على اجتناب التقلبات الكبيرة في سعر صرفه اتجاه عملات الشركاء التجاريين وهذا ما يزيد من قدرته على تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي؛
- احتواء عدم استقرار الأسعار الناتجة عن تغيرات أسعار صرف الدول المصنعة لكونها تؤثر على أسعار واردات و معدلات تبادل الدول النامية بالعملة المحلية؛

ب- العيوب:

- الصعوبة الفنية في تطبيق الربط بحيث ينبغي مراعاة تغيرات السعر يوميا نحو كل البلدان المصنعة وخاصة منها تلك التي تعتمد عملاتها في الربط؛

- تخوف المستثمرين الأجانب من هذا الأسلوب وعدم التأكد من القيمة المستقبلية لعملة البلد الرابط؛

- احتمال أن تكون أكثر عرضة للمضاربة خاصة في غياب نشر تفصيل تكوين سلة العملات؛

3- ربط عملتها بسلة من عملات حقوق السحب الخاصة: أما خلال عقد التسعينات تبنت معظم هذه

الأقطار نظام سعر الصرف المرن وقد انعكس هذا الإتجاه في عام 1996م حينما إعتمدت ترتيبات الصرف

رسميا بما يعرف بالتعويم المدار أو حتى التعويم المستقل حيث تتولى السلطات النقدية التنظيم الفعال لسعر

الصرف كأداة للسياسة النقدية تفيد هذه التجارب أن عملية اختيار النظام الملائم لسعر الصرف إنما يختلف من

قطر لآخر اعتمادا على طبيعة الصدمات الخارجية التي تؤثر بالقطر وعلى الخصائص الهيكلية لإقتصاده من ناحية

وعلى طبيعة الإدارة للسياسات الاقتصادية لاسيما المالية منها من ناحية أخرى¹.

¹- كمال العقريب ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 34-35.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

سوف نتناول في هذا المطلب أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف و هي كما يلي:

أولاً: نظرية تعادل القوى الشرائية « purchasing –power partity »

صاحب هذه النظرية هو العالم السويدي جوستاف كاسل "Gustav Cassel" الذي يقول بأن سعر الصرف بين عمليتي أي دولتين يتحدد وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين، ففي ظل سعر الصرف الحر فإن أسعار السلع في أي بلدين يجب أن تكون متساوية فإذا كانت السلعة A في أمريكا تشتري بمبلغ دولار واحد ونفس السلعة تشتري بمبلغ 2 يورو، فإن سعر صرف بين الدولار و اليورو هو 2 يورو/دولار، وإذا حصل ارتفاع مقداره 25 بالمائة، مثلاً في المستوى العام للأسعار في أوروبا معنى هذا أن سعر هذه السلعة قد ارتفع إلى 2.50 يورو، وبذلك يصبح بإمكان أي مستثمر أن يستغل الاختلاف في السعر بين الدولتين ليقوم بشراء كميات كبيرة من السلعة في السوق الأرخص وبيعها في نفس الوقت في السوق الأعلى، وقد يظهر هذا الوضع بشكل مؤقت إلى حين تزول اختلافات الأسعار.

تقوم نظرية تعادل القوى الشرائية "PPP" على تساوي سعر الصرف بين عمليتين لدولتين مختلفتين عندما تكون قوتها الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين، وتقوم هذه النظرية على أن سعر الصرف بين عملة دولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من البضائع والخدمات في كلا الدولتين، فعندما ترتفع الأسعار في إحدى الدولتين "تضخم" فإن قيمة عملتها يجب أن تنخفض لتمكن من العودة لتعادل القوى الشرائية¹. وللنظرية صورتان : الصورة المطلقة و الصورة النسبية

1- الصورة المطلقة للنظرية: الفكرة التي تأسست أو بنيت عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة هي أن كمية السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع و الخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى العملة الأجنبية.

إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي P و P*، هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي و r هو معدل الصرف فإن "PPA" $P/P^* = r$.

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تصبح $P = rP^*$

حيث أن: r(PPA) هو معدل سعر الصرف؛

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، ط(1)؛ عمان: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011، ص38.

2- الصورة النسبية للنظرية : العلاقة $r(PPA)=P/P^*$ تفرض وجود مضاربة تامة وفورية للقوى الشرائية للعملات سواء المحلية أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بهذه العلاقة، لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازي من لحظة إلى أخرى.

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغير معدلات سعر الصرف ومستوى الأسعار P و p^* تسمى تعادل القوة الشرائية النسبية حيث: $dr/r=dp/p-dp^*/p^*$

إذن معدل تغير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

وهذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على إفتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين و تعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة التالية: $R1=R0P/P^*$ ¹

حيث:

$R1$ = سعر الصرف التوازي الجديد؛

$R0$ = سعر الصرف القديم؛

p = الرقم القياسي للتغيير في الأسعار المحلية؛

P^* = الرقم القياسي للتغيير في الأسعار العالمية؛

رغم أن الكثير من الإقتصاديين كانوا يؤيدون رأي كاسل، غير أن ذلك لا ينفي أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة و صعوبة إختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛

- تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول و أثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الإستيراد ومن ثم يوتر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛

- تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب؛

¹ - كمال العقريب ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص 36 - 37 .

- النظرية غير مهمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف؛

- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، و من ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات¹؛

ثانيا: نظرية تعادل سعر الفائدة « IRP »

خلال إستخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح، ويدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دورا في تقلبات أسعار الصرف، وقد طور "كينس" في العام 1923 م حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة و التضخم، و تضم هذه النظرية أيضا قسمين مختلفين هما:

1- تعادل سعر الفائدة المغطى « CIRP » : حيث تصف العلاقة بين أسعار الصرف و أسعار الفائدة في السوق الحالية و السوق المستقبلية تبعا لسندات و قيود إقتصادية في بلدين مختلفين.

2- تعادل سعر الفائدة المكشوف « UCIRP » : حيث تصف العلاقة بين السوق الحالية و سعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة إسمية و ذلك تبعا لسندات و قيود إقتصاديين في بلدين مختلفين².

ثالثا: نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف و ملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار و من ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك "سعر الصرف التوازني".

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. إذ تتلخص هذه النظرية كالآتي:

- بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية؛

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

² - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 40 - 41.

- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها؛
- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل و أن سعر الصرف هو عامل تابع "هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات"، غير أنه يؤخذ على هذه النظرية الآتي:
- إن إدعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة، و ذلك لوجود تأثير متبادل بين الإثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الإستيرادات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الإستيرادات والصادرات؛
- هنالك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية فإن ذلك يستدعي و الحالة هذه إستبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل، بإعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات؛
- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم الإقتصادي؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أية مدة من الزمن، أي أنه ينصرف إلى حسابات حقوق البلد وديونه جميعا، لذلك فليس له من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج، لذلك فإنه قد يخفي وراؤه احتلالا في النشاط الاقتصادي لذلك البلد¹؛
- رابعا: نظريات أخرى**
- هنالك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير إختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة، ومن بين هذه النظريات ما يلي :
- 1- نظرية كفاءة السوق:** السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل: إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ، في السوق الكفاء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة، تكاليف المعلومات ضعيفة، تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا، و هذا ما أدى إلى القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك، أظهرت إختبارات "جيدي" و "دوفي" على التولي في 1975 - 1976م

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 25 - 26 .

كفاءة السوق.

في حين أن دراسات "هانت" في سنة 1986م، ودراسات كيوني وماك دونالد في سنة 1989م، تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً.

2- نظرية كمية النقود: تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي مازلت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا، والتي تشير في مشكلتها البسيط إلى أن التغيير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعاً رئيسياً لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظت بتعديلات مستمرة، في ظل المذاهب المسماة بأسعار المدرسة النقدية الحديثة و المنتمية إلى مؤسسات رسمية كجامعة شيكاغو والبنك الاحتياطي الفدرالي.

ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة للإقتصادي المشهور فيشر، بحيث ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات، وكلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات، وحسب فيشر يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي:

$$MV=PT$$

حيث:

$$M = \text{كمية النقود؛}$$

$$T = \text{حجم المعاملات؛}$$

$$V = \text{سرعة تداول النقود؛}$$

$$P = \text{مستوى الأسعار؛}$$

فإذا زادت كمية النقود المعروضة على زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية، أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها انعكس ذلك على انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها قوية من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، ومنه ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

وهذه النظرية لا تخلو من القيود حيث يمكن أن نذكر مايلي:

- إن الزيادة المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، مخلفا أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة؛

- يرى كيتز و أتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما لا يمكن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط و كمثال: فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة؛

- كما يرى كيتز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد و يقع الإقتصاد في نطاق مصيدة السيولة، وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار¹؛

3- نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية: تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف التوازني وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحديد قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف و توازن ميزان المدفوعات و تصدى لشرح هذه النظرية الإقتصادي الفرنسي "جاك ارتس" أحد خبراء صندوق النقد الدولي، إن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية و الطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية، وما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية هذا من جانب، ومن جانب آخر إن النظرية تركز على الخبرات المتاحة أمام الأفراد في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية المحلية والأجنبية، وبحسب تحديد هذه النظرية يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية و ينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس صحيح.

لذا فإن العائد من الأصول المالية المحلية يمارس دورا أساسيا في تحديد مستوى سعر الصرف الذي يحدد عنده الأفراد خزين الأصول المالية الأجنبية الذي يحتفظ به، وكلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية إلى الخارج أكبر من تدفقها إلى الداخل فإنه يشكل ضغطا على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الأصول المالية الأجنبية إلى المحلية فإن سعر صرف العملة المحلية يتدهور، ومن هنا تأتي أهمية هذه النظرية و هي كما يلي:

- لأن سعر الصرف يمكن أن يعد السعر النسبي لنوعين من خزين الأصول المالية الأجنبية والمحلية وهو أحد المتغيرات الرئيسية التي تتكيف لتوازن عرض المخزون من الأصول المالية مقيما بعملة ما مع الطلب عليه؛

- لأن أسواق رأس المال قادرة على الإستجابة بسرعة أكبر من أسواق السلع للتغيرات المتوقعة في الظروف الإقتصادية، ولأن تحسين الموقف التنافسي في أسواق السلع يأخذ وقتا طويلا يصل أحيانا إلى عدة سنوات لكي ينعكس تأثيره بالكامل على تدفقات التجارة، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما يجذب إليه الأموال

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56 - 58 .

من الخارج بسرعة كبيرة و يصبح التأثير في أسعار الصرف الترتب على ذلك فورياً؛ وتجدر الإشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عملياً على الرغم من أنها تعتمد بشكل رئيسي على قوى السوق الحرة لمعرفة سعر الصرف التوازني، كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة في توقعات سعر الصرف و هي التوقعات التي لا يمكن التنبؤ بها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد و هو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة كافية، ومن ثم تأتي صعوبة تفسير سعر الصرف الجاري و فقدان النظرية لفاعليتها، وقد انتقدت هذه النظرية على أساس عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيراً من حريته، و على أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة التي تميل إلى تدويل أسواق المال و النقد و تعويم أسعار الصرف و تحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية و ملاحظة النتائج و اختبار صحة الفروض التي تقوم عليها و هو ما لم يحدث عملياً حتى الآن¹.

4- النظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الإستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسین سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال و ارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

حتى هذه النظرية لا تخلو من العيوب أو الانتقادات، فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الإقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، هو ما فسر إختلاف أو إنعدام التوازن الإقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج و انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة الإقتصاد الوطني قوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية².

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 29 - 31.

² - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 59 - 60.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي وسياسات سعر الصرف

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة سوق الصرف الأجنبي من خلال الإشارة إلى أهم خصائصه و أنواعه، كما سنتطرق إلى مخاطر و سياسات سعر الصرف، وفي الأخير نشير إلى أهم العوامل المساعدة في تحديد أو إختيار سياسة الصرف للدول النامية، لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما كالآتي:

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي؛

المطلب الثاني: مخاطر و سياسات سعر الصرف؛

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

سوف نتكلم في هذا المطلب عن ماهية سوق الصرف الأجنبي من خلال التطرق إلى تعريف سوق الصرف الأجنبي وكذلك خصائص سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المتدخلين في هذا السوق، وأهم وظائف سوق الصرف الأجنبي وفي الأخير نتكلم عن أهم معاملات هذا السوق وذلك حسب الآتي:

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي و خصائصه، و أنواعه

1- تعريف سوق الصرف الأجنبي: إن أسواق الصرف الأجنبي هي الأسواق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى، وكما في كل الأسواق فإن سوق الصرف الأجنبي يمكن تحليله بأدوات الطلب و العرض و في الواقع فإن سوق الصرف الأجنبي يقترب كثيراً من النموذج الإقتصادي للمنافسة الكاملة فهي أكثر الأسواق إتحاداً في العالم حيث تتوافر لها أحدث و أسرع وسائل الإتصال فيما بين المراكز العالمية (الأسواق) وتتعامل بسلع (العملات) متجانسة تماماً، وهو لا يهتم إلا قليلاً بنفقات النقل لأن العمليات يتم تسويتها عن طريق الأرصدة المصرفية وليس عن طريق شحن النقود، فضلاً عن توفر شروط المنافسة الأخرى وهو حرية الدخول و الخروج منها، ولا بد أن نتذكر أن سوق الصرف شأنها شأن كافة الأسواق لا تعبر عن مكان جغرافي محدد ولكنها تشير إلى طلب و عرض العملات الأجنبية أينما كان مكانها، وهذا المفهوم الغير المكاني للسوق أظهر ما يكون بالنسبة للصرف الأجنبي، فيمكن تصور وجود طلب على عملة معينة في أجزاء من العالم في الوقت الذي يتيسر لها عرض في أجزاء أخرى¹.

2- خصائص سوق الصرف الأجنبي: تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص التالية:

- يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأوسع سوق مالي في العالم؛
- رغم الإنتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن و نيويورك و طوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30 بالمائة من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك و طوكيو إلى 16 بالمائة و 10 بالمائة على التوالي، وتستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة 56 بالمائة من صفقات العملات الأجنبية في العالم؛

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية "نظرية وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

- تركيز السوق، حيث ما يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سمسرة البنوك، وحوالي 16 بالمائة من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من العملات 20 بالمائة فيشمل مؤسسات مالية بخلاف سمسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها؛

- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتب المؤسسات العادية للسمسرة ما بين 3000 و4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال اليوم؛

- تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار و الليل، وتشمل في أغلب الأحيان مؤسسات في مناطق إحتصاص وطنية مختلفة¹؛

3- أنواع أسواق الصرف الأجنبي: يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي وهما السوق الآني و السوق الآجل:

أ- سوق الصرف الآني "الحاضر" Spote exchange marker: إن العملية التي تتم طبقا للسعر الآني تتضمن دفع و استلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، وتعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف و تستحوذ على الاهتمام الأكبر، ولأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم التسليم و التسلم للعملات المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية، وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي، وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم، وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية و الآجلة، و تستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية و كذلك جهاز للائتمان الدولي.

ب - سوق الصرف الآجل Forward exchange marker : وهو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا (البيع و الشراء الآجل) و إستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون غمطية وهي لمدة شهر و شهرين و ثلاثة أشهر و ستة أشهر و سنة، و العمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً و سوقها دائما نشطة و عميقة أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل و سوقها خفيفة، كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن السنة أيضا أو تقل عنها و لكن ذلك يتطلب تغيرات في الأسعار المعطاة ولكن التمنيظ السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد وتوحيدها في مختلف الأسواق، لقد تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا منذ انتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية وذلك تحوطا من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية، وتقلل أسواق الصرف الآجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين و طلب المصدرين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين.

¹ - عطاء الله بن طريش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

و تختلف أسعار الصرف الآجل عن أسعار الصرف الآني بسبب العامل الزمني و أسعار الفائدة والتوقع بتغير مؤشرات أخرى، وفي ظروف السوق العادية تحدد الأسعار الآجلة لتبادل عملتين (في وقت لاحق) بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في بلدي هاتين العملتين، و تحدد في السوق يوميا أسعار الصرف الآجل للعملات الرئيسية التي تتم التعامل بها و تعلن أسعار التسليم ثلاثة أشهر أو ستة أشهر و هكذا، وقد تكون الأسعار الآجلة المعلنة أعلى أو أقل من الأسعار الآنية السائدة في نفس اليوم فإذا كان أعلى سمي هذا الفرق علاوة على السعر الحالي و إذا كان أقل سمي الفرق خصما من السعر الحالي، و تحتسب العلاوة أو الخصم بين السعر الآجل والآني وفقا للمعادلة الآتية :

$$a(ivs . j) = fn (j / i) - s (j / i) n s (j / i)$$

حيث أن:

$$a (ivs . j) = \text{نسبة العلاوة و الخصم؛}$$

$$fn (j / i) = \text{السعر الآجل للعملتين (j / i)؛}$$

$$s (j / i) = \text{السعر الفوري للعملتين (j / i) ؛}$$

$n =$ الفترة التي تحتسب لها العلاوة ، كأن تكون لمدة شهر واحد (12/1) أو ثلاثة أشهر (12/3) و هكذا؛

وأن السعر الآجل يتحدد في سوق الصرف، فضلا عما سبق ذكره، بتفاعل الطلب الآجل مع العرض الآجل من العملات الأجنبية واللذين مصدرهما عمليات التغطية والمضاربة و الموازنة.

إن الصرف الآجل لا يؤدي إلى ربط سعر الصرف المستقبلي بسعر الصرف الحالي إذا كانت الدولتان تمنعان

حركات رؤوس الأموال أو تخضعانها لرقابتهما، أما إذا كانت إحدهما على الأقل تسمح بحرية حركات

رؤوس الأموال فإن سعر الصرف المستقبلي سيرتبط بسعر الصرف الحالي من ناحية و بسعر الفائدة من ناحية

أخرى، ويمكن أن نعبر عن هذا بالعلاقة التالية:

$$R_f = R_s [1 + nd] 1 + na$$

إذ أن (R_f) و (R_s) أسعار الصرف الآجل والعاجل، و (nd) و (na) أسعار الفائدة المحلية والأجنبية على التوالي¹.

ثانيا: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

تعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي، ولسوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره

بيعا وشراء وحتى متابعة أو إشرافا، وتتمثل هذه الأطراف أساسا في :

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية "نظرية وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 34 - 35.

1- البنوك العالمية: تمثل البنوك أهم و أكبر اللاعبين في أسواق العملات العالمية، حيث التعامل اليومي على مدار الساعة مع بعضهم البعض، أو مع السماسرة أو المستثمرين العاديين عبر ممثليهم الدائمين في هذا المجال، ولا يخفى أيضا أن التأثير الأكبر في تحريك السوق و تحديد وجهته، ينحصر في يد كبار البنوك العالمية، إذ أن صفقاتهم اليومية تبلغ مليارات الدولارات، وعلى سبيل المثال نذكر من هؤلاء¹:

UBS , Citibank , JP Morgan Chase Deutsche Bank, Barclays Bank

2 - البنوك المركزية: يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية

و ضمان استقرارها، وفي اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية:

- شراء و بيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية؛

- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة؛

- الحق في إعادة خصم هذه السندات؛

- قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية؛

- إدارة إحتياطيات الصرف وتوظيفها؛

- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون المحلي و التي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع

بامتياز استثمار أملاك الدولة، وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك باستعمال هذه

الحسابات والعملات الصعبة المودعة لها؛

- شراء العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بشكل أكثر مما هو

مطلوب؛

- بيع العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل الحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل احتياطيات الصرف غير مخصصة لتغطية الإصدار النقدي في العمليات التي

ترمى إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدولة الدائنة، و يمكن أيضا

يقوم بعمليات الإقتراض و الإكتتاب في سندات مالية محرة بعملات أجنبية في الأسواق المالية الدولية و التي

تكون مسعرة بشكل منظم في الفئة الأولى؛

وكل هذه الجهود على مستوى الصرف، تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال والإستفادة من مزايا

التدفقات المالية على المستوى الدولي، ينبغي أن تتدعم باكتساب الخبرات الضرورية والمهارة الكافية في

استعمال وإدارة التكنولوجيا المالية، كما يجب إقامة نظام معلومات فعال و مرن يقوم بمتابعة التغيرات

وتسجيلها وتنظيمها وتوظيفها في اتجاه الاستفادة من المزايا أو تجنب المساوئ و العيوب².

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط(2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص ص 222 - 223.

3- الشركات: والتي تحتاج إلى تحويل بعض المقبوضات والمدفوعات من عملة لأخرى¹.

4- البنوك التجارية و بنوك الأعمال: تدخلون بواسطة وسطاء خاصين (مكاتب الصرف) الذين يتلقون الأوامر من الزبائن سواء من أجل البيع أو الشراء ويكون هؤلاء الوسطاء في إتصال مع مكاتب صرف أخرى أو متدخلين آخرين بواسطة شبكة إتصال متطورة، ووظيفتهم إنجاز هذه الأوامر بأحسن سعر، وفي اللحظة الملائمة، مع تحقيق عائد أو أرباح للبنك أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي، كما يمكن للبنوك أن تبيع لحسابها الخاص لكي تعدل من أصولها و خصومها.

5- سماسة الصرف الأجنبي: هي عبارة عن منشآت مهنية مستقلة تتدخل في سوق الصرف و تتعامل مع البنوك، و تتولى ترتيب صفقات العملات حيث تعمل على جمع أحسن عروض بيع العملات الأجنبية، وأحسن طلبات شراء العملات، وتصل قيمة هذه الصفقات إلى 100 مليون دولار أو أكثر و التعامل مع هذه المنشآت يمكن من الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جداً، كل مركز مالي له عادة بضعة سماسة مرخصين للذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة و الخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسها (سوق الأنتريك)².

6- الصناديق الإستثمارية: تمثل الصناديق الإستثمارية كيانات تعود في معظمها إلى مؤسسات استثمارية، أو صناديق التعاقد أو شركات التأمين، و تتدخل هذه الصناديق في سوق الصرف الأجنبي بحسب ما تملبه مصالحها، ومن أشهر هذه الصناديق (كوانتوم) وهو الصندوق الذي يملكه المستثمر المشهور جورج سوروس "الذي يقترن اسمه بأزمة الأسواق المالية في آسيا 1997م"، ومازال يعتبر من أكبر المستثمرين القادرين على توجيه التأثير في مجرى سوق الصرف للعملات الأجنبية³.

7- البورصات: وهي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية و الأوراق المالية بعد إصدارها و التي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع و الشراء، وتقسم البورصات إلى مركزية و محلية، ولا يقتصر معنى البورصة كسوق على مجرد أنها مكان التقاء البائع و المشتري بل يمتد إلى ذاك التنظيم الشامل الذي يتناول أعضائها و المتعاملين بها و عادات التعامل ذاتها لأنها بدون ذلك التنظيم لا يمكن اعتبار هذه الأسواق بورصات⁴.

8- المستخدمون التقليديين: كالمستوردين و المصدرين و السياح و المستثمرين اللذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربون (الأفراد ومدراء الإستثمار) الذين يتاجرون بالعملات الأجنبية بحثاً عن أرباح قصيرة الأجل⁵.

¹ - موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، مرجع سبق ذكره، ص 267

² - كامل بكري، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص ص 276 - 277

³ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁴ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁵ - عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

ثالثاً: وظائف سوق الصرف الأجنبي و أهم المعاملات التي تتم فيه

1- وظائف سوق الصرف الأجنبي: إن أداء النقد لوظائفه في إطار النشاط الإقتصادي ينحصر دولته ويعجز عن أدائها في الدول الأخرى، ولكن الأداة التي تكمن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الأجنبي، وعليه فإن هذا السوق يقوم بالوظائف التالية:

أ- تسوية المدفوعات الدولية: وهي أهم وظيفة للسوق، إذ يتم عن طريق هذا السوق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (سلع و خدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية. بمختلف صورها كالقروض و الإستثمارات، كذلك يحتاج السياح إلى العملات الأجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة، ويقوم بتسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة التي قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، أو عن طريق الحقوق و الديون حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى مستخدمين عدة و سائل (الكمبيالات، الحوالات المصرفية ، خطابات الضمان).

ب - التحكيم "الموازنة": و المقصود بها شراء عملة محددة في سوق معين عندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة وبيعها في مكان آخر يكون سعر صرفها أعلى بهدف الربح و الموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين) ومثال عن ذلك إذا كان سعر الدولار في سوق لندن 0.65 جنيه و كان سعره في نيويورك 0.67 جنيه، سيقوم المضاربون بشراء الدولار في سوق لندن و بيعه في سوق نيويورك بهدف الربح و الموازنة، وأن التحكيم هو جعل سوق الصرف لعملة سوقاً واحداً بالمعنى الإقتصادي بالرغم من الاختلاف المكاني والجغرافي بالإضافة إلى توحيد سعر الصرف بين الأماكن المختلفة، والمحكمون لا يعتبرون مضاربين إلا للحظة واحدة فهم يشترون العملة لبيعها بعد لحظة في مكان آخر، ولذلك فهم لا يحتفظون بالعملات الأجنبية للإستفادة من فروق الأسعار في المستقبل كما هو شأن المضاربين، وقد يقوم المحكمون بالعمل على توحيد سعر صرف العملة بين مكانين أو عدة أماكن و لعدد كبير من العملات.

إن وجود سوق دولي حقيقي لعملة محددة يؤدي إلى وجود قيمة توازنية للعملة كنتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب والتي عندها تتوازن الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وحيث أن نظام النقد الدولي الحالي جعل قيمة العملة لا يمكن التعبير عنها بسعر أو معدل صرف واحد و إنما يتم ذلك بعدد من العملات و أسعار الصرف كل ذلك أدى إلى تحقيق هدف تحديد قيمة توازنية للعملة يتطلب انسجاماً بين أسعار صرف العملة المخلفة، صحيح أن مستوى الإتصالات بين المصارف الرئيسية و أماكن صرف العملات قد يؤدي إلى ضمان تحقيق الإنسجام بين أسعار الصرف و لكن على الرغم من سهولة الإتصالات واستمرارها فإن المعلومات المتوفرة لدى العاملين في أسواق الصرف الأجنبي قد لا تكون متكاملة عن كل ما يحدث داخل السوق والظروف المحيطة به إذ كل ذلك يؤدي إلى انحراف أسعار الصرف في مراكز بيع العملات في الدول المختلفة عن الأسعار التوازنية المطلوب تحقيقها.

إن التعامل مع هذه الحالة يأتي عن طريق إجراء عمليات مقصودة تتم بواسطة المصارف الكبيرة تسمى عمليات التحكيم للصرف أو مراجعة الصرف و ترتبط عمليات التحكيم بين الأسواق المختلفة بحيث تكاد أن تشكل سوق واحد، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن لعمليات التحكيم أن تقوم بهذا الدور إذا خضعت عمليات بيع و شراء العملات إلى قيود و رقابة من الدولة المعنية بالعمل¹.

ج - تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة: يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض و الطلب و تكوين نقطة التوازن.

د- الصرف و الائتمان: إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة للائتمان في العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك فهي تقدم قروضها للمصدر و المستورد إلى أن تتم عملية البيع و الشراء فضلاً عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل و القصير².

ر- التغطية و تجنب المخاطر: والمقصود تجنب الخسائر في سعر الصرف للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي دون أن تتضمن هذه العملية تسليم أو تحويل ثمن العملة المحلية أو الصرف الأجنبي، وإنما هو إتفاق على بيع و شراء الصرف الأجنبي عن طريق البنوك التجارية، ولكن سوف يسلم المبلغ مستقبلاً على أساس ثمن يتفق عليه في الحال بهدف حماية المتعاملين أنفسهم من تقلبات سعر الصرف.

إن وجود السوق الآجلة يمثل وسيلة ملائمة للمتعاملين في الصرف الأجنبي حتى تمكنهم من التغطية (التحوط) مقابل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالمصدر للبضاعة يتم تسليمها الآن و استلام قيمتها بعد مدة معينة (ثلاثة أشهر) فعند الإستلام قد يؤدي ذلك إلى تحقيق خسارة نتيجة لانخفاض سعر الصرف للعملة عند يوم التسديد و بالتالي فإن قيمة صادراته بالعملة المحلية ستخفض عن المبلغ المقرر عند قيامه بالتصدير، كما أن المستورد يواجه نفس المشكلة فعليه أن يحتاط لإحتمال إرتفاع سعر الصرف فتكون مشترياته أكثر من المتوقع و تتحقق الخسارة نتيجة لذلك.

و لتجنب مخاطر تغير سعر الصرف يتم إستخدام أدوات السوق الآجلة، إذ يتم تحديد سعر صرف آجل يتفق عليه في الوقت الحاضر بالنسبة للعملات التي يرغب الشخص بيعها أو شرائها على أن يتم التسليم في المستقبل، فمثلاً إذا كان لدينا مصدر سوري يبيع سلعة لمستورد جزائري على أساس دفع قيمة الصادرات بالدينار الجزائري خلال تسعين يوماً و إذا لم يدرس المصدر السوري سعر الصرف بدقة و تحوط فقد يحدث أن يتحمل مخاطر إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليرة عند إستلامه المبلغ بعد تسعين يوماً، ولكي يستطيع أن يغطي "يتحوط" فيذهب إلى سوق الصرف الآجل و يتعاقد على شراء الدينار الجزائري مقابل الليرة السورية في مدى تسعين يوماً، وعند سعر صرف يتفق عليه في وقت التصدير أي بسعر اليوم و عند إنقضاء هذه المدة

¹ - دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 30-32 .

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

سيحصل المصدر السوري على الدينار الجزائري مقابل تصدير السلع بنفس القيمة التي تم تحديدها عند تنفيذ عملية التصدير¹.

هـ- المضاربة: وتعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لأخطار الصرف لتحقيق أرباح من القبول باحتمال الخسارة و هي شراء أو بيع آجل لل عملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد و السعر الآني يوم الإستحقاق.

إن المضارب يسلك بدافع يختلف عن ذلك الذي يدفع المتعامل في عمليات التغطية، فالمصدر يعد مضاربا إذا لم يغط مركزه كبايع بعملية بيع آجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الإستحقاق، والمضاربون نوعان: - مضارب الصعود : الذي يتخذ رأيا أكثر تفاؤلا من السوق بخصوص عملة معينة فيدخل مشتريا لها بالسعر الفوري و بالمركز الطويل.

- مضارب الهبوط: الذي يكون رأيه غير متفائل نحو عملة معينة لذا فإنه سيدخل بائعا لها بمركز قصير.

إن إعتبارات سعر الصرف ليست وحدها تؤثر على قرارات المضاربين العاملين في سوق الصرف الآجل بل أسعار الفائدة تؤثر أيضا.

وإن سوق الصرف الآجل معرضة لمصادر متنوعة من المؤشرات المضاربة أهمها:

- العمل البحث للمضاربين؛

- السلوك المضاربي العرضي من أفراد و مؤسسات يستخدمون السوق الآجل بانتظام لأغراض غير مضاربة كالتجار الدوليين الذين يتخذون مراكز قصيرة في عملة " أو أكثر " يحتمل أن تنخفض قيمتها و يمتنعون عن تغطية التزاماتهم المستقبلية بها أو يبيعون بعا آجل و يبقون مراكزهم مفتوحة، وهذا النوع من المضاربة تسمى مضاربة التاجر؛

- النشاط الآجل للبنوك نفسها في سوق الصرف الأجنبي حيث أنها نادرا ما توازن بين مبيعاتها و مشترياتها الآجلة حيث يكون مركز صرفها الآجل مفتوحا²؛

2- معاملات سوق الصرف الأجنبي: هناك عدة أنواع من المعاملات التي تأخذ مجراها في أسواق الصرف الأجنبي هي :

أ - عمليات الصرف الفورية: تستلم العناصر الإقتصادية المتبادلة، العملات بعد يومي عمل للسوق نقدا من تاريخ معاملة الصرف، وتعكس أسعار السوق نقدا مختلف القوى الإقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، وتتابع هذه الأسعار بانتباه شديد من قبل المراقبين و المحللين، كما تتركز تدخلات المصارف المركزية في هذا السوق عندما يريدون التأثير في أسعار الصرف.

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 32

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 - 43 .

ولقد تم التطرق لهذا النوع بالتفصيل سابقا في أنواع سوق الصرف الأجنبي¹.

ب- عمليات الصرف الآجلة: ويقصد بها أن يعقد إتفاق بين طرفين على إستبدال عملة ما بعملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه الطرفين، وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، و يتم تحديد هذا السعر و تاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة. وهذا النوع كذلك تم التطرق إليه سابقا في أنواع سوق الصرف الأجنبي².

ج- سوق مبادلة العملات SWAP: وهي عبارة عن عملية تؤمن لعنصر إقتصادي إمكانية شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في آن واحد، مواقيت دفع مختلفة، فإن SWAP عملية صرف عملات مع و عد بانجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، و على عكس أصحاب المعاملات نقدا، فإن مستخدم ال SWAP لا يتحمل مخاطر الصرف.

إن معاملة SWAP تسمح للطرفين المتعاقدين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم) الناجم عنها، إن نقاط العلاوة أو الحسم يطلق عليها تسمية معدل ال SWAP، و يتم التعبير عن العلاوة أو الحسم بالنسبة المئوية، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر، فإن هناك معاملات تغطية في هذا السوق: Spot Against Forward- : شراء عملة (أو بيعها) نقدا ثم بيعها (أو شرائها من جديد) في آن واحد، ويتم التسليم بعد أسبوع، شهر أو ثلاثة أشهر.

- Tomorrow Next ou Rollover : شراء عملة (أو بيعها) على أن يتم التسليم في اليوم الموالي، و في ذات الوقت يتم بيعها (أو شرائها) في وقت لاحق (ثلاثة أشهر مثلا) .

- Forward Forward : شراء عملة (أو بيعها) و يتم التسليم في وقت لاحق "شهران مثلا" ثم تباع (أو تشتري) في وقت لاحق "ثلاثة أشهر مثلا"، والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهي التي تنشط السوق لكثرة إستخداماتها من قبل المؤسسات و البنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل، مثل (الين /الدولار ، اليورو/دولار، الجنيه / دولار)³.

ج- العقود المستقبلية و الخيارات: ظهرت في الثمانينات وسائل جديدة في أسواق الصرف، إلى جانب الوسائل التقليدية الثلاثة السابقة الذكر، وهي "العقود المستقبلية" و "الخيارات"، والعقد المستقبلي هو عقد لآجل و هو عبارة عن إلتزام بشراء أو بيع عملات معينة في تاريخ لاحق بسعر و كمية محددين مسبقا، أما خيار

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، ط(1)، الجزائر: دار هومة للطبع و النشر و التوزيع، 1999، ص 151.

³ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الصرف، فهو بمثابة حق و ليس إلزام، يسمح بشراء أو بيع كمية من العملات بسعر محدد، إما عند إنقضاء العقد أو في وقت سابق على ذلك .

المطلب الثاني: مخاطر و سياسات سعر الصرف

سوف نتكلم في هذا المطلب عن مخاطر سعر الصرف من خلال التطرق إلى أنواع مخاطر عمليات الصرف و كذلك خيارات الصرف كأداة لتغطية أخطار الصرف، بالإضافة إلى التطرق إلى ماهية سياسة سعر الصرف و ذكر أهدافها و كذلك التكلم عن أنواع سياسات سعر الصرف و في الأخير نتطرق إلى العوامل المحددة لإختيار سياسة الصرف الأجنبي في الدول النامية، و ذلك كما يلي :

أولاً: مخاطر سعر الصرف و طرق تغطيتها

1- أنواع مخاطر عمليات الصرف

أ- المخاطر المالية: هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين إتحاد قرار بعملية ما و حول موعد الدفع، وهي أكثر المخاطر وضوحاً و هذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف و يمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10 بالمائة من قيمتها أو أكثر.

ب- مخاطر التمويل: هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، و يضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

ج- المخاطر الائتمانية : ينصب عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على إلزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر و في الموعد المتفق عليه في العقد، و هنا ينشأ خطر من احتمال عدم الوفاء أي من الطرفين بالتزامه.

د- المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو للمشروعات التجارية فلو وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها يحدد سعر الصرف للعملة مقابل العملات الأخرى كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض و الطلب و يوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية، والثاني على العمليات المالية، وهناك قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف، إذن تتعلق هنا مخاطر الصرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة و تؤثر على سعر الصرف و بالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الإقتصاديين ... الخ .

ر- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه و التي تجرى عادة مرة كل شهر و تختلف أساليب إعادة التقييم إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة

التقييم.

إذن أهم مخاطر سعر الصرف هي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات سعر الصرف بشكل فجائي و غير منتظر مما يؤدي إلى خسائر صرف أحيانا تكون فادحة¹.

2- خيارات الصرف كأداة لتغطية أخطار الصرف: نظرا للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف و عدم التأكد

الناجم عن هذه التغيرات تزداد الحاجة إلى أدوات أو وسائل لتغطية مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن هذه

التغيرات و تعد خيارات الصرف إحدى أهم وسائل تغطية أخطار الصرف لذا خصصنا لها حيز من دراستنا :

أ - تعريف خيارات الصرف و أنواعها: يمكن الحديث عن نوعين من خيارات الصرف وهما :

- خيار الشراء: هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة

الوطنية بسعر معين و في أجل إستحقاق محدد مسبقا، وعلى هذا الأساس فإن خيار الشراء لا يعتبر ملزما

للمشتري، بل يمكنه أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف.

- خيار البيع : هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة

الوطنية بسعر معين و في تاريخ إستحقاق معين محدد مسبقا، وخيار البيع لا يعتبر هو الآخر ملزما لصاحبه، بل

يمكن البائع أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف.

ب- سعر الخيار: سواء تعلق الأمر بخيار الشراء أو خيار البيع فإن الصفقة تتم على أساس سعر يسمى سعر

الممارسة، و يتضمن سعر الممارسة علاوة مقابل الحق الذي يتيح خيار الصرف، والفرق بين سعر الصرف

وسعر الممارسة نقدا يسمى القيمة الذاتية أو الأصلية للخيار، و الخيار يعطي لصاحبه حق تنفيذ الحق أو عدم

تنفيذ العقد حسب تطورات سوق الصرف.

ج- خيارات الصرف و تغطية أخطار الصرف: يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات

الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم الناتجة

عن التجارة الخارجية، وفي هذا المجال يمكن للمصدرين الذين لم يحصلوا عائداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء

خيارات بيع، فإذا إرتفع سعر العملة الأجنبية التي تتم بواسطتها المعاملة عند لحظة التحصيل، فإن المصدرين

المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا ببيع مبلغ العائدات من العملة الصعبة في سوق الصرف

نقدا حيث سعر الصرف مرتفعا و هو أعلى من سعر الخيار، و لكن إذا إنخفض سعر صرف العملة الصعبة

المعنية، فعليه القيام بممارسة الخيار لأنه في هذه الحالة ليس من مصلحته القيام ببيع عائداته في سوق الصرف

نقدا حيث سعر الصرف منخفضا و هو أقل من سعر الخيار.

كما يمكن للمستوردين الذين لم يسددوا قيمة وارداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء خيارات شراء، فإذا إنخفض

سعر صرف عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقدا عند لحظة القيام بالدفع، فإن المستوردين المعنيين ليس

من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا بشراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف نقدا

¹ - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 - 43

منخفضاً و هو أقل من سعر الخيار، أما إذا إرتفع سعر صرف العملة المعنية في سوق الصرف نقدا لحظة القيام بالدفع، فمن مصلحة هؤلاء المستوردين ممارسة الخيار لأنه ليس من مصلحتهم شراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا، حيث سعر الصرف مرتفع و هو أعلى من سعر الخيار .
وبهذه الكيفية نلاحظ أن اللجوء إلى خيارات الصرف قد أتاح للمصدرين و المستوردين على السواء إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغير سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عمليات الدفع من طرف كل الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية¹ .

ثانياً: سياسات سعر الصرف

تلجأ السلطات النقدية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات و السياسات لتدعيم نقدها وتحقيق الإستقرار في إقتصادها، وسنتطرق إلى أهم هذه السياسات فيما يلي :

1- سياسة تخفيض قيمة العملة: تعتبر سياسة التخفيض من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى.
أ- تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة و أهميتها :

- تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة: يعتبر تخفيض العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدول لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية و ذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، و يفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة (Dépréciation) فهي حالة عفوية تلقائية ونتيجة لظروف إقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، و يتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.

- أهمية سياسة تخفيض العملة: تكمن أهمية تخفيض قيمة العملة في أنها تعد بمثابة إحدى الوسائل المتاحة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها من أجل تشجيع الصادرات و الحد من الواردات، وبذلك تضيق فجوة النقد الأجنبي و تتحسن الموازين التجارية في هذه الدول ومن ثم زوال العجز و العودة إلى التوازن مرة أخرى، ولا يؤثر تخفيض سعر الصرف على حساب التجارة المنظورة فحسب، إذ يساهم من جهة أخرى في تحسين وضعية حساب التجارة الغير المنظورة، حيث يترتب عن تخفيض قيمة العملة، زيادة الطلب الأجنبي على الخدمات المحلية وذلك لإنخفاض التكاليف، في حين يقل الطلب المحلي على الخدمات الأجنبية، بالإضافة إلى تأثيرها على حساب رأس المال طويل الأجل وذلك من خلال زيادة الإستثمارات الأجنبية في الدولة المخفضة ونقص إستثمارات هذه الدولة في الخارج مما يؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات في هذه الدولة المخفضة لعمليتها.

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 - 111

- ويعمس هذا التخفيض كامل بنود ميزان المدفوعات، كما يهدف التخفيض إلى زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية أو حماية بعض الصناعات المحلية¹.
- ب- أسباب تخفيض قيمة العملة: هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها التالي:
- علاج الإختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
 - العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج؛
 - وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها و ذلك لتسهيل تصريف متوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛
 - حماية الصناعات الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛
 - وقد يقصد بالتخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد²؛
- ج- شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة :
- إتسام الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض بالمرونة (تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات)؛
 - إستجابة الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناتج عن إرتفاع الصادرات؛
 - يجب توفر إستقرار في الأسعار المحلية؛
 - عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراءات أو إجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
 - إستجابة السلع المصدرة للمواصفات النوعية والجودة و المعايير الصحية والأمنية³ ؛
- 2- سياسة الرقابة على الصرف:** تعتبر سياسة الرقابة على الصرف إحدى السياسات المستعملة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، حيث ظهرت هذه السياسة منذ زمن بعيد في شكل منع استيراد و تصدير المعادن النفيسة و المسكوكات، و الواقع أن مختلف الدول حاولت تقييد مدفوعاتها وجعلها في حدود ما تحصل عليه في مقابل صادراتها.
- أ- تعريف الرقابة الصرف: الرقابة على الصرف هي أداة تنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات و المبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات وتهدف أساسا إلى السماح لدولة ما، تكون في فترة يصعب عليها تسديد التزاماتها فيه بضبط

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية)، القاهرة : دار النهضة العربية للنشر، 2000، ص 33-36.

² - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت : الدار الجامعية مطابع الأمل، بدون سنة النشر، ص 207 .

³ - محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: بدون دار النشر، 2000، ص 348 .

سياستها الإقتصادية والتحكم فيها، كي لا تكون عرضة لاضطرابات أو إختلالات ناتجة عن تدفقات غير مرغوب فيها، ونشير هنا إلى أن نظام الرقابة على الصرف يتضمن الرقابة على المبادلات، لأن منح العملة الصعبة للمستوردين و جباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة.

وإلى جانب ذلك تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة لوقاية الإقتصاد الوطني من المؤثرات الخارجية الضارة و ذلك بوضع ضوابط لحركة عرض و طلب الصرف الأجنبي.

ب- أشكال الرقابة على الصرف: تتخذ الرقابة على الصرف بنوعيه (على الصادرات وعلى الواردات) أشكالا كثيرة نوجزها فيما يلي :

- الرقابة على الواردات: بصفة عامة و أمام إختلال ميزان المدفوعات فإن السلطات تميل إلى تقييد الواردات و مجموعة الإجراءات التقليدية قد تأخذ عدة أنماط :

* تنظيم الواردات على أساس المنتج: تحدد السلطات مجموعة أو طبيعة المنتجات المرخص باستيرادها سواء كان ذلك بهدف حماية المنتجات المحلية البديلة للواردات، أو بهدف إقصاء منتج ثانوي أو غير مرغوب فيه. * تنظيم الواردات على أساس استعمالها: تحدد الواردات على أساس استعمالها النهائية، إذ يخصص مبلغ من العملة الصعبة السلع الاستهلاكية النهائية، المنتجات الوسيطة وللتجهيزات، ويتم إختيار المنتجات (من الواردات) حسب الحاجة .

* تنظيم الواردات على أساس المصدر: بعض الدول تنظم تجارتها الثنائية باستعمال رخص للإستيراد، حقوق الجمارك على أساس المصدر، ويضاف إلى ذلك أسباب سياسية (كالخطر) أو إجراءات وقائية أو أمنية تتخذ الدولة.

- الرقابة على الصادرات: لمواجهة صعوبات التسديد، تحاول السلطات البحث عن طرق تمكنها من مضاعفة أو زيادة مواردها من العملات الصعبة ولهذا تحاول الرفع من الصادرات وتجبر المصدرين على إعادة إيراداتهم بالعملة الصعبة.

هذه الأهداف في بعض الأحيان تدخل في صراعات لما تقوم السلطات باقتطاع رسم هام (من حيث المبلغ) عن طريق هيئات التسويق أو مكاتب التصدير، و قد تأخذ هذه الرقابة هي الأخرى أشكال كثيرة منها : * تنظيم الصادرات على أساس وجهتها: أسباب هذا الشكل من الرقابة على الصادرات هي نفسها المشار إليها في حالة الواردات (أسباب سياسية ، أمنية).

* تنظيم الصادرات على أساس المنتج: بعض المنتجات يمنع تصديرها، هذه الإجراءات تتخذ قصد منع حدوث إنقطاع أو ندرة في السوق الوطنية، فمثلا المنتجات المدعمة من طرف الدولة يمنع تصديرها كون أنها إذا صدرت فإن ذلك يعتبر تسربا للإدخار المحلي إلى الخارج، هذا المنع أو التقييد يمكن أن يكون كذلك بهدف الحفاظ على الموارد الداخلية القابلة للنفاذ.

ج- أهداف الرقابة على الصرف: تتمثل أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي يكون أساسا في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات الغير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى؛
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات و الواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملات الأجنبية؛

- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية وكذا تشجيع استيراد السلع الضرورية (الوسيطة والاستهلاكية الأساسية) ومنع إستيراد السلع الكمالية، كل هذا يندرج ضمن إطار واحد وهو دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة؛

- توفير العملات الأجنبية في السوق الوطنية عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة على الإستثمارات ذات الأولوية و كذا الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بواسطة إجراءات تنظيمية وقانونية تقييدية، كل هذا يساهم في التخفيف من عبء الديون الخارجية؛
وعموما يمكن القول بأن الرقابة على الصرف تتمثل في وجهتين أساسيتين وهما:

* الرقابة على موارد الدولة من الصرف الأجنبي؛

* الرقابة على توزيع هذه الموارد على وجوه الاستعمال المختلفة ؛

د- آثار الرقابة على الصرف و نتائجها: إن الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام تطور و نمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية، كما أن القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي الأخرى تجعل المستثمر الأجنبي يعرض عن إستثمار أمواله في هذه الدولة، تخوفا من عدم إمكانية تحويل أرباحه أو إعادة رأسماله فيما بعد، كما أنها تؤدي إلى عدم إمكانية المقيم في هذه الدولة من إنتشار أمواله في الخارج .

إن هذه الآثار تتولد عنها عمليات غير قانونية، تهدف إلى حفظ بيع أو شراء العملات الصعبة أو استيراد و تصدير سلع و خدمات دون موافقة السلطات المعنية و يمكن أن تأخذ الأشكال التالية :

- المضاربة في رخص الإستيراد: إن زيادة رخص الاستيراد غالبا ما يجر إلى المضاربة و الرشوة فالموظفون المسؤولون عن تقديم هذه الرخص هم عرضة لذلك كما أن حامل هذه الرخصة يمكنه هو أيضا بيعها أو بالأحرى المضاربة بها؛

- تسرب رؤوس الأموال: إن التحويل الغير القانوني لرؤوس الأموال هو نتيجة لسياسة الرقابة على الصرف فالمقيمون يقومون بتوظيف أصولهم في الخارج هروبا من الرقابة التي تؤثر على قدرتهم الشرائية بتخفيضها وهذا باستعمال سعر صرف غير مشجع؛

- الزيادة في قيمة الفوترة أو التقليل فيها والتهرب: هي طرق القصد منها أساسا تزييف مبلغ فواتير التصدير والإستيراد بطرق غير قانونية لسلع مطلوبة بكثرة في أسواق الدول المجاورة؛

- ظهور السوق السوداء للصرف: إن إحتكار البنك المركزي لعملية بيع و شراء العملات الأجنبية و القيود التي تنظم ذلك، يؤدي إلى ظهور طرق ملتوية للحصول على العملات الصعبة، ناهيك عما إذا عجز البنك عن تلبية كل الطلبات على العملات الصعبة، كل هذا يجبر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف¹؛

3- سياسة تعويم أسعار الصرف: شهدت السنوات الأخيرة تزايد مستمر في عدد الدول التي اختارت سياسة للصرف أكثر مرونة، حيث ارتفع عددها مع مرور الوقت، و لذا سوف نفرق بين الصور التي إتخذتها سياسات الصرف المرنة لتلك الدول بعد فشل سياسي التثبيت و الرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات .

أ- سياسة التعويم الحر: تقف سياسة التعويم الحر على نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف، يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات إقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الإحتفاظ بإحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف² ، ويرى أنصار سياسة التعويم الحر، أن توازن ميزان الدول، يتحقق بصورة تلقائية في ظل هذه السياسة، وذلك عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب في السوق بما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعا و انخفاضاً، مما يعيد التوازن إلى الميزان مرة أخرى، فبالنسبة للدولة التي يوجد عجز في ميزان مدفوعاتها عند سعر صرف معين، فإن هذا العجز يعني زيادة المعروض من عملة هذه الدولة كما هو مطلوب منها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها " أو إرتفاع سعر صرف عملتها "، و هذا بدوره سيؤدي إلى إنخفاض حصيلة الواردات، و هذا بسبب أن السلع الأجنبية تعتبر قيمتها عالية بالنسبة للمحللين، طالما أن عرض العملة و الطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف، فإن التوازن يتحقق بدوره أي تدخل حكومي و يحدث العكس في حالة تسجيل فائض على مستوى ميزان المدفوعات، غير أن معارضي هذه السياسة يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة والذي يحقق التوازن في الفترة المتوسطة، ومن ثم فإنه يكون مضللا للمتعاملين مع الخارج خاصة بالنسبة للعقود الآجلة وما يكتنفها من مخاطر تقلبات سعر الصرف، إلا أن تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لم تخلو من تدخل سلطاتها النقدية في أسواق الصرف و ذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف و ما هو أطلق عليه مصطلح التعويم المدار³.

¹ - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،

2000 - 2001، ص ص 74-76 .

² - زينب حسين عوض الله ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 305 .

³ - مدحت صادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة ، 1997 ، ص 50 .

ب- سياسة التعويم المدار: تقوم هذه السياسة على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءاً للعملات الأجنبية من أجل الحد من التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، و تحقيق الصالح الوطني على حساب البلاد الأخرى. كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الإحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبياً، و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى، وفي أي حال من الأحوال تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنه كلما إتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دوراً أكبر للتغيرات في هذا السعر لإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد إحتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

ولقد إقترح الإقتصادي « J.E. Meade » أسلوب التخفيض التدريجي « The growling peg » والذي يتلخص في إجراء تغيير سعر الصرف خلال فترة زمنية بدلا من إجرائه عند لحظة زمنية دفعة واحدة، فعلى سبيل المثال، إجراء تخفيض في قيمة العملة المحلية بنسبة " 10 بالمائة " يمكن تنفيذه وفي نفس الوقت يتم تلاقي العبء الإجتماعي لإجراء تخفيض كبير و مفاجئ في سعر الصرف.

ج- العلاقة بين سعر الصرف المرن و ميزان المدفوعات: من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة و إنما يربط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي.

مع العلم أن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة، بينما التعامل في سوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية بكافة المعاملات بالنقد الأجنبي.

لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يمثل في الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال الفترة التي يغطيها الميزان، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على العرض في العملة المحلية، في سوق الصرف مما يعمل على إنخفاض القيمة الخارجية للعملة لها، ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض إستمرار إنخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز الذي سجله ميزان المدفوعات، وبالمثل في

حالة استمرار فائض الميزان الناتج عن الطلب المتزايد في العملة الوطنية مقارنة بالعرض، سوف يؤدي هذا إلى استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية، الذي ينقص من درجة الميزة التنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية المحلية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه.

ثالثا: العوامل المحددة لإختيار سياسة الصرف الأجنبي للدول النامية

لقد قدم الإقتصادي R.Heller عدة عوامل قد تساعد في إختيار الدول النامية بين سياسة الربط و سياسة التعويم وهي كالتالي:

1- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي: وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج القومي، وكلما إرتفعت هذه النسبة زادة درجة إنفتاح الاقتصاد على العام الخارجي، والعكس صحيح، و الإقتصاد المفتوح هو الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج القومي، فإن إختيار سياسة التعويم لا يمثل الإختيار الأمثل لأن الإقتصاد المفتوح يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، لذا يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت، أما الإقتصاد الأقل انفتاحا فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم .

2- درجة تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات : كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للإستهلاك المحلي، كلما تجنب الإقتصاد الوطني إختلالات ميزان المدفوعات، وبالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف، وبفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع بغرض الإقتصاد كما هو الحال في أغلب الدول النامية، لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الإختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

3- درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية : وتقاس نسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى القرض النقدي المحلي وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي، كلما كان من الأفضل إختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للإقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل إختيار سياسة الربط أو التثبيت.

4- معدل التضخم النسبي: تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم المستمر لفترات طويلة، وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف

بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم.

5- الأهمية النسبية للمصادر الداخلية و الخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات: حينما تكون أغلب

مصادر إختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالإنخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات مثلاً، فإنه يفضل إختيار سياسة تعويم أسعار الصرف، أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد من مصادر داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة ربط أسعار الصرف.

6- قيمة مرونة التجارة الخارجية: قد لا يكون ملائم إختيار سياسة أسعار الصرف المعمومة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال في غالبية الدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ولذلك يفضل إتباع سياسة ربط الصرف و الإعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الإختلال كالسياسة المالية و النقدية الإنكماشية.

7- تأثير تغير سعر الصرف على كل من الإستيعاب و العرض النقدي المحليين: إختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة تعتمد على مدى إستجابة كل من الإستيعاب المحلي والقيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، كلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير و المتوسط فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الإستيعاب المحلي أو العرض النقدي، فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف و إتباع السياسات التصحيحية البديلة.

8- مستوى الأرصدة النقدية الدولية: إن إختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضاً بمدى توفر

الإحتياطيات الدولية، إذ كلما زاد حجم تلك الإحتياطيات كلما إنخفضت الحاجة إلى إتخاذ إجراءات تصحيحية لإختلال ميزان المدفوعات وأمكن الحفاظ على سعر صرف ثابت من خلال تمويل العجز إعتقاداً على تلك الإحتياطيات، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الإقتراض من الخارج، فبفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف¹.

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، 1990 ، ص ص 380- 387 .

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات الأخرى، وتمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية المقياس الحقيقي لتنافسية منتجات الدولة في الأسواق الخارجية، وبالتالي صادراته و وارداته. وقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم، الذي اتبعته العديد من الدول حالياً، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة على الصرف و التثبيت، كما تعتبر قوة سعر صرف عملة دولة ما المرآة العاكسة لقوة اقتصاده، وبالتالي على حجم صادراته و وارداته، وفي هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكل منها، لها منطلقات و نتائج تختلف عن الأخرى.

ويتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، كما يتم الاتجار فيه بالعملات الدولية المعروفة، وفي هذا السوق، يقوم الأفراد و المؤسسات ببيع و شراء العملات الأجنبية من أجل تسوية المدفوعات الدولية، وبالتالي فهو يمثل حلقة هامة في التجارة الدولية.

وسعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة إقتصادية لتوجيه الإقتصاد، أو لتنمية قطاع ما، وسياسة سعر الصرف، سياسة إقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الإقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية و شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

تمهيد :

إن العلاقات الإقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الإقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد و إلى غير ذلك، ولهذا فإنه لا بد أن ينتج عن كل ذلك حقوق وإتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف بإسم (ميزان المدفوعات)، ومنه لميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الإقتصادي في الدولة ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتهم سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للعضو. وبناء على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات؛

المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: علاج الإختلال في ميزان المدفوعات؛

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والإقتصادية في وضع معالم سياستها الإقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الإرتفاع الكبير في حجم المبادلات الإقتصادية الخارجية الدولية، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الإقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال، لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته؛

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات؛

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

سنتناول في هذا المطلب ميزان المدفوعات من خلال تعريفه وذكر أهميته الإقتصادية وكذلك العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات غير أن كلها تصب في نفس المعنى والمضمون ويمكن ذكر منها ما يلي:

- تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه " سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها إتجاه بقية دول العالم"¹.

" ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منتظم ومبواب لكافة المبادلات الإقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة "².

ونقصد بالمقيمين في الدولة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا إقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم، والمقيمين في الدول الأخرى يقصد بهم كافة، الوحدات الإقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى و الأفراد الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة مثل الطلاب والعمال وهم يعتبرون مقيمين في الدولة المضيضة ولا يحملون جنسيتها³.

¹ -محمود يونس، إقتصاديات دولية، مصر: الدار الجامعية، 1999، ص 166.

² -توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، ط (1)؛ عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2010، ص 17.

³ - كامل بكري، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية و التمويل، مرجع سبق ذكره، ص ص 239 - 240.

"ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة والغير المنظورة"، ويقصد بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات وواردات الدولة من السلع المادية الملموسة، أما معاملات الدولة الغير المنظورة تعني صادرات وواردات الدولة الغير منظورة من الخدمات¹.

بناء على ما سبق يمكن القول أن " ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الإقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة بين المتعاملين الإقتصاديين المقيمين بالدولة المعنية وبقية العالم، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة "

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، و ينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس القيد المزدوج، و بما أنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة، فالمعاملات الدائنة هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلية أو حقوق للدولة إتجاه الخارج، و تسجل بإشارة موجبة (+)، مثلا الصادرات، أما المعاملات المدينة هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو إلتزامات الدولة إتجاه الخارج تسجل بإشارة سالبة (-) مثلا الواردات .

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات و العوامل الإقتصادية المؤثرة فيه

1- أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير وتكمن أهميته فيما يلي :

- الأهمية النسبية للمبادلات الإقتصادية الدولية مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية النقدية مما يرتبط بالسياسة الإقتصادية الدولية²؛

- المعاملات الإقتصادية المسجلة في الميزان تعكس درجة تلاحم الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، كما إن محتوى هذه المعاملات الإقتصادية تعكس هيكل الإنتاج وقوى الإقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى إستجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا³؛

وبصفة عامة تبرز أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيب الإقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم ، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي دولة، مؤشرا لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث إختلال خارجي.

¹ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: يمكن ذكر أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات كما يلي:

- التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا؛
- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات؛
- الاختلاف في أسعار الفائدة: يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين؛
- سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹؛

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى موازين عدة أو حسابات فرعية طبقا لتجانس أو تشابه المعاملات الاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من وجود طرق متباينة في النظر إلى هذا التجانس إلا أنه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية يشمل كل قسم على عمليات عدة أو حسابات فرعية عدة على النحو التالي:

- حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري؛
 - حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال؛
 - حساب التسوية لميزان المدفوعات، أي صافي الإحتياطات الرسمية؛
- وسوف نتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفقا لما يلي:

¹ - بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ص ص 64-65.

أولاً: حساب العمليات الجارية [الحساب الجاري]

يسمى هذا الحساب " بالعمليات التجارية وحساب التحويلات " وهو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الإقتصادية الدولية، ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

1- ميزان التجارة المنظورة: يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، ويقصد به كافة البنود المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي¹، و يسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، ويشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز، يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الإقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة الواردات في الإقتصاد عن قيمة الصادرات، أما إذا تساوت الصادرات مع الواردات نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن².

2- ميزان التجارة غير المنظور: يطلق عليه بميزان الخدمات لأنه يضم كافة الفوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل : عوائد الإستثمار والنقل والتأمين والسياحة والتعليم³، حيث يتم تسجيل كافة العوائد المحصلة في الجانب الدائن، أما مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب فيتم تسجيلها في الجانب المدين، ويشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم العديد من الخدمات أهمها⁴:

أ- خدمات النقل "الشحن": كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر و مركبات الدولة في نقل البضائع " السلع " والعكس صحيح، حيث تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن إستغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، وفي الجانب المدين تسجل مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة إستغلال وسائل النقل الأجنبية.

ب- خدمات التأمين: إستخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على بضائع الدول الأجنبية والعكس صحيح، حيث تقيد في الجانب المدين كل المدفوعات الخاصة بالتأمين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة.

¹ - بسام الحجازي، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، مصر : دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 98.

³ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- ج- خدمات السياحة: وتشمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ عن التبادل السياحي والتي أهم بنودها أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة، أو خدمة تباع للسياح .
- د- خدمات الأصول المحلية العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل: حيث أن إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج تعامل كخدمة لأن الدول المضيفة تستفيد من خدمات رأس المال المحلي وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل إستخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات.
- هـ- نفقات الحكومة: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في الدولة، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات.... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في الدولة في الجانب الدائن.
- و- خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، والعوائد من الحقوق الأدبية وغير ذلك من الخدمات.
- 3- ميزان التحويلات: يطلق عليه أيضا بحساب التحويلات من جانب واحد، ويضم هذا الميزان المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض إستيراد أو تصدير سلع أو خدمات، وإنما تكون لغرض المساعدة مثل: الهبات و المساعدات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية، حيث تسجل في الجانب المدين كل الهبات و المساعدات والهدايا التي يقدمها الأفراد أو الحكومات للأجانب، وفي الجانب الدائن تسجل كل الهبات والمساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب.

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية [رأس المال]

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم، وسواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة وغير مقيمة أو بين الحكومات وقد يكون التدفق في إتجاه الدول المعنية أي أن هناك رؤوس أموال تدخل البلد ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وقد تكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة، ويتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أو في الدول الأخرى¹، حيث أن هناك:

- 1- حساب رأس المال طويل الأجل: تتعلق معاملات رأس المال طويلة الأجل في ديون أو حقوق بين الدولة والدول الأخرى تستحق بعد فترة زمنية معينة أطول من السنة وهذا الحساب يشتمل على :
- أ- الإستثمار المباشر: يتمثل هذا الإستثمار بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى وتكون تابعة لها بمعنى أنها خاضعة لسيطرتها وأخيرا العقارات التجارية في دولة ما والتي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

تقيد هذه الإستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال طويل الأجل وبما أن كل قيد في ميزان المدفوعات يقابله قيد آخر إذا يقابلها قيد آخر في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

أما إذا كان إستيرادا لرأس المال أي قيمة ما يحققه غير المقيمين من إستثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن ويقابلها قيد في الجانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل.

ب- أوراق مالية: وهي عبارة عن أسهم وسندات إما أن تكون يملكها مقيم بالدولة لدى دولة أخرى أجنبية أو أن تكون أسهم و سندات وطنية يشتريها غير المقيمين ففي الحالة الأولى تقيد في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، أما الحالة الثانية فتقيد في الجانب الدائن باعتبارها إستيرادا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لرأس المال قصير الأجل.

ج- قروض طويلة الأجل: وهي تلك القروض التي يمنحها غير المقيمين بالدولة تقيد في الجانب الدائن باعتبارها إستيراد لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل. أو تلك القروض التي يقدمها المقيمون للخارج تقيد في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال ويقابلها قيدا في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل.

د- رؤوس أموال أخرى وتتمثل في :

- نصيب الدولة في المنظمات المالية الدولية؛

- ملكية العلامات التجارية؛

- براءات الإختراع.... ؛

- قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الإستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين ويقابلها قيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل؛

- قيمة ما يحققه غير المقيمين من المشروعات أو غيرها من الإستثمارات المذكورة تقيد في الجانب الدائن باعتبارها إستيرادا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل؛

وخلاصة هذا الأمر أن بنود حساب رأس المال طويل الأجل في ميزان المدفوعات تقيد على النحو التالي :

- إذا كانت تأخذ شكل تصديرا لرأس المال تقيد في جانب المدين ويقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل؛

- إذا كانت تأخذ شكل إستيرادا لرأس المال تقيد في جانب الدائن ويقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل¹ ؛

¹ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية و التعامل بالعملات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25 .

2- حساب رأس المال قصير الأجل: و يطلق عليه أيضا بالحساب النقدي، ويشتمل على كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هي النقود مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة إنتقالها بين الدول¹، و خلاصة هذا الأمر أن بنود رأس المال قصير الأجل هي ميزان المدفوعات تقيد على النحو التالي :

أ- في حالة كونها تصديرا لرأس المال: تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وقيد في جانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال؛

ب- في حالة كونها إستيرادا لرأس المال: ينشأ عن ذلك قيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وقيد في جانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال² ؛

وفي الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه الطويل والقصير الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الإلتزامات للخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الإلتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج. أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للدخل.

ثالثا: حساب عمليات التسوية [صافي الإحتياطات الرسمية]

1- صافي السهو والخطأ: ويستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج و أن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها إختلافات وفروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة إختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني .

2- حساب الذهب والنقد الأجنبي: ويطلق عليه بالميزان الكلي وهو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، وهو يعكس حركة الذهب وهنا نعتبر الذهب بوصفه نقدا وليس سلع وكذلك النقد الأجنبي بين الدولة والعالم الخارجي.

وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الإختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدا، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية، وبتعبير آخر، يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للإختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو إحتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام

¹ - دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أحيازة هذه الأصول الإحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة¹ .
الجدول (2-1): تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات

العناصر الأساسية	دائن	مدين
أولاً: الحساب الجاري أ- السلع و الخدمات 1- السلع أ- بضائع عامة ب- سلع للتجهيز ت- سلع أخرى ث- ذهب غير نقدي 2- الخدمات أ- النقل ب- السفر ت- خدمات (اتصالات، تأمين...) ث- رسوم الامتياز و التراخيص ب- الدخل 1- تعويضات العاملين 2- دخل الاستثمار ج- التحويلات الجارية 1 - الحكومة العامة 1-1 ضرائب جارية على الدخل 2-1 ضرائب أخرى على الإنتاج 3-1 إعانات أخرى للإنتاج 4-1 إسهامات اجتماعية 5-1 مزايا اجتماعية 6-1 التحويلات الجارية الأخرى للحكومة العامة 2- القطاعات الأخرى 1-2 تحويلات العاملين بالخارج 2-2 تحويلات أخرى ثانياً: الحساب الرأسمالي و المالي أ- الحساب الرأسمالي		

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

		1-التحويلات الرأسمالية 1-1 الحكومة العامة 1-1-1 الإعفاء من الدين 2-1-1 أخرى 2-1 القطاعات الأخرى 1-2-1 تحويلات المهاجرين 2-2-1 الإعفاء من الدين 3-2-1 أخرى 2- حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التصرف فيها ب- الحساب المالي 1- الاستثمار المباشر (أرباح و فوائد) 1-1 في الخارج 2-1 في الاقتصاد 2- استثمارات الحافطة 1-2 سندات الملكية 2-1 سندات الدين 3- استثمارات أخرى 1-3 إئتمانات تجارية 2-3 القروض (طويلة و قصيرة الأجل) 3-3 العملة والودائع 4-3 أخرى 4- الأصول و الاحتياطات 1-4 الذهب النقدي 2-4 حقوق السحب الخاصة 3-4 وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي 4-4 النقد الأجنبي 1-4-4 العملة و الودائع 2-4-4 أوراق مالية 5-4 استحقاقات أخرى
--	--	--

المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات،

ص ص 74-75.

المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الإقتصادية لدولة ما عن طريق ميزان مدفوعاتها، وهذا بفضل مؤشرات إقتصادية تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية.

أولاً: علاقة الميزان التجاري بالإقتصاد الكلي

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والإستخدامات في إقتصاد ما

$$y = c + i + (x - m) \dots\dots (1)$$

حيث:

y = الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام؛

C = الإستهلاك الداخلي؛

I = الإستثمار الداخلي؛

X = الصادرات من السلع؛

M = الواردات؛

من العلاقة (1) نستنتج ما يلي :

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots (2)$$

حيث :

$C + I$ = تمثل الإستخدامات الداخلية و يرمز لها بالرمز EI

ومنه:

$$Y - EI = X - M \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$Y - EI$ = تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي؛

$X - M$ = تمثل رصيد الميزان التجاري؛

فإذا حققت الدولة فائضا في الناتج الداخلي ($Y - EI > 0$) فهذا يعني أن الإستخدامات الداخلية مغطاة كلها

بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه " الفائض " إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب

للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

أما إذا كان هنالك عجز في تغطية الإستخدامات الداخلية ($Y - EI < 0$) فإن الدولة تلجأ إلى الإستيراد مما

يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M < 0$).

ثانيا: معدل التغطية (TC)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (x) إلى الواردات (m) من السلع.

$$TC = (X/M) 100 \dots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على الدولة البحث عن موارد أخرى لتمويل واردته.

ثالثا: معدل التبعة (TD)

وهو عبارة عن نسبة الواردات (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

$$TD = (M/PIB) 100 \dots (5)$$

كلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذه الدولة ليست لها تبعية وطيدة بالخارج.

رابعا: معدل القدرة على التصدير (TE)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

$$TE = (X/PIB) 100 \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل على أن للدولة قدرات كبيرة للإعتماد على قطاع التصدير.

خامسا: معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن الدولة قادرة على تسديد فاتورة واردتها في أقرب الآجال، ومن الأفضل أن لا يتجاوز عدد الأيام تسعين (90) يوما أي ثلاثة أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC / M) 360 \text{ jours} \dots (7)$$

سادسا: العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية و الناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC / PB \dots (8)$$

حيث: BOC يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية .

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5 بالمائة فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5 بالمائة فإن الوضعية الإقتصادية للدولة المعنية تصبح حرجة نوعا ما حيث أن إحتياطات التمويل في هذه الدولة تستدعي الإستدانة¹.

¹ - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تحويل ميزان المدفوعات للدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 28 - 29.

المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات للدولة مجرد سجل محاسبي للعلاقات الاقتصادية باختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية التي قامت بينها وبين الدول الأخرى خلال فترة محددة ماضية، في العادة مدة سنة، وعملا بفكرة القيد المزدوج غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي أن الدائنية تعادل المديونية ولكن هذا التوازن من الناحية الحسابية قد لا يعني أن الميزان متوازنا إقتصاديا، أي أن التوازن المحاسبي ليس له دلالات إقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في التوازن الداخلي للدولة، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشتمل على نوعين من المعاملات إحدهما تؤدي إلى الزيادة في رصيد الدولة، أما الأخرى تؤدي إلى النقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج وعدم التوازن بين هذه المعاملات يؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات، وقد تعددت طرق معالجة هذا الإختلال .

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات؛

المطلب الثاني: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه؛

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات؛

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إذا كان الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازنا دائما من الناحية المحاسبية بمعنى تعادل القيمة الكلية لجانب المدين مع القيمة الكلية للجانب الدائن للميزان " تعادل محاسبي " إلا أن الوضع لا يكون كذلك دائما من الناحية الإقتصادية¹، وينبغي التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات إذ أن المفهوم المحاسبي للتعادل هو تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة (السهو والخطأ)، أما المفهوم الإقتصادي للتوازن فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات محددة من بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار لقياس التوازن الإقتصادي²، ولذلك فإن تعادل جانبي ميزان المدفوعات بالمفهوم المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنه بالمفهوم الإقتصادي، بمعنى آخر، فعندما نتحدث عن " فائض " أو " عجز " في ميزان المدفوعات، فإن المقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان المختارة، أما البنود الأخرى فهي تضمن عملية سد العجز أو إمتصاص الفائض³، ولتفسير ذلك ينبغي التفرقة بين نوعين من العمليات داخل ميزان المدفوعات وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة⁴.

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات (التجارة المصرية في سعر الصرف) ، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

³ - محمود يونس، إقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 215 - 216.

⁴ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 80 - 81.

أولاً: العمليات التلقائية " المستقلة "

وهي تلك العمليات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثلاً تصدير أو استيراد السلع وتقديم أو الحصول على الخدمات وتلقي أو القيام بالإستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تجري بغض النظر إلى حالة "وضع" ميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب الذهب لأغراض التجارة.

ثانياً: العمليات التعويضية " الموازنة "

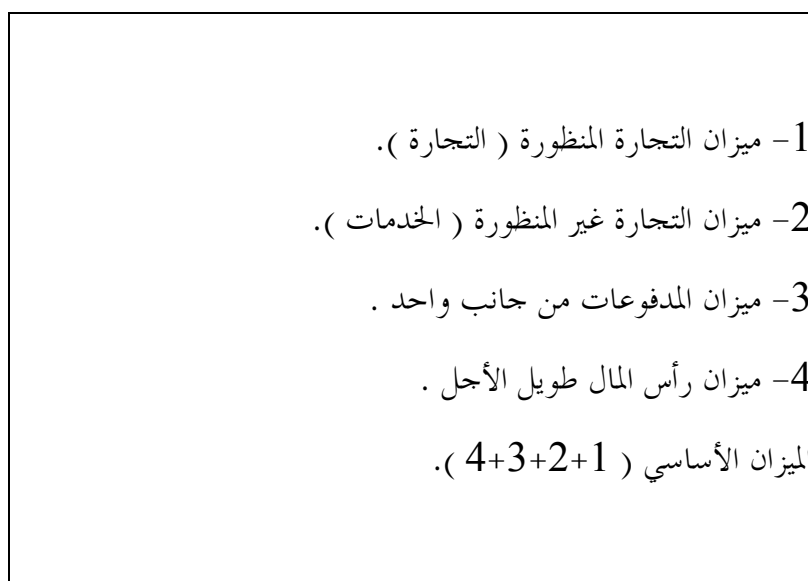
وهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تتخذ لمعالجة حالة ميزان المدفوعات مثل استيراد الذهب أو تصديره للأغراض النقدية وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض و حركة الذهب للأغراض النقدية ، وهذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية سبق القيام بها إذن هي لا تحقق إلا من أجل تعويض " تسوية ، موازنة " ما تم من معاملات مستقلة " تلقائية " وأن صفة الموازنة هنا تعني بها موازنة محاسبية وليس إقتصادية و أحيانا تسمى بالتعويضية وينبغي عند الحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل من الناحية الإقتصادية، تركيز النظر على العمليات مع قيمة جانب الدائن في هذه العمليات مع قيمة جانب المدين، فإن ذلك يعني توازن الميزان، في حين أن عدم تعادل هذين الجانبين يعني إختلال الميزان سواء كان هذا الإختلال إيجابيا وهو ما يتحقق عندما تزيد قيمة الجانب الدائن عن قيمة الجانب المدين في هذه العمليات، أو سلبا عندما تزيد قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة¹. في الواقع، فإن تحديد المعاملات التلقائية أو المستقلة والمعاملات التعويضية يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية، هذا ما أدى ببعض الدول لإتباع وسائل أخرى لتقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، منها الميزان الأساسي، ميزان السيولة الصافية².

1- الميزان الأساسي: هو ميزان يوضح موقف الدولة في الأجل الطويل حيث تتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الإقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما وبذلك فإن هذا الميزان يكون بهذا الشكل :

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات (التجزئة المصرية) ، مرجع سبق ذكره، ص 08 .

² - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره ، ص 132 - 133 .

الشكل (2-1): الميزان الأساسي



المصدر: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، ص 133.

أما باقي البنود التي لم تدرج في هذا الميزان وهي: بنود ميزان رأس المال قصير الأجل والإحتياطي الرسمي والذهب فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة.

2- ميزان السيولة الصافية: يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساسي بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص وغير السائل وبند السهو والخطأ، وبند رأس المال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن السنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة ثلاثة شهور و التي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل إنقضاء مدة القرض، أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة التي لا تزيد عن سنة ولكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمون في بنوك الدول الأجنبية، وبذلك فإن هذا الميزان يكون بهذا الشكل :

الشكل (2-2): ميزان السيولة الصافية

1- ميزان التجارة المنظورة (التجارة) .
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات) .
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد .
4- ميزان رأس المال طويل الأجل الميزان الأساسي (1+2+3+4) .
5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل .
6- السهو والخطأ .
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)

المصدر: السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ص 134.

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل من بند رأس المال قصير الأجل الخاص السائل وميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة ويتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية، ووجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغيرات في الأصول و الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، ومن ثم إمكانية إستخدام التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل .

المطلب الثاني: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات و أسبابه

سنتناول في هذا المطلب أسباب حدوث الإختلال في ميزان المدفوعات وكذا التعرف على أنواع الإختلال في الميزان.

أولاً: أسباب حدوث الإختلال

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات وهي :

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة، فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع الدولة ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات .

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي- أيضاً- إلى حدوث إختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالباً ما ينتج عنها

ضغوط تضخمية و التي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في الميزان ¹.

2- التضخم المحلي: من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات الدولة التي تعاني من إرتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الإستيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض ².

3- أسباب هيكلية: وهي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات الدولة فالدول النامية عادة ما تتميز إقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي إعتماها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الإنكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثرها بحالة الأسواق العالمية .

4- أسباب دورية: وهي الأسباب التي تأتي نتيجة التقلبات الدورية في إقتصاديات الدول المتقدمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل.

5- الظروف الطارئة: أي قد تحصل أسباب عرضية - إضافة إلى الأسباب السابقة الذكر - بحيث تؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات للدولة، كما هي الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات و الجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين و الإختراعات العلمية أو الحروب ³.

ثانيا: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التفرقة بين أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات من حيث المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الإختلال المؤقت والإختلال الدائم.

1- الإختلال المؤقت: هو الإختلال الناتج عن مظاهر إقتصادية قصيرة الأجل ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي إتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأنه لا يمس البنية الاقتصادية ⁴، ومن أهم الأنواع المدرجة فيه نجد :

أ- الإختلال العارض: هو الإختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

² - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 81.

³ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

⁴ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات، أو حدوث عجز نتيجة زيادة لواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وإنتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضطرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على إستيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضطرابات¹، والإختلال العارض يتميز بزواله بمجرد زوال السبب بشكل تلقائي .

ب- الإختلال الموسمي: هو الإختلال الناتج عن أسباب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من نفس السنة.

2- الإختلال الدائم: هو إختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الإقتصادي، وتتطلب منا مكافحته إجراءات صعبة التحقق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ومن أهم الأنواع المدرجة فيه نجد :

أ- الإختلال الهيكلي: يحدث الإختلال الهيكلي بعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج و الدخل والتشغيل للدولة، فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول مثل دول الأوبك إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى إكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن والبتروول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الخامات الأصلية، وإنخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات والإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الإختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الإختلالات².

ب- الإختلال الدوري: يحتاج النظام الرأسمالي عدة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الإقتصادية، ويعني ذلك أن التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس إن يتحقق العجز بسبب إنخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الكساد والركود³، إلا أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول وذلك لإختلاف الهياكل الإقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض و الطلب لصادراتها و وارداتها مع الدخل و الأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع بإتباع سياسات مالية ونقدية مناسبة⁴.

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على إختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 138-139 .

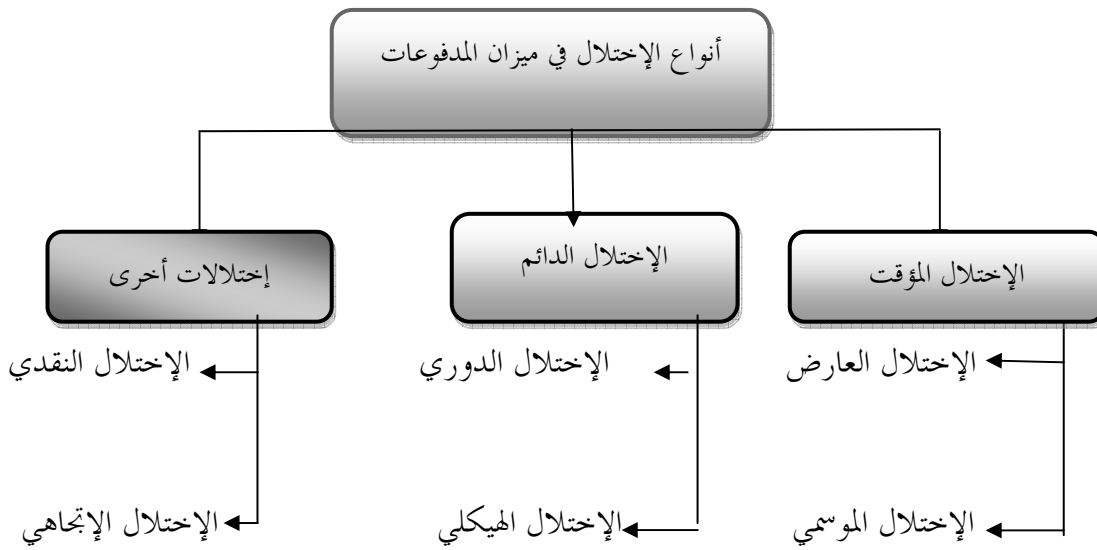
³ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 139.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد النقدي بين النظرية و التطبيق، بدون دار نشر وبدون سنة النشر، ص 51.

ولكن أنواع الإختلال لا تقتصر عما سبق ذكره فقط بل توجد أنواع أخرى :

- الإختلال النقدي: ويحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الإحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا السعر عاجلاً أم آجلاً سيسفر عن الإختلال¹.
- الإختلال الإتحاهي: وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حيث تنعدم القدرة عن زيادة الصادرات بنفس الدرجة².

الشكل (2-3): أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات



المصدر: تم إعداده من طرفنا إعتماًداً على ما تم تناوله سابقاً، ص ص 59 - 60، من هذه المذكرة.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الخلل في ميزان المدفوعات

تختلف الآثار التي تترتب عن ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، وفي الأجل القصير عنها في ظروف الأجل الطويل، فمن المعروف أن العجز في ميزان المدفوعات يلزم الدولة بالقيام بعمليات موازنة، كي يعيد الميزان إلى وضعية التوازن، ويتم ذلك كما وضحنا سابقاً عن طريق تحركات الذهب إلى الخارج أو نقص ما لدى الدولة من أرصدة أجنبية أو زيادة أرصدة البلدان الأجنبية لدى البنوك الوطنية "زيادة الإلتزامات"، إلى أن تصل الدولة إلى مستوى لا يستطيع بعده دفع ما لديه من إحتياطات دولية، حيث أن ذلك يؤدي إلى تدهور مركز إحتياطاته الدولية، كما أنه يستعمل هذه الموارد في تغطية ما قد يتعرض له من عجز مؤقت، ولهذا فهو لا يسمح بهذه الحالة، ضف إليه أن العالم الخارجي لا يسمح بإقراض هذه الدولة في الأجل القصير وفترات مستمرة.

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² - محمود يونس، إقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 240.

أما الفائض فيعني إستمرار الدولة في زيادة أصولها من الإحتياطيات الدولية، وهو ما يعكس المركز الإقتصادي القوي للدولة على المستوى الدولي، وتضطر في هذه الحالة إلى قبول الذهب و العملات الأجنبية، أو إقراض العالم الخارجي في الأجل القصير، أو منحها معونات تتمثل في هبات أو قروض طويلة الأجل من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها " ميزان مدفوعات الدولة الأجنبية " ولا يمكن أن تستمر الدولة في هذه الحالة إذ أن تراكم الإحتياطيات الدولية لديها يكون دون فائدة حيث لا تستخدمها¹، فهناك مستوى أو حد مرغوب فيه لا يمكن أن تتجاوزه الدولة ويتحدد بحسب أحوال وتطورات الإقتصاد الوطني، وإذا تم تجاوز هذا الحد فإن ذلك يؤدي إلى تجميد قدر معين من الدخل الوطني في شكل إحتياطيات دولية لا تساهم في رفع معيشة الأفراد، كما أن قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع الدولة التي حققت فائضا دائما تقل، وبالتالي تلجأ إلى تقييد معاملاتها معها وهنا تجد الدولة نفسها مجبرة على منح مساعدات إقتصادية و قروض إلى هذه الدول، أو أن تقوم برفع سعر عملتها الوطنية مما يؤدي إلى رفع أسعار صادراته وانخفاض أسعار وارداتها مما يجعل ميزان مدفوعاتها يميل لتقليل الفائض، كما قد يؤدي الفائض إلى زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة أسعارها، مما يجعل الدولة التي لها فائض في ميزانها يتحمل من جراء ذلك آثار التضخم².

¹ - عادل أحمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تمويل ميزان المدفوعات للدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المبحث الثالث: علاج الإختلال في ميزان المدفوعات

رأينا أن الإختلال في ميزان المدفوعات يتحقق عند التباين بين إجمالي قيمة المدفوعات والإيرادات الدولية من خلال العمليات المستقلة، ومن ثم فإن علاج هذا الإختلال يتطلب التغيير في شكل العلاقة بينهما، فإذا كان هناك عجزا وهو الوضع الشائع فالأمر يتطلب الزيادة في إجمالي الإيرادات المستقلة أو تخفيض إجمالي المدفوعات المستقلة لإزالة هذا الفائض أي الرجوع إلى وضع التوازن بين المدفوعات و الإيرادات الخاصة بالعمليات المستقلة.

فإذا حدث الإختلال في ميزان المدفوعات، فهل توجد قوى ذاتية أو تلقائية من شأنها إعادة التوازن إليه ؟ أم أن الأمر يتطلب إتخاذ مجموعة من الإجراءات الطارئة التي تحددها كل دولة على حدة ؟ لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: علاج الإختلال بالاعتماد على آليات قوى السوق؛

المطلب الثاني: المداخل النظرية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: تدخل الدولة وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات؛

المطلب الأول: علاج الإختلال بالاعتماد على آليات قوى السوق

إستقر الفكر التقليدي في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كيتز وجهت الأنظار نحو تغييرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغييرات الأثمان وتغييرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة¹.

أولاً: النظرية التقليدية (علاج الإختلال من خلال التغييرات في الأثمان)

ترتكز النظرية التقليدية على الفروض التالية: فكرها على التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج و العمل بقاعدة الذهب، وحيادية النقود وربطها بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار وكذلك، إفتراضها المنافسة الكاملة وحرية التبادل التجاري وعدم إعتبارها لتكاليف النقل².

وتتلخص هذه النظرية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغييرات الأثمان في الداخل و الخارج ، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الإستيراد، فكل إختلال يخلق الظروف الكفيلة لعلاجه، و القضاء عليه من قوى السوق نفسها دون تدخل مباشر من السلطات العامة، وميز الإقتصاديون التقليديون بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف من جهة، وتحقيقه في ظل حرية الصرف من جهة أخرى³.

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2007، ص 160.

³ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

1- التوازن في ظل ثبات الصرف: فالدول التي تأخذ بقاعدة الذهب إذا حقق ميزان مدفوعاتها فائضا فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقه زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الإقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى، وسترتب عن ذلك نتيجتان : أولهما : انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما : هو ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة. وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقه انخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الإقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى .

وتترتب عن ذلك نتيجتان : أولهما : تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات¹. إن التغيير في الأسعار المشار إليها أعلاه يمكن أن يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة ففي حالة الفائض يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج، وفي حالة العجز بالإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية من الخارج وعندها تزداد السيولة في الأسواق ويحدث التوازن في الميزان².

- التوازن في ظل حرية الصرف: وبحلول أزمة الثلاثينات وغياب قاعدة الذهب، وحلول قاعدة الأوراق الإلزامية ترتب على ذلك أن أصبح سعر الصرف محورا لمناقشات حول دور جهاز الثمن في توازن ميزان المدفوعات، إذ أصبحت عودة التوازن تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها، وما سيتبع هذا من تغيير في الكمية المطلوبة والمعروضة من النقد الأجنبي والنقد الوطني، أما تأثير تغير الصرف في إعادة التوازن المختل فإنه يتم من خلال تأثير هذا التغير في أثمان السلع المتبادلة بين الدولة والخارج، فاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغير ظروف الطلب بزيادة إستهلاك دولة العجز للواردات من دولة الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة العجز، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أثمان السلع لديها بالإنخفاض عند تقدير قيمتها بوحدات من عملة دولة الفائض، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات دولة العجز، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأثمان سلع دولة الفائض حيث ترتفع تلك الأثمان مقدرة بعملة دولة العجز فينخفض الطلب عليها، وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دولة العجز وانخفاض في وارداتها من دولة الفائض، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، لكنه يلاحظ على حركة عودة التوازن في ظل نظام حرية الصرف ألا تتخذ دولة

¹ - السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره ، ص141.

² - دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

الفائض أية إجراءات من شأنها عرقلة عمل التغير في سعر الصرف¹.

وقد واجهت هذه النظرية عدة إنتقادات رغم أهمية التحليلات التي قدمها التقليديون أهمها:

- الإستناد إلى نظرية الكمية للنقود التي لا تفسر الحركات الداخلية بطريقة مقبولة²؛
- تفترض هذه النظرية تقبل الحكومات أن تؤدي تغيرات الأثمان دورها دون أن تقيد ذلك منذ البداية بإتباع سياسة نقدية من شأنها تعويض أو تعقيم تقلبات النقود و الأثمان الناتجة عن حركة ميزان المدفوعات، ولكن الحكومات غالبا ما تتردد في قبول نتائج الانكماش على الأثمان و البطالة مما يجعل جهاز الثمن قليل الفعالية في تصحيح العجز الخارجي، ومن ثم قلما ينجح التوازن التلقائي عن طريق حركات الأثمان في الوقت الحاضر³؛
- إهمالها لحركات الذهب و العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات⁴؛

- لا توضح هذه النظرية إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية داخل الدولة⁵؛

- تفرض نظرية التوازن عن طريق حركات الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية⁶، حتى إن كانت الأسعار مرنة، فهذا غير كاف لتعديد التغيرات في الأسعار التوازن إلى ميزان المدفوعات، بل يجب أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية مرنا كي تحدث التغيرات في الأسعار الداخلية التعديلات الكفيلة بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات؛

ثانيا: النظرية الكيترية (علاج الإختلال من خلال تغيرات الدخل)

تعتمد هذه النظرية على التغيرات في الدخل إستنادا إلى قروض النظرية الكيترية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، و أهم شروط النظرية هي⁷:

- ثبات أسعار الصرف؛
 - جمود الأسعار (ثباتها)؛
 - سيادة حالة التوظيف الناقص؛
- وقد إعتد كيتز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للإستيراد ومضاعف التجارة

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² - محمود يونس، إقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 200.

³ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁴ - أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر، ص 55.

⁵ - محمود يونس، إقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁶ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁷ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الخارجية

1- الميل الحدي للإستيراد: يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقه الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب، فإذا زاد مستوى الدخل زاد الإنفاق والعكس بالعكس، ومن ناحية أخرى تتوقف الواردات على الدخل القومي حيث تقوم علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات، فتزداد الواردات بارتفاع مستوى الدخل وتنخفض بانخفاضه، وبالطبع لا تتجه كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق على الواردات حيث يخصص الأفراد نسبة معينة من الزيادة في دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الوطنية وتسمى العلاقة بين مقدار التغير "زيادة أو نقصاناً" في الواردات ومقدار التغير في الدخل "بالزيادة أو النقصان" بالميل الحدي للإستيراد¹.

2- مضاعف التجارة الخارجية: وهنا نميز بين حالتين هما حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات "أي أن التغير في ميزان التجارة راجع لأسباب مستقلة عن تطور الدخل في هذه الدولة" وحالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير الدخل.

أ- حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات : تقرر النظرية الكيترية بوجود علاقة ظاهرة بين حجم الإستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه، لنفرض أنه بسبب زيادة الطلب الخارجي حققت دولة ما فائض في ميزانها التجاري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير، وينتج عن الزيادة في الدخل إنفاق جزء منه على الواردات، مما يوجه ميزان المدفوعات نحو التوازن، والجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الصناعات المنتجة لهذه السلع. وهكذا يعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة، وقد يدخر الجزء الباقي، وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للإستيراد، والذي يمكن التعبير عنه رياضياً $m = sm/sy$ حيث:

Sm : التغير في الواردات؛

$Y M$: التغير في الدخل؛

فإذا كان هذا الميل مرتفعاً فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بسرعة، أما إذا كان هذا الميل ضعيفاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بطيئة، وإذا افترضنا أن الإدخار، خلال عملية التضاعف، كان منعدماً، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للإستيراد فقط، ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات، ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للإستيراد ، حيث أن: $mc = 1/m$

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 113.

mc : مضاعف التجارة الخارجية

ولكن في الواقع سيتم إدخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للإدخار أيضا، عند حساب مضاعف التجارة الخارجية أي :

$$mc = 1/m + s$$

حيث :

$$s = \text{الميل الحدي للإدخار} .$$

كما يمكن أن نأخذ في الحساب أيضا، الأثر الذي تحدثه زيادة الصادرات في دولة ما (ولتكن a) وعلى الدخل الوطني في الدولة الأخرى وإنعكاس ذلك على الدخل الوطني في هذه الدولة (أي a) وهو يسمى الأثر الارتداد الخارجي.

فإذا افترضنا أن واردات الدولة b من الدولة a قد زادت من جراء زيادة صادرات الدولة a و بالتالي زيادة دخلها الوطني أي الدولة a مما يؤدي إلى زيادة وارداتها كما ذكرنا سابقا، ولكن من ناحية أخرى زيادة واردات الدولة b سيؤدي إلى انخفاض دخلها مما يترتب عنه انخفاض وارداتها في مرحلة تالية وعلى هذا فإن صادرات الدولة a تنخفض أيضا، مما يوازن جزئيا الزيادة المبدئية في الصادرات. ومعنى ذلك أن تغيرات الدخل في الدولة a متوقفة على الميل الحدي للإستيراد و الميل الحدي للإدخار لهذه الدولة من جهة، و الميل الحدي للإستيراد والميل الحدي للإدخار في الدولة b، وهكذا فإن المضاعف الذي يأخذ في الحسبان أثر الارتداد الخارجي يكون :

$$\text{بالنسبة للدولة a : } MCA = 1 / Ma + Sa + Mb (Sa / Sb)$$

$$\text{بالنسبة للدولة B : } MCb = 1 / Mb + Sb + Ma (Sb / Sa)$$

نلاحظ أن حديثنا قد إقتصر على حالة الفائض، لذلك نقول أنه في حالة العجز (أي زيادة الواردات عن الصادرات) فإن آلية المضاعف ستعمل في الاتجاه المعاكس فقط، فانخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض الدخل وينتج عنه انخفاض الواردات ويستمر الانخفاض من الدخل حتى التعادل¹.

ب- حالة التغير في ميزان المدفوعات المصحوب بتغيرات الدخل: تستخدم فكرة مضاعف التجارة الخارجية هذه في بيان كيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة تغيرات الدخل القومي .
إعتبر كيتز أن الإستهلاك و الإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل، لأن زيادة الدخل يترتب عليه زيادة في الإستهلاك أما علاقة الصادرات و الواردات بالدخل فهي علاقة ذات إتجاهين²، من ناحية أخرى إذا كنا بصدد دولة تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها فإن زيادة الصادرات على الواردات تعني وجود زيادة في الإنفاق على

¹ - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-79 .

² - بسام الحجازي، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الصادرات، أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للإقتصاد القومي يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية والذي يعتمد على نسب التسرب أي الميل الحدي للإدخار و الميل الحدي للإستيراد.

زيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة حجم التشغيل في صناعات التصدير وزيادة الدخل في هذه الصناعات، ويترتب على زيادة هذه الدخول تنشيط الفروع الإنتاجية الأخرى ويسود الإقتصاد القومي بصفة عامة زيادة في القوة الشرائية وزيادة في الطلب على السلع و الخدمات الوطنية و الأجنبية، وسيتوقف مقدار ما ينفق على الواردات على قيمة الميل الحدي للإستيراد وكذلك يوجه جزء من هذه الزيادة في الدخل القومي إلى الإدخار عادة أي أن زيادة صادرات الدولة يؤدي عن طريق الآثار الناتجة عن زيادة الدخل و التشغيل فيها إلى زيادة طلبها في الداخل والخارج، مما قد يؤثر بدوره بالنقص على صادراتها ويؤدي حتما إلى زيادة وارداتها ويخلق حركة في إتجاه عودة التوازن لميزان المدفوعات فيها وفي الدول الأخرى في نفس الوقت.

أما في حالة تحقق عجزا في ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة الواردات فإن عودة التوازن إلى هذا الميزان المختل سوف تتم على نحو عكسي تماما للنحو الذي رأيناه في حالة وجود فائض، فمضاعف التجارة الخارجية يعمل في اتجاه عكسي ويتسبب في نقص مقدار الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف مقدار النقص في الإنفاق الخارجي على منتجات الإقتصاد القومي، فزيادة الواردات سيؤدي إلى زيادة التسرب الخارجي، مما يؤدي إلى اتجاه الدخل للإخفاض ونقص الطلب على السلع والخدمات بالداخل، وهذا يؤدي بدوره إلى نقص جديد في الدخل القومي، ويترتب على هذه الإخفاضات المتتالية في الدخل القومي نقص الإستيراد من الخارج، وهذا يؤدي إلى إختفاء العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم يعود التوازن تلقائيا إلى هذا الميزان بفضل تغيرات الدخل القومي.

وقد واجهت هذه النظرية عدة إنتقادات ومن أهمها ما يلي :

- عودة التوازن بصفة تلقائية و كاملة هو شيء غير مضمون، لأن الحكومة غالبا ما تدخل سياسات تعويضية من أجل تفادي تأثر الأوضاع الإقتصادية بحالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تناقض بين هدف التوازن الخارجي وبين الإستقرار في الدخل والتشغيل، بالإضافة إلى أنه تحليل ساكن لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن، ولا يهتم بالآثار المترتبة في فترات لاحقة؛

- إعادة التوازن لا يعدل كلية ميزان المدفوعات في الواقع، لأن الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية، وأهمها إفتراض أن التغير في الإستثمار هو منعدم، في حين أنه في بعض الأحيان يكون التغير في الدخل هو نتيجة للتغير في الإستثمار و ليس صافي المعاملات الخارجية؛

- التحليل الكييزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماش، لإفترضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأنه في حالة الإقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، و إنما إلى التضخم

لانعكاسه على الأسعار و ارتفاعها؛

- إهمال كثير لمرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة لتغيرات الدخل؛
- في تحليل آثار الدخل، إهتم كثير بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنه يفترض أن هذه الأرصدة ممولة آليا بدون الاهتمام بالطريقة التي يتم بها التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، إما على المعاملات في رأس مال أو على عمل المضاعف ؛
- ونظرا لهذا الانتقاد الأخير، يمكن القول أن النظرية الكيترية، وكذا الكلاسيكية أهملت قسم كبير من ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية التي من شأنها لعب دور المعدل للاختلال الخارجي بنفس قدر دور المعاملات الجارية .

ثالثا: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول والأثمان، لم تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية الدولية، بالرغم من أنها تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات.

وإنطلاقا من حالة الفائض في ميزان المدفوعات دولة ما يؤدي إلى إرتفاع السيولة في هذه الدولة، وهذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة و بالتالي خروجاً لرؤوس الأموال من الدولة ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى إنخفاض السيولة ثم إنخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال إتجاه الدولة صاحبت العجز وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، رغم أن آليات التسوية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حاليا، كون أن إتباع الدولة لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى إستمرار الإختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آليات التسوية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق¹.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لعلاج ميزان المدفوعات

تعددت المداخل النظرية التي حاولت تصحيح وعلاج العجز في ميزان المدفوعات ولكننا سوف نركز على ثلاثة مداخل هي:

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

أولاً: مدخل المرونات

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكيترية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث إعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد إختيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971م وإنتشار نظم الصرف القائمة على التعويم فقد إستندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير الواقعية في حين أكدت النظرية الكيترية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج إقتصادية وإجتماعية غير مرغوب فيها .

ومن ثم ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصاً من خلال إجراء- تخفيض قيمة العملة - والتي ستؤثر على الموقف التجاري للدولة المعنية حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، ويهدف منهج المرونات إلى الإجابة على السؤال التالي :

متى يؤدي إعادة تقويم عملة دولة ما، في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو تخفيض قيمة العملة في ظل نظام سعر الصرف المعوم، إلى تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية لهذه الدولة في الأجل الطويل ؟ والإجابة هي: إذا تحقق شرط مارشال - لينر والقاتل: أن تخفيض قيمة عملة دولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد.

فطبقاً للنظرية الإقتصادية تعرف مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الواردات على التغير النسبي لسعر الصرف، فإذا كان الطلب على الواردات غير مرناً وهذا ما يحدث في الأجل القصير " معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف ومن جهة نظر **krugman and obstfeld** فإن أثر السعر سوف يفوق أثر الكمية "أثر الحجم" وهذا الوضع يترتب عليه زيادة المدفوعات النقدية " الإنفاق على الواردات " وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على الواردات مرناً - وهذا ما يحدث في الأجل الطويل - معنى ذلك أن التغير النسبي في سعر الصرف سيكون أقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة ، ومن جهة نظر **krugman and obstfeld**

فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات، وبالمنطق نفسه إذا كان الطلب على الصادرات غير مرناً

" وهذا ما يحدث في الأجل القصير " معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة من قبل الأجانب سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، ومن ثم سيفوق أثر السعر أثر الكمية، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض قيمة المتحصلات للصادرات وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على الصادرات مرناً - وهذا يحدث في الأجل الطويل - فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض

المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات.
 فإذا افترضنا للتبسيط أن موازين التجارة في الخدمات ودخول الإستثمار والتحويلات من جانب واحد تساوي الصفر، فإن ميزان التجارة سوف يعادل الميزان الجاري، ومن ثم فإن شرط مارشال- ليرنر يقرر أن تخفيض أو انخفاض قيمة العملة لدولة ما سوف يؤدي إلى تحسين موقف ميزان التجارة إذا كان مجموع مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف ومرونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف " كقيم مطلقة " أكبر من الواحد .
 أو أن :

$$Y^* + y > 1$$

1- اشتقاق شرط مارشال- ليرنر $M-L$: حيث أن ميزان التجارة NX يمثل الفرق بين الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وقيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية M مضروبة في سعر الصرف EX ، فإن المعادلة التالية تعبر عن ميزان التجارة:

$$NX = X - M^* EX$$

EX : سعر الصرف؛

X : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية؛

M : قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية؛

NX : ميزان التجارة؛

وبإجراء التفاضل نحصل على:

بالقسمة على X نحصل على:

و حيث إن عند التوازن: $x = m^* ex$ فإن:

وبالضرب في Ex فإن:

وحيث أن $\frac{\delta x}{\delta ex} \frac{ex}{x}$ تمثل مرونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف و التي يرمز لها بالرمز y^*

مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف فإن: $\frac{\delta m_{ex}}{\delta ex m}$

وحتى يؤدي الإنخفاض في قيمة العملة المحلية للدولة "Ex" إلى أثر موجب على ميزان التجارة لهذه الدولة فإن الجانب الأيسر من المعادلة يجب أن يكون موجبا "Ex" يؤدي إلى الزيادة في nx" ومن ثم فإن شرط مارشال - ليرنر يأخذ الشكل التالي :

ولتعميق هذه الفكرة نفترض أننا بصدد حالتان متطرفتان لمرونة التجارة

أ- الحالة الأولى: عندما تكون مرونة الطلب على الواردات تساوي الصفر $y = 0$ ، فإذا حدث تخفيض لقيمة العملة المحلية، فإن قيمة الواردات سوف ترتفع بالنسبة نفسها، وحتى يمكن تحسين موقف ميزان التجارة فإن قيمة الصادرات "مقومة بالعملة المحلية" يجب أن تزيد بنسبة أكبر من نسبة التخفيض في قيمة العملة المحلية، وهذه النتيجة لن تحدث إلا عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف أكبر من الوحدة أو $y^* > 1$.

ب- الحالة الثانية: عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات تساوي الصفر $y^* = 0$ ، وحدث التخفيض أو الإنخفاض، فإن قيمة الصادرات "مقومة بالعملة المحلية" سوف تبقى بدون تغيير وحتى يمكن تحسين موقف ميزان التجارة فإن قيمة الصادرات "مقومة بالعملة المحلية" سوف تبقى بدون تغيير، وحتى يمكن تحسين موقف ميزان التجارة فإن قيمة الواردات "مقومة بالعملة المحلية" يجب أن تنخفض وهذا ما يحدث عندما تكون مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف أكبر من الوحدة أو $y > 1$.

ويقوم شرط مارشال - ليرنر $y^* + y > 1$ على إفتراضين هما:

- الإفتراض الأول: أن ميزان التجارة يبدأ من وضع التوازن .
- الإفتراض الثاني: أن مرونة العرض للصادرات و الواردات لسعر الصرف تساوي مالا نهاية، وبخصوص الإفتراض الأول فإذا كان ميزان التجارة يحقق عجزا فإن تحقيق شرط مارشال - ليرنر سيمثل الشرط الضروري وليس الكافي لتحقيق الإستقرار في سوق الصرف الأجنبي، فإذا رجعنا للحالة الأولى عندما $0 =$ وأن قيمة الواردات سوف ترتفع بالنسبة نفسها للتخفيض أو الإنخفاض الحقيقي، وحيث أن الواردات أكبر من الصادرات "وجود عجز" فإن نسبة الزيادة المطلوبة في الصادرات سوف تكون أكبر من نسبة الإنخفاض الحقيقي في سعر الصرف.

وبشكل مختصر فإنه وفي الأجل الطويل: حيث يؤدي التخفيض الحقيقي لقيمة العملة المحلية إلى زيادة التنافسية السعرية للمنتجات المحلية وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبما يؤدي إلى تخفيض العجز التجاري، وتحقيق

شرط مارشال ليرنر في الأجل الطويل وهو ما أطلق عليه **krugman and obstfeld** أثر الكمية وهو ما يكافئ الشرط التالي:

أما الافتراض الثاني ويخص الأجل القصير، حيث يوجد اعتقاد بأن التخفيض الحقيقي " إرتفاع في سعر الصرف " والذي يؤدي إلى زيادة قيمة الوحدة من الواردات سوف يؤدي إلى تدهور مبدئي لشروط التجارة في الأجل القصير أو ما يعرف بأثر **Curve-j**. وهو ما أطلق عليه **krugman and obstfeld** أثر قيمة الواردات وهو ما يكافئ الشرط التالي:

والتفسير الشائع لذلك هو وجود فترات إبطاء لحدوث التعديلات في عقود التجارة الدولية الموجودة للتغيرات في سعر الصرف يتطلب فترة زمنية حيث أن عقود التصدير يتم صياغتها بدلالة العملة المحلية بينما يتم صياغة عقود الإستيراد بدلالة العملة الأجنبية، وهذا الإبطاء يغزو إلى الفروق بين الوحدات الإقتصادية التي تتعامل في التجارة الخارجية سواء فيما يتعلق بسرعة إدراك التغير في سعر الصرف، وطرق التسليم، والقدرة على إحلال المنتجات وعلى سرعة إتخاذ القرارات لإحداث التغيرات في الإنتاج .

2- تقييم منهج المرونات: لكن إستخدام منهج المرونات قد لا يؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

أ- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية " أي زيادة لسعر الصرف الأجنبي " سيتوقف في الدرجة الأولى على مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات؛

ب- تعتمد آثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للإقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الإمتصاصية له، أي على درجة التوظيف السائد في الإقتصاد " إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها " حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة علاج الإختلال في ميزان المدفوعات؛

ثانيا: مدخل الإستيعاب

يعتمد منهج الإستيعاب على النظرية الكيثرية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ويطلق عليه أيضا تحويل الإنفاق، ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف.

و حيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة فإن كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.

الإنفاق المحلي يتكون من :

c : الإنفاق الاستهلاكي؛

i : الإنفاق الاستثماري ؛

g : الإنفاق الحكومي؛

im: الإنفاق على الواردات؛

ومن ثم فإن الاستيعاب المحلي " والذي يرمز له بالرمز A " يمكن تمثيله بالمتطابقة التالية:

$$a=c+i+g+im$$

وحيث الدخل القومي Y يساوي:

$$y=c+i+g+x$$

حيث X = الصادرات.

ولأنه من الناحية التاريخية قد تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة إتفاقية بريتون وودز عام 1947 م حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد الأساسي للميزان الجاري ca ومن ثم فإن :

$$Ca=x-im$$

و على سبيل المثال: إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات $x > m$ فإن الدولة سوف تحقق فائضا في ميزان المدفوعات.

و طبقا لمنهج الاستيعاب فإن ميزان المعاملات الجارية يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب أو:

$$Y-a=(c+i+g+x)-(c+i+g+im)=x-im$$

$$y-a=ca$$

وباستخدام المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الأداء الخارجي للإقتصاد أثناء فترات الإنكماش والتوسع ،

ومن ثم إذا كان الإقتصاد يمر بحالة إنكماش هل من الضروري أن يتحسن الميزان الجاري وتحسن قيمة

عملتها ؟ هل من الضروري أن يحدث العكس في حالة التوسع ؟

ففي حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسن أو

تدهور الميزان الجاري على التغيرات النسبية في المتغيرين :

- فإذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تحسن في الميزان الجاري أو :

$$\Delta y > \Delta a \rightarrow \Delta ca > 0$$

- وإذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان الجاري أو :

$$\Delta y < \Delta a \rightarrow \Delta ca < 0$$

ومن ثم يقوم هذا المنهج على أن الإختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام

و الإنتاج للدولة، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

1- تقييم منهج الإستيعاب: من أهم المآخذ على منهج الإستيعاب أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الإختلال الإقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية.
- تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها.
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد .
- كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن مع أنه:
- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل و تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- يعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي يفترض كثر وجودها¹.

ثالثا: المدخل النقدي

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي " والذي يتكون من مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال " ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الإحتياطيات الرسمية و الذهب النقدي.

وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الإختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض و الطلب في كمية النقود، أضف إلى ذلك، أن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الإختلال بين العرض والطلب في كمية النقود، وبمعنى آخر فإن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق السياسة النقدية، ولقد وضع هاهن 1977م نموذجا للمنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج "فرنكل وجونسون" ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات وهي كالتالي :

¹ - السيد متولي عبد القادر، لإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-155.

- أن الإقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة؛
- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعروفة في عدد قليل من المتغيرات؛
- الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الإقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل؛
- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات " التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الإحتياطي النقدي الأجنبي " لا يتم تعميقها خلال الفترة نفسها لعدم إستعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية؛

- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد أي أن النقود محايدة ؛
- إن قابلية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط؛
- ولفهم كيفية إستخدام المنهج النقدي يجب التعرف على وجهة نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الإقتصاد المغلق وحالة الإقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار على النحو التالي:

1- أثر زيادة النقود أي زيادة الإقتصاد المغلق: يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي m إلى الآثار التالية:

- أ- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص H ؛
- ب- زيادة الإنفاق على السلع المحلية En ؛
- ج- ولكن إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل yf فإن زيادة الإنفاق en سوف تؤدي إلى فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار؛
- د- زيادة الأسعار p مما يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض الزيادة في الإنفاق عن الناتج؛

2- أثر زيادة النقود في حالة الإقتصاد والمفتوح ودولة صغيرة: تؤدي زيادة المعروض النقدي m إلى الآثار التالية:

- أ- وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص؛
- ب- زيادة الإنفاق على السلع المحلية والمستوردة؛
- ج- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجيا إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول؛

- العلاقات الأساسية للنموذج:

* الطلب على النقود الإسمية md عبارة عن نسبة التفضيل النقدي k مضروبة في الدخل النقدي py أو :

$$Md = kpy$$

* المعروض النقدي m عبارة عن مجموع الإئتمان المحلي d والاحتياطيات الأجنبية r أو:

$$M = d + r$$

* الإنفاق المحلي الإسمي en عبارة عن الفرق بين الدخل المحلي py والإدخار المرغوب والأخير عبارة عن معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H أو :

* معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H عبارة عن الفرق بين النقود المطلوبة md والنقود المعروضة m ،
أو : (1) $H = h(Md - m) \dots \dots \dots$

ومن (1) نجد : $H = h(kpy - m)$

وفي ظل إفتراض التوظيف الكامل فإن : (2) $H = h \dots \dots \dots$

* حيث أن ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر فإن فائض ميزان التجارة يساوي فائض ميزان المدفوعات B وأن B عبارة عن الدخل PY ناقص الإنفاق المحلي EN أو :

$$H = PY - EN \quad \text{ومن (3)}$$

فإن فائض ميزان المدفوعات = النقود المحازة أو :

* في غياب صافي الأصول المحلية فإن التغير في المعروض النقدي يعادل التغير في الإحتياطيات

$$\Delta m = \Delta r = h = b$$

* قانون السعر الواحد: والذي يقر بأن معدل الصرف بين عملتين e يجب أن يعادل نسبة الأسعار في الدولتين
لسلة معينة من السلع p^n/p أو :

$$p = ep^n$$

- ملخص النموذج :

هذا وفي إطار المدخل النقدي، فإن مستوى الإحتياطيات الأجنبية تعتبر المتغير الوحيد والذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود وذلك بافتراض التوازن في سوق السلع في الأجل الطويل إضافة إلى إعتبار أن سعر الفائدة معطى بما أن دالة الطلب على النقود مستقرة.
فبافتراض أن الأصول في الإقتصاد هي فقط النقود، وباعتبار أن الطلب المتزايد على النقود والمصحوب بفائض

في ميزان المدفوعات، سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود عن طريق تراكم الإحتياطي النقدي الأجنبي، " في ظل عدم التعقيم " وبافتراض أن " الطلب على السلع en" يساوي الصفر فإن b سوف تساوي md ، والذي يعني أن فائض ميزان المدفوعات يدل على الطلب المتزايد على النقود وفي الوقت نفسه فإن العجز في ميزان المدفوعات يدل على العرض المتزايد للنقود والذي بدوره يؤكد إشتراط التوازن والقاضي بأن الزيادة في الطلب " أو العرض " للنقود هو نتيجة للفرق بين الطلب والعرض للنقود المحلية، وفي هذه الحالة فإن عرض النقود سوف يزيد وبالتالي فإن الطلب المتزايد للنقود سيقبل وعليه فإن الفائض في ميزان المدفوعات سوف يصبح صفراً .

إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في عرض النقود والمصاحب للعجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى الإنخفاض في مستوى عرض النقود وإلى الإنخفاض في مستوى الإحتياطي العالمي نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات إضافة للتدفقات الخارجية للإحتياطيات الأجنبية، وعليه، فإن التغيرات في الإحتياطيات النقدية إذا لم يصاحبها التعقيم قد يعكس ظاهرة مؤقتة في إختلال المخزون في سوق النقد " العرض والطلب " والذي يمكن تصحيحه ذاتياً بالتوابع النقدية، جونسون 1972 م.

وهنا نلاحظ أن "جونسون" افترض أن التدفقات النقدية و المرتبطة بالفائض أو العجز غير المحايد - من قبل السلطات النقدية- لها تأثيراتها الواضحة على عرض النقود المحلي في فترة معينة . وإذا تم توسيع النموذج إلى أكثر من بند واحد للأصول "النقود" وذلك بإضافة الطلب على السندات، وبافتراض تحقق التوازن في سوق النقود وسوق السلع فإن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وأن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض في السندات، وفي هذه الحالة فإن الفائض يتطلب خروج رؤوس الأموال وبالتالي عدم الحاجة إلى تخفيض مستوى الإحتياطيات العالمية، هذا وفي كلتا الحالتين فإن التسويات القائمة لا تتطلب أي تغييرات في الأرصدة النقدية.

- تقييم المنهج النقدي لميزان المدفوعات:

لقد واجه المدخل النقدي لميزان المدفوعات إنتقادات عدة وذلك لتركيزه على منهجية تحليل ظاهرة مشاكل وحلول ميزان المدفوعات عن طريق إستخدام أدوات النظرية النقدية وبالتالي فإن هذه المنهجية قد يعيبها بعض القصور في التركيز بدرجة كبيرة على هذا النوع من التحليل النقدي .

* فالإختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره، كظاهرة نقدية وسببية تتعلق بشكالية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق، فقد يكون هنالك إحتمال للتوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هنالك عجز في ميزان المدفوعات لسبب واحد أو أكثر مثل : عدم قدرة المنتجين المحليين على بيع إنتاجهم المتبقي للخارج " الصادرات " نتيجة لوجود إلتزام يقتضي فيه مقابلة جميع طلبات المشترين المحليين.

* إذا كان الافتراض الأساسي للدخل النقدي يعكس استقرار الطلب على النقود، فإن هذا يعني عدم إمكانية التنبؤ بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وذلك من ناحية التغيرات في عرض النقود.

* في الجانب العملي - في المدى البعيد - والمرتبط بالسياسات والتحليل نجد أن مستوى الدخل و أسعار الفائدة تتغير بصورة واضحة مع كمية النقود وبالتالي نجد أن من الصعب أيضا التنبؤ بالتحركات في ميزان المدفوعات من ناحية تأثير التغيرات في عرض النقود .

* لا يوجد ما يضمن دائما العلاقة القوية بين التغيرات في عرض النقود المحلي ومستوى الإحتياطيات الأجنبية .
* وبما أن الزيادة في صفقات الطلب على النقود لا تعني بأي حال من الأحوال إحتجاز النقود من الإنفاق، فإن أي زيادة في الطلب على النقود من أجل الصفقات قد لا تؤدي إلى الفائض في ميزان المدفوعات، هذا وفي الوقت نفسه فإن انخفاض الطلب على النقود من أجل الصفقات قد لا يقود أيضا إلى العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم إنفاق النقود في الصفقات، وكما أشار إلى ذلك " تسيانج " 1977 م فإن الطلب على النقود و المتمثل في الأصول هو وحده الذي يجب أن يكون ضمنيًا كدالة للنقود وذلك لأن التباين في هذه الأصول يمكن أن تؤثر لوحدها على الإنفاق في البضائع .

* هنالك بعض علامات الإستفهام الهامة فيما يخص الافتراض الأساسي للمدخل النقدي والذي يشير إلى عدم إمكانية التعقيم " من قبل السلطات النقدية " ذلك في حالة تأثير التغيرات في الإحتياطيات العالمية على عرض النقود المحلية.

كما أن هذا الافتراض قد لا يكون صحيحا وذلك في حالة سماح السلطات النقدية ببيع وشراء السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوح والذي يؤدي إلى تحييد تأثير الإحتياطيات العالمية على عرض النقود المحلية وبالتالي يمكن معالجة العجز في ميزان المدفوعات و الناتج من الزيادة في عرض النقود، عن طريق التزول بالإحتياطيات أو عن طريق تخفيض عرض النقود حيث من الممكن أيضا أن تنخفض الإحتياطيات وتبقى الزيادة في عرض النقود كما هي عليها.

المطلب الثالث: تدخل الدولة وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات

حسب النظريات السابقة التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي ودون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتمادا على آلية قوى السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا وإستيرادا، وعدم وضع قيود تقيد هذه الحرية، لكن يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها إعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغييرات في مستويات الأسعار والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار و إستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني تتمثل في :

- بيع الأسهم و السندات المحلية أو العقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛
- إستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لتقييد الواردات مثل: نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- إستخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان؛
- أما الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني تتمثل في :
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ ؛
- بيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي¹؛

ويرى الكثير من الإقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات تخفض الإنفاق أو إجراءات لتحويل الإنفاق ففي الحالة الأولى تقوم الدولة باتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى تتمكن من تخفيض الواردات ومن ثم يتحقق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة، أو تقوم بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وتشجيع الإنفاق على السلع المنتجة محليا، كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق لأنه يرفع أسعار الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أسعار الصادرات المحلية نحو الخارج، كما تعد التعريفية الجمركية من أدوات سياسية تحويل الإنفاق، وبالرغم من أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة خفض الإنفاق إلا أنه من أجل الحصول على قرض أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلا بد أن يصاحب سياسة تحويل الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن إستئصال الظواهر التضخمية.

فتدخل الدولة لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات وإن كان يحقق الهدف منه إلا أنه يتحول في الغالب من الأحيان من إجراء مؤقت إلى إجراء دائم، فهو يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج هذا الإختلال، كما أنه لا يهتم كثيرا بمعالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الإختلال وخاصة الإتجاه التضخمي للإقتصاد القومي وإرتفاع الأسعار في الداخل بالمقارنة مع الدول الأخرى .

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج إختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي ينبغي بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الإقتصادي الدولي هناك إرتباط بين عجز ميزان المدفوعات بعض الدول وبين

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 149 - 157.

فائض البعض الآخر، وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا، والمشكلة الدولية للتسوية، هي قبل كل شيء محاولة للتنسيق بين المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الإختلال والأهداف والوسائل التي تعيد التوازن إلى سيرته الأولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي في مجموعه¹.

¹ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة كما يمكن من خلاله تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ويشمل ميزان المدفوعات على الميزان الحسابي الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة وهي التي تعرف بالمعاملات الجارية، كما يشمل حركات رؤوس الأموال سواء في صورة قروض طويلة الأجل أو متوسطة، كذلك حركات الذهب، وليس من الضروري أن يتساوى طرفا ميزان المعاملات الجارية بل قد يكون هناك فائض كما قد يكون هناك عجز، وينبغي على الدولة أن تعمل على تجنب العجز و إن كان وجوده في بعض الحالات لا يعني وجود مشكلة إقتصادية، غير أن الإختلال الدائم في ميزان المدفوعات، سواء كان إيجابيا، أو سلبيا يمثل خطر على النشاط الإقتصادي للدولة لا يمكن التهاون فيه، ومن ثم فهو يستوجب المعالجة الحاسمة قبل أن يتفاقم أمره، وتلجأ الدولة إلى وسائل عديدة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات و إخضاع الصرف الخارجي لرقابة محكمة.

تمهيد:

تعد سياسة سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع السياسات الاقتصادية، خصوصا بعد الموجة العارمة من الإنفتاح التجاري، الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها، بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برامج التكيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية و النقدية الدولية، وذلك لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

ويعتبر الإقتصاد الجزائري نموذجا، لإقتصاد في طور التحول من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق، بعد المشاكل التي صادفته جراء إهتبار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينات، وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية و النقدية الدولية، وتطبيق ما يعرف ببرنامج التثبيت و التعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للإقتصاد الوطني.

وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية و اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لإسترجاع التوازن الخارجي، في ظل إقتصاد يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

وبناء على ما تم ذكره سابقا فإن تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتطور أرصده؛

المبحث الثاني: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري و سياساته؛

المبحث الثالث: أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات؛

المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و تطور أرصدته

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع إقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية و الموقع التنافسي للإقتصاد الجزائري الذي يؤثر و يتأثر بالأوضاع الإقتصادية العالمية.

ومن خلال ما يلي، سنحاول تسليط الضوء على وضعية ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور مختلف أرصدته (رصيد الحساب الجاري و حساب رأس المال)، عبر المراحل المختلفة وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971 – 1985م)؛

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1986 – 1999م)؛

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2010م)؛

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971 – 1985م)

إن الجدول التالي يبين أهم التطورات التي عرفتھا الفترة (1971 – 1985م)

- بالنسبة لميزان الحساب الجاري: نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان الحساب الجاري قد حقق فائضا قدره 43 مليون دولار أمريكي سنة 1971 م، ثم عجزا قدره 124 مليون دولار أمريكي في سنة 1972 م، وعجزا قدره 447 مليون دولار أمريكي سنة 1973 م، تحت تأثير تفاقم عجز الميزان التجاري الذي زاد بنسبة 96.6 بالمائة عن السنة السابقة، وفي سنة 1974 م، حقق ميزان المدفوعات الجاري فائضا قدره 176 مليون دولار أمريكي يرجع أساسا إلى فائض كبير في الميزان التجاري قدر بـ 1277 مليون دولار أمريكي (وقد ساهم هذا الفائض في تغطية عجز موازين الخدمات و الدخول و التحويلات)، وذلك ناتج عن عاملين هما:

إرتفاع قيمة الصادرات من جراء إرتفاع أسعار النفط من جهة، وانخفاض نسبي لمستوى الواردات، و قد ظهر عجز ميزان الحساب الجاري منذ 1975 حتى سنة 1979 م، ويرجع ذلك إلى تزايد عجز موازين الخدمات و الدخول التي أضعفت مساهمتها في جلب العملات الصعبة.

كما حقق ميزان الحساب الجاري فائضا قدر بـ 249 مليون دولار أمريكي سنة 1980 م و 85 مليون دولار سنة 1981 م، وذلك نتيجة لتحسين أسعار البترول ليسجل ميزان الحساب الجاري قدره 184 مليون دولار أمريكي سنة 1982 م و 80 مليون دولار أمريكي سنة 1983 م، لكن هذا العجز لم يستمر طويلا حيث تحسن سنتي 1984 و 1985 م.

- حساب رأس المال: أما بالنسبة لميزان رأس المال، فقد كان من الضروري أن يساهم في تغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الجارية، فمن خلال الجدول تبين أن حجم رؤوس الأموال طويلة الأجل بلغ أشده خاصة خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979 م، وهي نفس الفترة التي بلغ فيها عجز الحساب الجاري حده الأقصى، وهذا يعني أن حساب رأس المال قد لعب دوره في تمويل عجز الحساب الجاري تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

- الإحتياطات الرسمية: أما فيما يخص تطور الإحتياطات، فيمكن القول أن الجزائر استطاعت أن تكون مخزونا خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1980 م لتستخدمه ابتداء من 1981 م.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1986 - 1999 م)

إن الجدول (3 - 2) يبين أهم التطورات التي عرفتتها الفترة (1986 - 1999 م)

— بالنسبة لميزان الحساب الجاري: من خلال الجدول يظهر أن ميزان الحساب الجاري قد سجل عجزا معتبرا قدره 2230 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب انخفاض مدا خيل الصادرات سنة 1986م، جراء انخفاض أسعار البترول التي تدهورت من أزيد من 27 دولار سنة 1985م إلى أقل من 14 دولار، ليعرف تحسنا سنة 1987م، ثم يعود إلى العجز خلال سنتي 1988 و1989م.

كما سجل ميزان الحساب الجاري فائضا طوال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999م باستثناء 1994م أين حقق عجزا بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط مما أدى تناقص في حصيلة الصادرات.

— حساب رأس المال: عرف ميزان حساب رأس المال تدهورا من سنة 1990 إلى 1991م ليتحسن بالرغم من رصيده السالب سنتي 1992 و1993م، ليدخل مرحلة من التفاقم سنتي 1994 و1995م ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة.

— الإحتياطيات الخارجية الرسمية: لقد شكلت الإحتياطيات الخارجية في بداية التسعينات مشكلا كبيرا للإقتصاد الجزائري، إذ انخفضت في سنة 1990م إلى أقل من شهر من الواردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الإقتصاد الجزائري الناتجة عن ضغط المديونية الخارجية و تراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري و بدءا من 1996م بدأ تحسن ملحوظ في مستوى الإحتياطيات بلغ أوجه سنة 1997م، إذ وصل إلى 12 شهرا من الواردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998م أثر على هذه الإحتياطيات بانخفاض نسبة 15 بالمائة حيث تم إستخدامه في مواجهة الإلتزامات الخارجية للجزائر.

الجدول (3 - 3): تطور الإحتياطيات الرسمية خلال الفترة (1990 - 1999م)

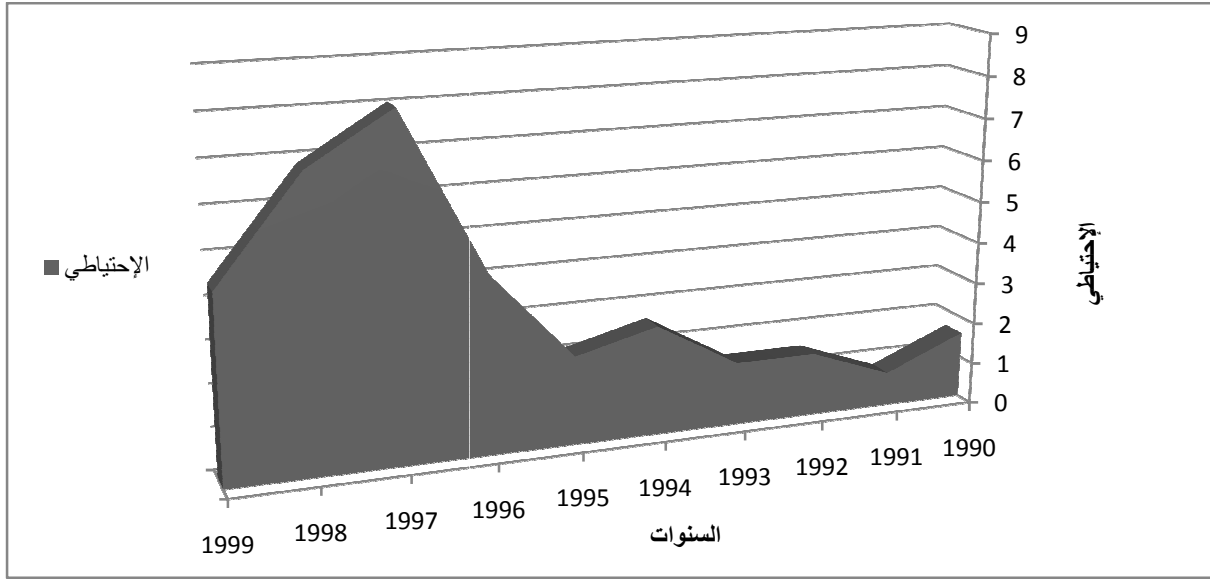
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي	1.60	0.80	1.50	1.50	2.60	2.10	4.20	8.04	6.84	4.40

المصدر : بنك الجزائر

ويمكن تمثيل تطور مستوى الإحتياطيات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1999م) بالرسم البياني التالي:

الشكل (3-1): تمثيل بياني لتطور الإحتياطيات الرسمية خلال الفترة (1990 - 1999م) .



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الجدول (3-3) .

- المديونية الخارجية: يظهر من خلال الجدول (3-4) الارتفاع المستمر للمديونية، حيث قدرت حوالي 30 مليار دولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 - 1998م، ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50 بالمائة من الديون الخارجية، بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من نادي لندن و باريس، كما تنص عليه الإتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية¹ .

الجدول (3-4): تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1986 - 1999م)².

الوحدة : مليار دولار أمريكي

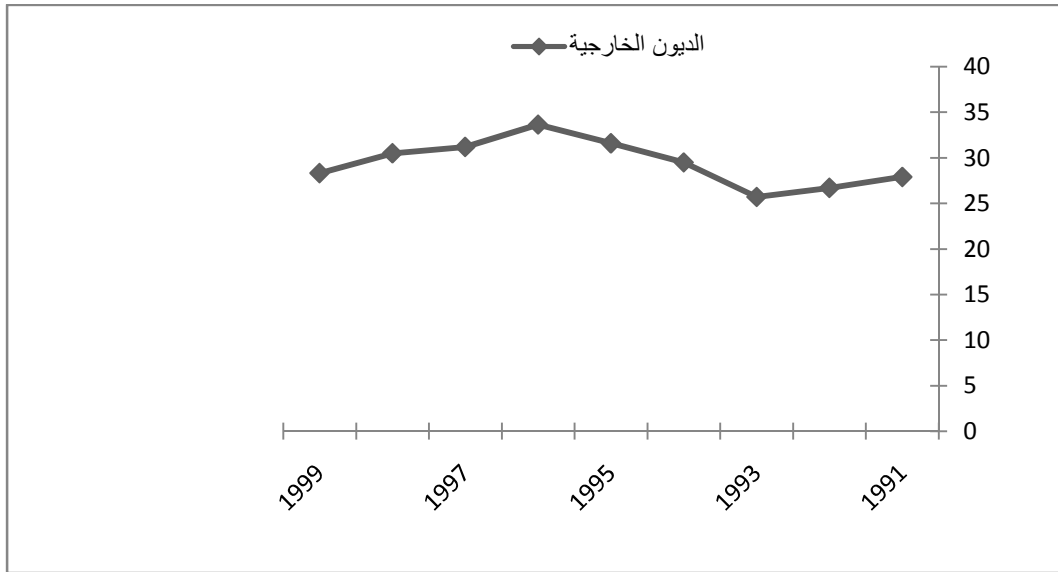
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الديون الخارجية	23.7	27.8	25.8	26.8	-	27.9	26.7	25.7	29.5	31.6	33.65	31.2	30.5	28.32

المصدر: بنك الجزائر

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط (3)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 213.

² - لم نستطع إيجاد قيمة سنة 1990م، وذلك على حسب التقارير المتوفرة لدينا.

ويمكن تمثيل تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1991 – 1999 م) بالرسم البياني التالي:
الشكل (3-2): تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1991 – 1999 م)



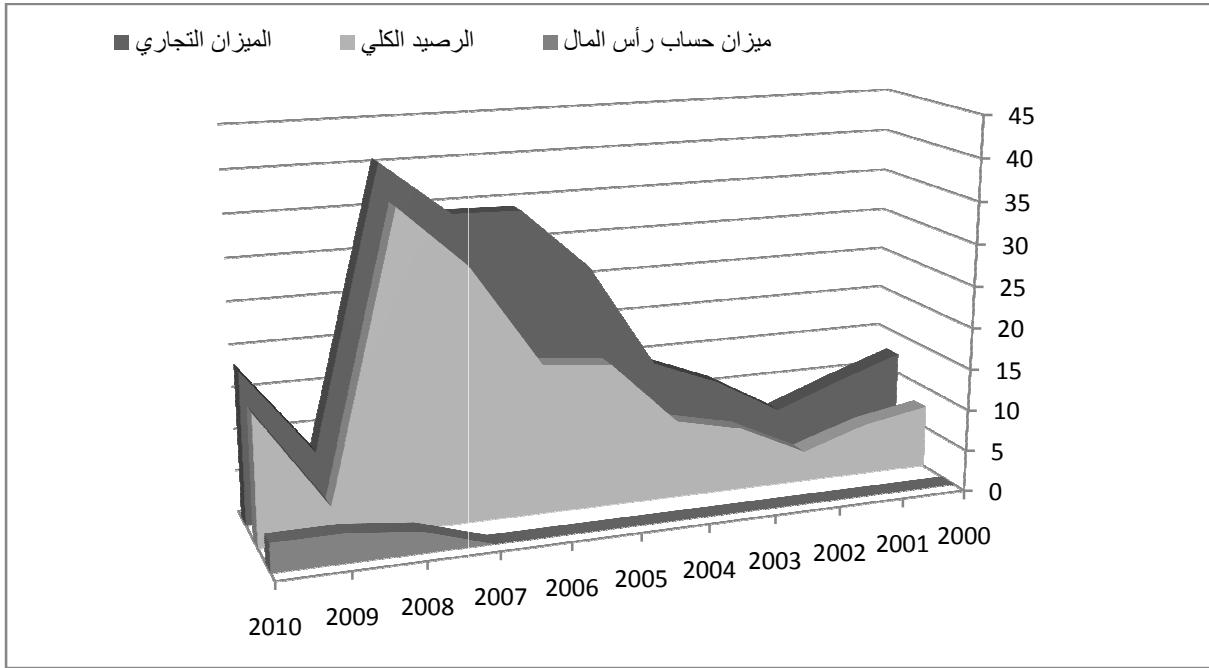
المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على الجدول (3-4).

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 – 2010م)

لقد تميزت سنة 2000 بعودة الاستقرار المالي (مستوى ميزان المدفوعات جيد) بعد الصدمة لسنتي 1998 – 1999م، و المتمثلة في تدهور أسعار النفط.

و من خلال الجدول التالي نبين أهم التطورات التي عرفتھا الفترة 2000 – 2010م

ويمكن تمثيل تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 – 2010م) بالرسم البياني التالي:
الشكل (3-3): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 – 2010م)



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الجدول (3-5).

- ميزان الحساب الجاري: من خلال الجدول، نجد أنه سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات أداء مميزاً خلال سنتي 2000 و 2001م، حيث بلغ الفائض المحقق على التوالي: 8.93 و 7.06 مليار دولار، وهذا راجع أساساً لارتفاع أسعار المحروقات، حيث سجلت الصادرات من المحروقات فائضاً يقدر ب 21.06 مليار دولار سنة 2000م، ولكن في سنة 2002م انخفض الحساب الجاري حيث قدر ب 4.36 مليار دولار، ثم زاد بعد ذلك زيادة طفيفة سنة 2003م قدر ب 8.84 مليار دولار، و ابتداءً من سنة 2004م شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2008م، حيث سجل فائضاً على التوالي: 11.12، 21.72، 28.95، 30.59، 34.46 مليار دولار أمريكي، وهو يعبر عن فائضاً في الإدخار، أما في سنة 2009م شهد الحساب الجاري انخفاضاً حاداً حيث بلغ 0.41 مليار دولار، وهذا راجع للأزمة المالية التي أثرت على صادرات الجزائر من المحروقات، ثم ارتفع في سنة 2010م حيث وصل إلى نسبة 12.16 مليار دولار أمريكي.

- حساب رأس المال: أما بالنسبة لحساب رأس المال، فقد توسع العجز في حساب رأس المال منذ سنة 2000م، نتيجة المبالغ المتزايدة لتسديد المديونية الخارجية للجزائر، وإستمر العجز سنتي 2003 و 2004م حيث قدر العجز على التوالي 1.37 و 1.87 مليار دولار، لكن بنسبة ضئيلة نتيجة تزايد الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، أما سنتي 2005 و 2006م فقد شهد حساب رأس المال عجزاً قدر

ب 4.78 و 11.22 مليار دولار، وهذا راجع إلى شروع الجزائر في تنفيذ الدفع المسبق للديون.

— أما بالنسبة للميزان الإجمالي لميزان المدفوعات: فقد سجل منذ سنة 2000م فائضا قدر ب 7.57 مليار دولار أمريكي، و يرجع السبب إلى ارتفاع إيرادات المحروقات التي توجد في وضعية ظرفية بترولية جيدة و التي إستمرت إلى غاية 2008م، ثم انخفض إنخفاض شديد سنة 2009م حيث قدر ب 3.86 مليار دولار، وعاود الإرتفاع سنة 2010 م حيث وصل إلى نسبة 15.58 مليار دولار.

— إحتياطيات الصرف الرسمية: إن الجدول (3-6) يبين لنا تطور إحتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010م).

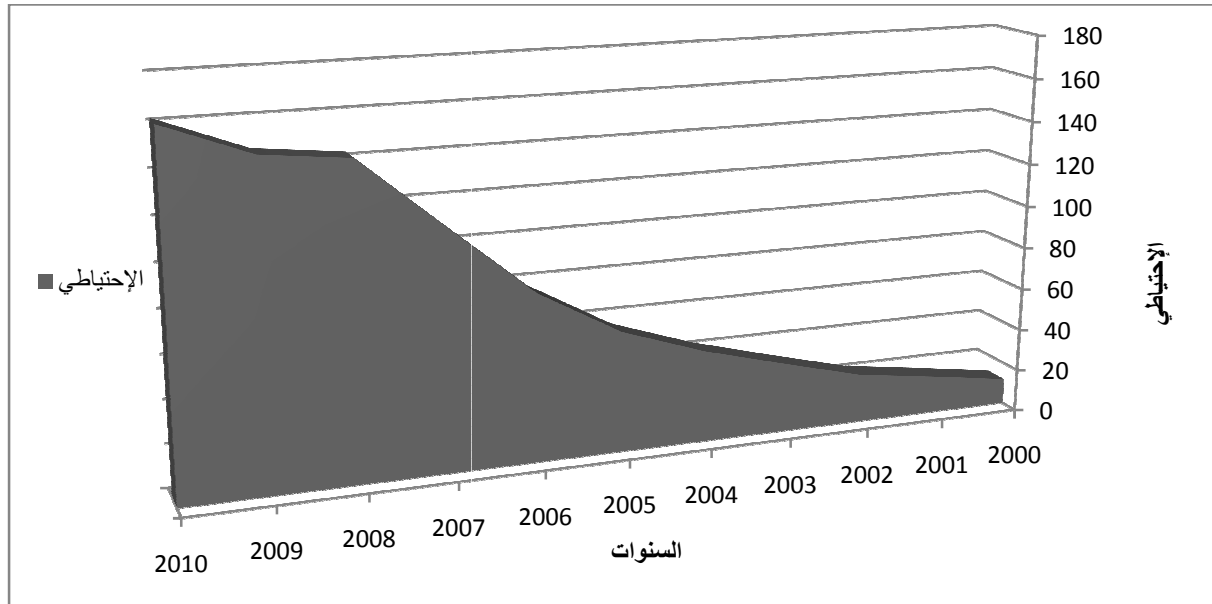
الجدول (3-6): تطور إحتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2010م) (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطي	11.90	17.76	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22

المصدر: بنك الجزائر

ويمكن تمثيل تطور مستوى الإحتياطيات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010م بالرسم البياني التالي:

الشكل (3-4): تمثيل بياني لتطور الإحتياطيات الرسمية خلال الفترة (2000-2010م)



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتمادا على معطيات الجدول (3-6).

من خلال تتبع تطور إحتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر نجد أنها في مستويات عالية، حيث قدرت سنة 2000م ب 11.90 مليار دولار، و 17.76 سنة 2001م إلى أن وصلت إلى 162.22 مليار دولار

سنة 2010م، ويرجع سبب الإرتفاع إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية.

— المديونية الخارجية: لقد شهدت الديون الخارجية تراجعاً قياسياً، ويرجع هذا التراجع في حجم المديونية إلى تحسن المحروقات، حيث وصل إلى 3.679 مليار دولار سنة 2010م، بعد إستقرار نسبي بين 2001 و2003م في حدود 22.441 و 23.203 مليار دولار، و في نهاية 2009م وصل إلى 3.921 مليار دولار.

و الجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000 – 2010م.

المبحث الثاني : تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري وسياسته

عرف الدينار الجزائري عدة تحويلات انعكست على قيمته، كان أهمها تلك التي جرت خلال العقد الأخير من القرن 20، بفعل تطبيق سياسات الإصلاح المتوجة ببرنامج التعديل الهيكلي، حيث مر الإقتصاد الجزائري بعدة أنظمة لسعر الصرف بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن، كما عرفت سياسة الصرف في الجزائر عدة تطورات التي كان الهدف منها هو ضمان إستقرار الأسعار و التكاليف الخارجية، ذلك عن طريق تحقيق آثار التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل أهم العملات الأجنبية، ولذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري؛

المطلب الثاني: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر؛

المطلب الأول :تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين: الفرع الأول، تطرقنا فيه إلى أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986م، أما الفرع الثاني، فتناولنا فيه أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة 1986م، وذلك حسب التقسيم التالي:

أولاً: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986م

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف في هذه المرحلة، عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية:

1- واقع نظام الصرف الجزائري ما بين سنتي (1963-1973م): كان نظام النقد الدولي في هذه الفترة أو على الأقل حتى سنة 1971م مسيراً باتفاقية بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964م، على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد فيه الدولة الجزائرية بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي، وتحدد الإشارة إلى أن الدينار كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1969م في حدود يتقلب فيها الدينار الجزائري +1 بالمائة، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968م، في الوقت الذي تم تطبيق المخطط التنموي الثلاثي الأول (1967-1969م) الذي خص بتشجيع القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات المنتجة وغير المنتجة الذي تطلب إستقرار أسعار الصرف، ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إلا أنه عرف إنخفاضاً مستمراً مقابل أهم الشركاء التجاريين.

وأمام الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري أجبر السلطات النقدية الجزائرية إعادة تقسيم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973م)، والذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الإقتصادي، وبتركيزه على الصناعات المصنعة، وعقب إنهاء نظام بريتون وودز في سنة 1971م، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

أ- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وبغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها مؤسسات ناشئة.

ب- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وعن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري¹.

2- واقع نظام الصرف الجزائري ما بين (1974 - 1985م): عقب إنهاء بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974م إلى إستعمال نظام الصرف مربوط إلى سلة من العملات، مع منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحضها بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع إنطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م)، الذي يعتبر برنامج مكمل للمخطط السابق، وما ميزه عن الأول هو إهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والإستهلاكي للمواطن الجزائري.

وما ميز بداية الثمانينات هو إنطلاق فعاليات البرنامج الخماسي الأول (1980-1985م)، الذي أعتبر نقلة نوعية حيث إعتد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الإقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي و الصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية من خلال العمل على ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، والسماح باستيراد السيارات من الخارج في سنة 1983م .

ثانيا: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة 1986م

عرفت هذه المرحلة التطورات التالية:

1- واقع نظام الصرف الثابت ما بين سنتي (1986 - 1994م): وما تميزت به هذه المرحلة هو صدور العديد من التشريعات و النصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، والعمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وعليه

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

تم صدور القانون 12/86 بتاريخ 19/08/1986م المتعلق بالبنك والقرض، الذي أعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستفادة التدريجية لصلاحيتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية، كما قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987م، بتعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بحيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974م، وأعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987م، بحيث تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وعن طريق تنظيم إنزلاق تدريجي مراقب، إمتدت فترته من نهاية 1987 إلى غاية نهاية مارس 1991م، بعدها شهد صرف الدينار الجزائري إستقرار طيلة أشهر السنة الموالية ليتم إتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 بالمائة بتاريخ 30/09/1991م وفقا لما تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وفي ظرف بضعة شهور، فقدت العملة الوطنية 70 بالمائة من قيمتها، كما نسجل إستمرار إنخفاض قيمة العملة الوطنية طيلة فترة التكيف الهيكلي، وبصدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990م الذي أحدث منعرجا في التوجه الإقتصادي، والمتعلق بالنقد والقرض المكرس لميكانيزمات السوق من خلال إهتمامه بتجسيد إستقرار داخلي وخارجي للنقد وإدارة التعهدات المالية الخارجية وإستقرار سوق الصرف، كما أسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، وفي إطار تعزيز المرحلة الإنتقالية (من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر)، تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات بهدف إعادة هيكلة التجارة الخارجية وخاصة من جانب الواردات.

كما أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في عملية الإستيراد والحصول على إئتمان بالنقد الأجنبي بكامل الشروط الملائمة وأزيلت جميع القيود على تراخيص الإستيراد بإستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة، وبعدها عرفت الفترة الممتدة من سنة (1991-1994م)، إستمرارية التخفيض بمتوسط 4 بالمائة سنويا، مما جعل سعر صرف الدولار مقابل الدينار يصل إلى 24 دينار /1\$.

2- واقع نظام الصرف المرن بداية من سنة 1994م: عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي، وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994م، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974م.

إعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994م على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية (Fixing) بداية من 01/10/1994م، التي يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من بنك الجزائر، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مدا خيل الصادرات النفطية من سوناطراك تتحول إلى بنك الجزائر بداية

من أكتوبر 1994م، كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة. كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23م لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف مابين البنوك القائمة على بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر و المؤسسات المالية، الذي إنطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02م .

وتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض و الطلب مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، كما إتخذت السلطات في ديسمبر 1996م خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، كما فوض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة و التعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وفي حدود سقف معين، ومن تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، و ألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في سنة 1997م¹.

المطلب الثاني : تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

لقد تطورت الفلسفة التي قامت عليها سياسة سعر الصرف في الجزائر تبعا لتطور الظروف الإقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد وكذا التغيرات العالمية، لكن لم تلق هاته السياسة إهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات، فتحديد سعر الصرف كان مسيرا و موجها بإستراتيجية التنمية، غير أن هذا الوضع ما لبث وأن إتخذ إتجاه آخر.

وسنحاول في هذا المطلب أن نستعرض التطور التاريخي لسياسة الصرف في الجزائر من خلال ما يلي:

أولا: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية...)، وتعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين إستخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج. وبالتالي من خلال ما تم ذكره سابقا يتبادر السؤال التالي: كيف تطورت سياسة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر؟ ولإجابة على هذا السؤال تم تقسيم هذا العنصر إلى العناصر التالية: تطرقنا في العنصر الأول، إلى مرحلة حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1962-1970م)، أما العنصر الثاني، فتناول مرحلة

¹ - بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04/ 12/ 2005، ص 5 - 8 .

الإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971 - 1977م)، أما العنصر الثالث، فتناولنا فيه مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1987م)، أما العنصر الرابع، فتطرقنا فيه إلى مرحلة إستقلالية المؤسسات العمومية (1988 - 1995م)، وذلك حسب الآتي:

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1962 - 1970م): كرس إنتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19/05/1962م المتعلق بالتعاون الإقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الإستقلال، إنتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة بحرية، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال، عن طريق المصارف، إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وعليه أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الرقابة على الصرف فيما يخص العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك، أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق و إحترام الحصص المقررة.

إلى جانب الإجراءات المتمثلة في نظام الحصص، تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الإحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة، كما أسندت إدارة مختلف الإحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل في نشاطها.

2- مرحلة الإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971 - 1977م): لقد جاءت هذه الرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الإستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا في إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات، وفي تفويض وإدارة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، بالإضافة إلى التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الإستقلال، وعملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الإقتصادية المنتهجة.

3- مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1987م): شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية.

كرس إقصاء الوسطاء، الذي ورد بصحيح العبارة في القانون المشار إليه سابقا، خط العمل الثابت في مجال التجارة الخارجية للجزائر و المتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين و المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان المتمثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حدد القانون فترة إنتقالية تميزت بتوسع النظام السابق

للواردات (إحتكار، نظام الحصص...)، ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الإحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير، ومعناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

بالإضافة إلى ما سبق، سمح هذا الإطار للأشخاص الطبيعيين الجزائريين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملات الصعبة في الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من المكافأة على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الإقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20 بالمائة من الإيرادات بالعملات الصعبة المحققة على أنشطتها، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.

أعطى النظام المصرفي الجديد للمصارف والقرض دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية وبنك الجزائر في الإستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى بنك الجزائر.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1995م): تتميز هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط إستقلالية المؤسسات الإقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي للبلاد.

أدى دخول نظام المؤسسات العمومية الإقتصادية الجديدة حيز التطبيق إلى تغيرات معتبرة في التنظيم المتعلق بعمليات التجارة الخارجية والصرف، فقد رفعت القيود التي كانت عائقا أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج فأصبحت بذلك مسؤولة عن الإلتزامات التي تربطها بالخارج في إطار نشاطها الإقتصادي، كما ألغي في نفس الإطار الإشعار بالصرف المتعلق بالإتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الإقتصادية مع المؤسسات الأجنبية، وبالتالي زوال الرقابة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الإقتصادية في تعاملها مع الخارج.

على ضوء برنامج المبادلات الخارجية للجزائر مع بقية العالم، وبالنظر إلى القيود المالية الخارجية، تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملة الصعبة، يجري تصحيح هذه الموازنات، التي أصلا هي متعددة السنوات، مراعاة لإحتياجات كل مؤسسة و المتوفر أو المرتقب من العملات الأجنبية، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للإستيراد الذي كان معمولا به.

عرفت الإصلاحات الإقتصادية في هذه الفترة تسارعا معتبرا مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية، ليأتي القانون 10/90، لينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من إحتصاص بنك الجزائر.

وعلى هذا الأساس شرع بنك الجزائر في وضع الأدوات الأساسية التي تسمح له بممارسة وظيفة مراقبة العلاقات الاقتصادية و المالية مع الخارج من خلال التدفقات المالية، وحتى يستجيب التنظيم الجديد المتعلق بالرقابة على الصرف إلى متطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة بدورها، المتميز بميلها إلى المزيد من إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف كما تم إستبعاد "الخطر" المفروض عليه في الماضي¹.

ثانيا: سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري خاصة مع الضغوط التي تعرض لها و تتمثل في: عدم كفاية إحتياطي الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية، الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، فضلا عن إتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي — كل ما سبق أدى — إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري، بعد أن كان انزلاق تدريجي، دام فترة طويلة نوعا ما، إمتد من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992م، حيث إنتقل معدل صرف الدينار 4,9 دج/دولار في نهاية 1987م إلى 17,7 دج / دولار في نهاية مارس 1991م.

وقد كان أول تخفيض رسمي للدينار وهو ما يعرف بالتخفيض الصريح سنة 1991م بعد أن إتخذ مجلس النقد و القرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 بالمائة بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دج للدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار باستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994م و لكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10 بالمائة وكان هذا القرار قهينة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/04/1994م بتخفيض بنسبة 40,17 بالمائة وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار 36 دج / دولار².

1- أسباب ودواعي التخفيض في الجزائر: انحصرت هذه الأسباب في الإختلال الخارجي المرفق بالإختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي يتميز ب:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من سنة 1975م الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأس المال.
- التآكل المستمر لإحتياطيات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82.2 بالمائة من الصادرات سنة 1993م وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي.

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 77 - 80.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيماً وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد و القرض، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

- التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلائي والتحول إلى تحرير سعر الصرف و وضع سوق حرة للصرف.

أما من جانب الإختلال الداخلي فإن أهم مؤشرات ملخصة فيما يلي:

أ- العجز المالي (عجز الموازنة): الذي كان ميزة الإقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993م وقدر ب 190 مليار دينار جزائري ورغم إنخفاضه سنة 1994م بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وإنخفاذه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم، مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.

ب- التوسع التضخمي: حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

دون أن ننسى الدور الذي تلعبه المضاربة في تحويل الأموال من الإستثمار الإنتاجي، والزيادة السريعة للأسعار، بالإضافة إلى دوران كمية من النقود خارج القطاع المصرفي¹.

2- مدى توفير شروط التخفيض في السوق الجزائري: سنقوم بإسقاط الشروط التي تفرضها النظرية الإقتصادية في نجاح سياسة التخفيض في علاج الإختلال الخارجي، وذلك إنطلاقاً من مميزات الإقتصاد الجزائري كما يلي:

أ- بالنسبة للصادرات: إن شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة، في الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقاً حقيقياً أمام سياسة التخفيض، بسبب تركيز توزيع الصادرات سواء توزيعاً سلعياً أو جغرافياً أدت إلى إنعدام مرونة الطلب الأجنبي عليها، فالصادرات الجزائرية تتميز بأحادية المنتج وهي المحروقات التي شكلت في أغلب السنوات 95 بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية، تتحدد أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وفقاً لقوى العرض و الطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب حاجيات الإقتصاد الوطني، لأنها تعتبر ضمن الدول المتلقية للأسعار (Price takers)

¹ -Abdelmadjid DENNONI, Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD , N°43,1998, Alger , P P 110- 111.

بالإضافة إلى ذلك فإن كمية التصدير ليست حرة وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبتروول من طرف منظمة الدول المصدرة للبتروول (OPEP) حتى وإن زاد الطلب العالمي عليها. هذه القيود جعلت الصادرات النفطية تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي لها، أما الصادرات من غير المحروقات فهي شبه منعومة وتتكون من مجموعة من منتجات و سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، وتتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير لضعف الجهاز الإنتاجي في الإستجابة إلى الطلب العالمي إن وجد. لهذا، حتى وإن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعارها فإنه لن يؤدي إلى زيادة كمية التصدير منها وبالتالي فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية، وبصفة عامة فالمرونة اللانهائية للصادرات الجزائرية هو شرط صعب التحقيق أو القبول، فعرضها المحلي غير مرن وكذلك الطلب العالمي عليها في أغلب الأحيان، وذلك راجع إلى عدم تنوع السلع القابلة للتصدير ومحدودية الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد الجزائري، وعليه نخلص أنه في ظل غياب الشروط الخاصة بنجاح سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في زيادة حجم وقيمة الصادرات، يكون من غير الأكيد إن لم نقل مستحيل تحقق ذلك إذا تم القضاء على القيود السابقة.

ب- بالنسبة للواردات: شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية، وهو الشيء المفقود في الإقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلع ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها كالسلع الإستهلاكية والغذائية لتلبية حاجيات الأفراد أو تلك المستعملة كمدخلات في العملية الإنتاجية كالمعدات والتجهيزات الصناعية و المنتجات نصف المصنعة و المواد الأولية، فلا يكون أمامنا سوى خيارين إما أن نستمر في إقتنائها حتى وإن إرتفعت أسعارها، ولا تكون النتيجة سوى إثقال كاهل المنتج بنفقات إضافية تنعكس في الأخير على سعره، وتقضي على إستقرار الأسعار المحلية الذي تفترضه أيضا سياسة التخفيض لنجاحها فضلا عن القضاء على الانخفاض الذي عرفته أسعار الصادرات إذا كانت المدخلات في إنتاجها سلعا مستوردة، أو يخفض من الإستيراد والنتيجة هي تدهور الوضعية الإقتصادية التي يعيشها البلد، خاصة و أن معظمها لا يمكن تعويضها بإنتاج محلي، وقد لا تكون لها بدائل في الإنتاج المحلي، وإن وجدت هذه البدائل فهي ليست بالجودة والكفاءة التي يبحث عليها المستورد حتى وإن غلى ثمنها، بالإضافة إلى جزء آخر مهم من الواردات التي يقتنيها الفرد لإرتفاع سعرها أو لنذرتها كسلع أجنبية وهي السلع التفاخرية التي تعتبر منعومة المرونة فكلما زادت أسعارها كلما زاد الطلب عليها.

وبالتالي فإن سياسة التخفيض لن تستطيع تقليص حجم هذه الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها مقيمة بالدينار لأنها غير قابلة للضغط، وهو ما يؤدي إلى زيادة المدفوعات نحو الخارج وتحمل الإقتصاد خسائر مالية تتطلب إستعمال قيود أخرى قد تحد منها، أما حساب رأس المال، فيبقى في منأى عن تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لعدم وجود قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية.

ونخلص إلى أن الإقتصاد الجزائري يعتبر مناخ تنعدم فيه شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في إعادة التوازن الخارجي.

لكن رغم ذلك قامت الجزائر بمجموعة من التخفيضات إختلفت نسبها و ظروف القيام بها¹.

المبحث الثالث: أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات (2000-2010م)

لقد مر الإقتصاد الجزائري بفترة جد حرجة منذ سنة 1986م نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، مما أدى إلى تدهور مؤشرات توازن الإقتصاد الكلي، ومنها إختلال على مستوى ميزان المدفوعات نتيجة الإرتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الديون، ولقد إتخذت عدة تدابير و إجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، أو الحد من العجز الحاصل في رصيده، و من هذه الإجراءات تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا ما سنحاول التطرق إليه أي أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات و على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، لذا كان تقسيمنا لهذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية؛

المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات؛

المطلب الأول: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية

سنتناول في هذا المطلب أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على كل من معدل التضخم والكتلة النقدية والقروض الداخلية، وذلك حسب الآتي:

أولاً: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم

من أجل تحليل وتوصيف آثار سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم، سوف يتم التمييز بين مرحلتين:

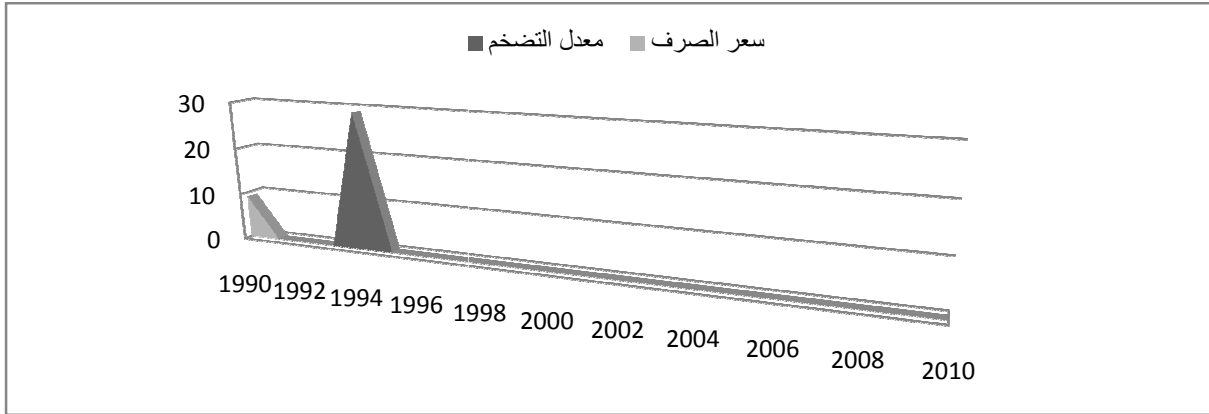
1- المرحلة الأولى: سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة (1990-1998م)

2- المرحلة الثانية: مرحلة إستقرار سعر الصرف و التراكم المتواصل و الكبير لإحتياطات سعر الصرف الرسمي خلال الفترة (1999-2010م)

قبل التطرق إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر، نقوم بعرض الشككين (3-5) و (3-6)، اللذين يبرزان تطور كل من سعر الصرف الإسمي (الدينار مقابل الدولار الأمريكي)، وإحتياطات سعر الصرف الرسمية، ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2010م، وذلك حسب الآتي:

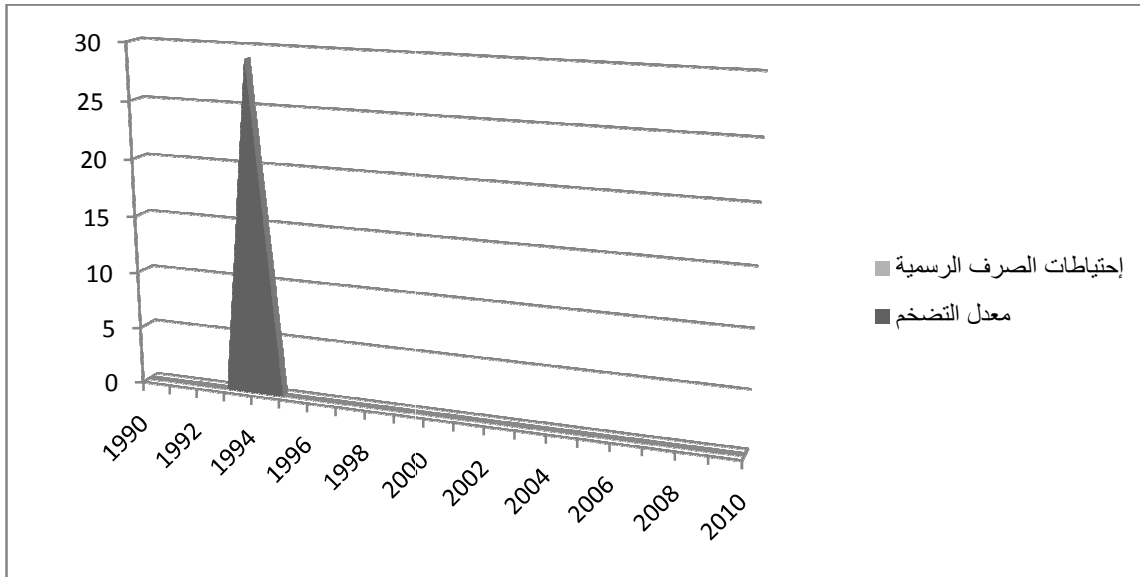
¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 163 - 165.

الشكل (3-5): تطور سعر الصرف الإسمي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م).



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحق (2).

الشكل (3-6): تطور إحتياطيات الصرف الرسمية و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م) .



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحق (2).

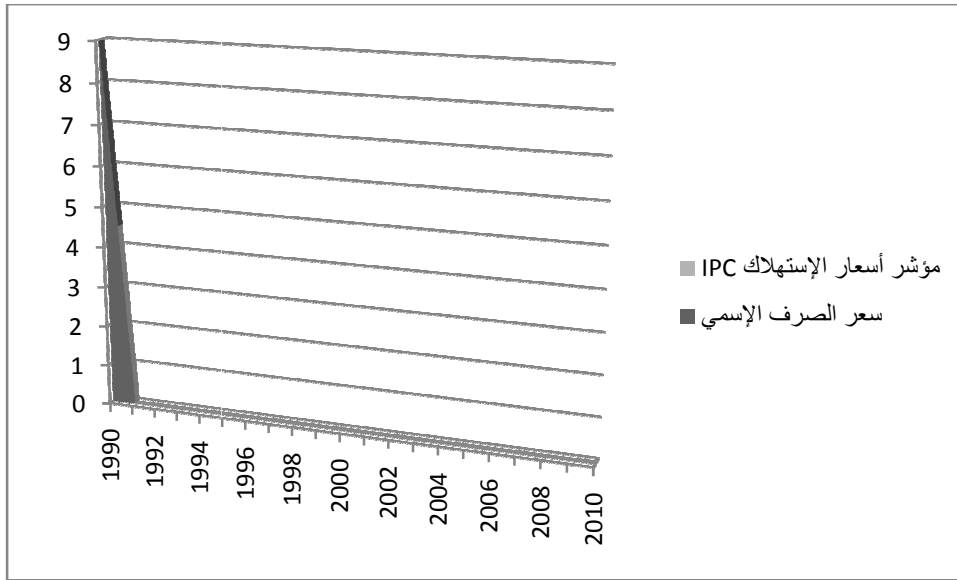
من خلال الشكلين السابقين، نلاحظ أنه في المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1990 - 1998م، أي خلال برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي، أن سعر صرف الدينار إنتقل من 9 دينار للدولار سنة 1990م إلى 21.8 دج سنة 1992م، انعكس ذلك الارتفاع على معدل التضخم من 17.9 بالمائة سنة 1990م إلى 31.7 بالمائة سنة 1992م، وفي سنة 1994م قام مجلس النقد و القرض بتخفيض آخر بنسبة 40.17 ارتفع سعر الصرف خلالها من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار، إنعكس ذلك على معدل التضخم من 20.5 بالمائة سنة 1993م إلى 29 بالمائة سنة 1994م.

أدت سياسة التعديل المعتمدة على التخفيض المستمر لسعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير جدا استمرت آثارها إلى غاية سنة 1997م كما يتضح من خلال الشكل (3-5).

عرفت المرحلة الثانية الممتدة من 1999-2010م استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية بشكل سريع، فقد أدى استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية إلى ضبط التضخم في حدود دنيا كما يوضحه الشكل (3-6).

من جهة أخرى يتضح من خلال الشكل (3-6)، أثر إحتياطات الصرف على معدل التضخم من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، والتحكم في السيولة النقدية، وذلك بالإعتماد على إحتياطات الصرف كمقابل للتوسع النقدي، وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز من خلال تراجع القروض للدولة.

الشكل (3-7): تطور سعر الصرف الإسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م).



المصدر: تم إعداده من طرفنا إعتماًداً على الملحقين (2) و (3) .

من خلال الشكل (3-7)، نلاحظ أن هناك توافقا كبيرا في الاتجاه العام لكل من مؤشر أسعار الإستهلاك وسعر الصرف، مما يعكس العلاقة القوية بينهما، فمؤشر أسعار الإستهلاك يمثل تطور قيمة العملة على الصعيد الداخلي، وهو ما يتضح من خلال الإرتفاع المستمر للأسعار عبر الزمن، ويعكس سعر الصرف تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي، ويظهر أنهما في تدهور مستمر عبر الزمن، مما يمكننا من القول أن مؤشر أسعار الإستهلاك وسعر الصرف وجهان لعملة واحدة، وأن سعر الصرف يؤثر في مؤشر أسعار الإستهلاك¹.

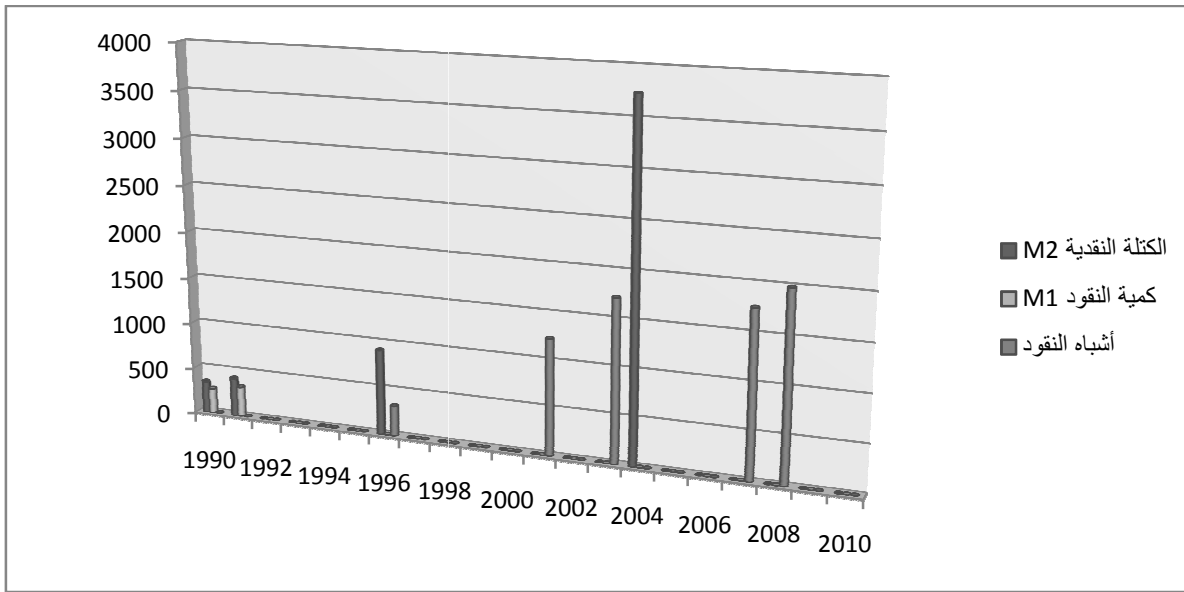
¹-بوخاري لخلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، ط (1)، بيروت: مكتبة حسن العصرية،

ثانياً: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الكتلة النقدية M2

إن من بين أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي، هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، ولكن رغم ذلك إستمر الإرتفاع السريع للكتلة النقدية بعد إنتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك نقوم بالآتي:

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر: والشكل التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1989-2010م، وذلك على النحو التالي:

الشكل (3-8): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010م)



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحق (5).

من خلال الملحق (5)، والشكل (3-8)، نلاحظ أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر خلال الفترة 1990-2010م، حيث كانت في سنة 1990م تساوي 343 مليار دولار، ثم قفزت سنة 1997م إلى 1081.5 مليار دولار، أي بمعدل زيادة 252 بالمائة ويرجع سبب ذلك إلى برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية، وإستمرت الزيادة بوتيرة متسارعة جداً، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية سنة 1998م، وهي السنة التي إنتهى فيها برنامج التعديل الهيكلي، بلغت 1592.5 مليار دولار، وإستمرت بالتزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنتي 2009 و 2010م ما قيمته 7173.1 و 8162.8 مليار دولار، على التوالي، أي بمعدل زيادة 336.8 بالمائة ويرجع تفسير ذلك إلى:

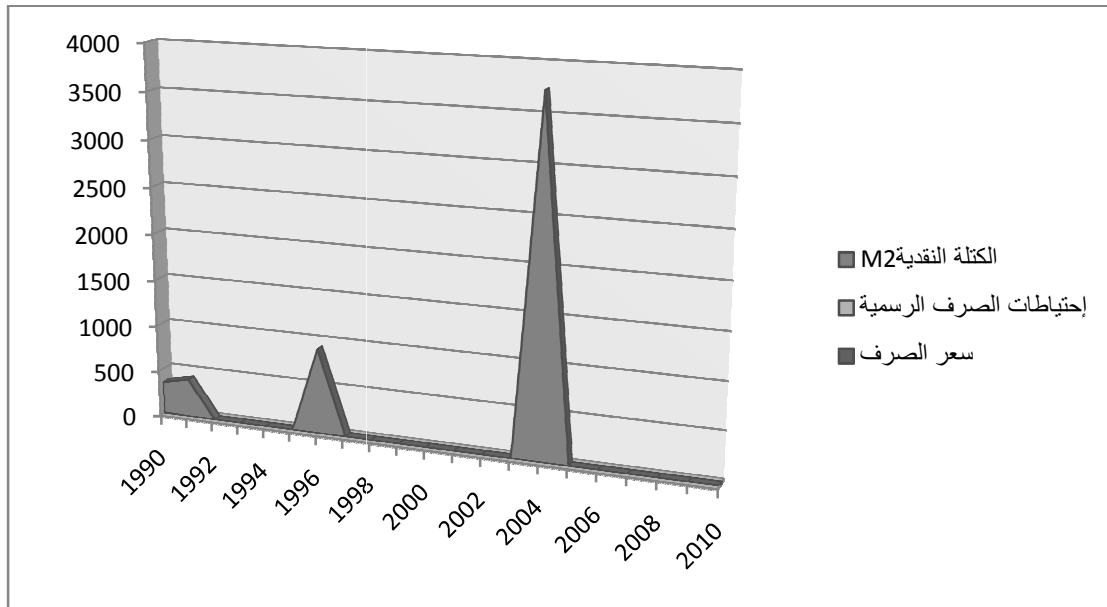
أ- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي ارتفعت إرتفاع كبير من سنة 1990 إلى غاية 2010م.

ب- تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001م، والذي خصص له حوالي 07 ملايين \$ (حوالي 520 مليار دج)، لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004م.

ج- بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي الذي يمتد من 2004-2009م، و الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار أمريكي¹.

2- أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية: نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-9): تطور سعر الصرف وإحتياطيات الصرف الرسمية و الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحقين (2) و (5).

يلاحظ أنه خلال الفترة 1990-1999م، ضعف حجم إحتياطيات الصرف إنعكس سلباً على الإستقرار النقدي والسيولة النقدية المحلية، لكن خلال هذه الفترة كانت إحتياطيات الصرف في تزايد مطرد لتصل أعلى قيمة لها في سنة 1997م، بواقع 8.04 مليار دج، ثم إنخفضت إلى 4.40 مليار دج سنة 1999م، بسبب تراجع مدا خيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 1998-1999م، وقد وصفت هذه الحالة بالصدمة (le choc)²، فمن جهة كان الإقتصاد يعاني من شح في السيولة، ومن جهة أخرى إرتفاع

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 114 - 115 .

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 204.

معدلات التضخم بسبب اللجوء إلى التمويل بالعجز و الإصدار النقدي غير المغطى، أما خلال الفترة 1999-2010م، فقد شهدت إرتفاع معدل نمو الإحتياطيات الرسمية، مع إستقرار في سعر الصرف، إنعكست على زيادة التوسع النقدي، فقد نقلت الكتلة النقدية M2 من 1789.4 مليار دج سنة 1999 إلى 8162.8 مليار دج سنة 2010م.

إن ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة تدفق العملة الصعبة بشكل كبير إلى الإقتصاد الوطني، والتي يمكن تسميتها بالصدمة النقدية، أو ما يعرف بثلاثية مندل المستحيلة (سعر الصرف، تدفق رؤوس الأموال، مراقبة الكتلة النقدية)، إذ يجب على مسؤولي السياسة النقدية أن يضعوا في حساباتهم ذلك، لأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة مع بعض، فمن المعلوم أن الجزائر تتبع نظام التعويم المدار، مع حرية حركة رؤوس الأموال دخولا فقط، مما يجعل الكتلة النقدية متغير خارجي، بمعنى أنه خارج سيطرة السلطات النقدية، وفي هذا المجال يستطيع بنك الجزائر الإختيار بين تحديد القاعدة النقدية أو تحديد سعر الصرف و ليس كليهما. بشكل عام يمكن القول أن إحتياجات الصرف الرسمية أصبحت المورد الوحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي، فقد أصبحت هذه الإحتياطيات المقابل الرئيسي لمختلف عناصر الكتلة النقدية في الإقتصاد الوطني¹.

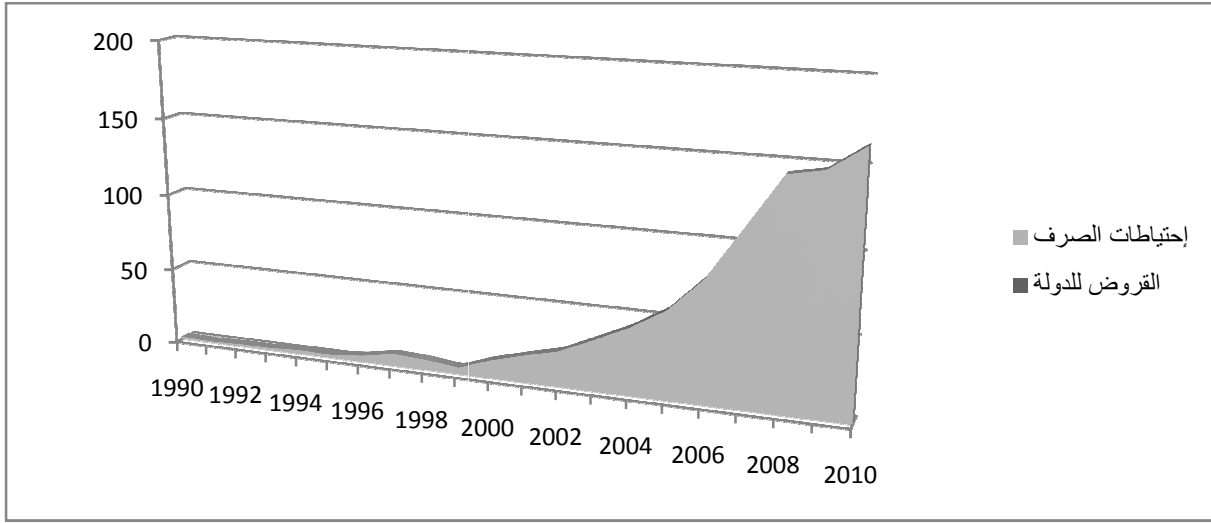
ثالثا: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على القروض الداخلية

سنتطرق إلى أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على القروض الداخلية من خلال تأثير سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على قروض الدولة ثم قروض الإقتصاد الوطني، وذلك حسب الآتي:

1- أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة: يبين الشكل التالي تطور إحتياطيات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 م، وذلك كما يلي:

¹ - عطاء الله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

الشكل (3-10): تطور إحتياطيات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)

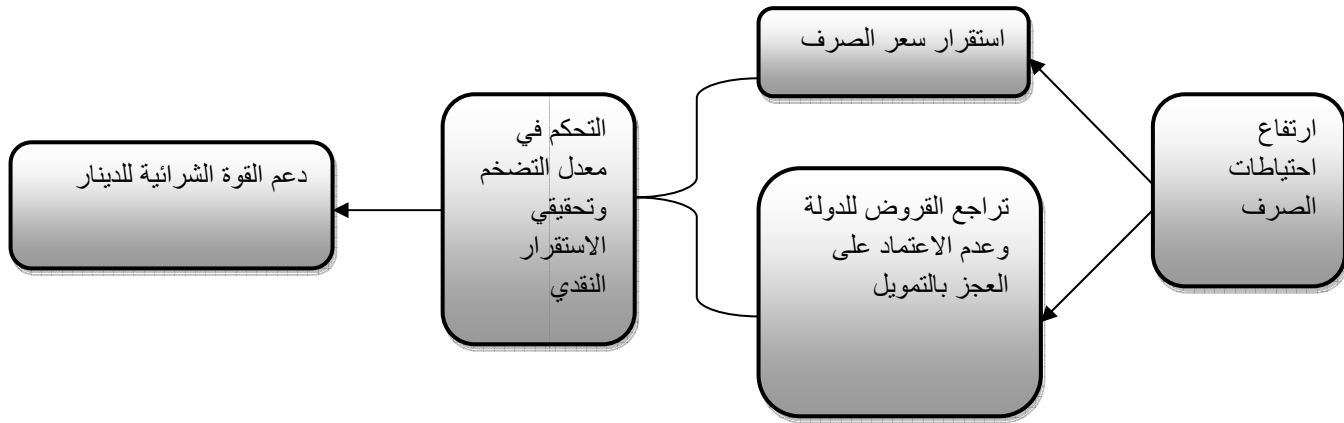


المصدر: تم إعداده من طرفنا إعتقادا على معطيات الملحق (6).

يتبين من خلال الشكل (3-10)، أنه في الوقت الذي كانت فيه الإحتياطيات الرسمية صغيرة الحجم، كانت القروض للدولة في إرتفاع مستمرة وكبير نسبيا مقارنة مع الإحتياطيات، فبعد أن كانت في حدود 167 مليار دج سنة 1990م، إرتفعت إلى 847.9 مليار دج سنة 1999م، حيث كانت تشكل المصدر الرئيسي للتوسع، وهو ما يساهم في تفسير معدل التضخم خلال هذه الفترة، فالتحليل النقدي الحديث يعتبر أذونات الخزينة بمثابة دين داخلي يتمتع بدرجة عالية من السيولة، وهذا ما يضاعف من مخاطر الإرتفاع في الإقتصاد الوطني.

تغيرت المعطيات بصفة كلية بعد سنة 1999م، فقد أخذت إحتياطيات الصرف في النمو بشكل مضطرد أدت إلى تراجع القروض للدولة بصفة مستمرة وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو سلبية حيث سجلت في 2004 م نسبة -104.9 بالمائة، وذلك نتيجة إحلال الإحتياطيات الرسمية محل القروض للدولة في حالة التوسع النقدي، إنعكست على تراجع معدل التضخم و التحكم فيه، كما يتضح من خلال متابعة تطور القروض للدولة أنها أصبحت سالبة بداية من 2004م، وتفسير ذلك هو تراكم الإحتياطيات الناتجة عن الصادرات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات، وتشير سلبية هذه الأرقام إلى أن الدولة قد أصبحت في وضعية دائنة إتجاه الجهاز المصرفي، بعدما كانت في حالة مدينة قبل ذلك، وذلك نتيجة الإدارة الحذرة لإحتياطيات الصرف، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين سياسة سعر الصرف و القروض للدولة ومعدل التضخم، وذلك حسب التالي:

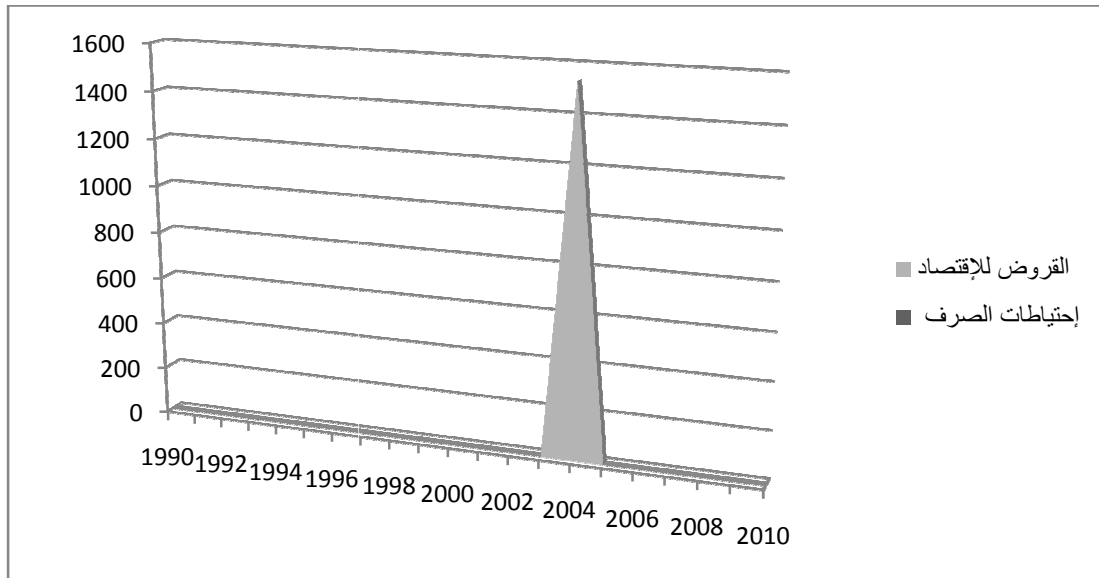
الشكل (3-11): العلاقة بين سياسة الصرف والقروض للدولة و التضخم



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على ما تم تناوله سابقاً، ص 112 من هذه المذكرة.

2- أثر سياسة الصرف على القروض للإقتصاد الوطني: و نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-12): تطور إحتياطيات الصرف و القروض للإقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2010م)



المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على الملحق (6).

يوضح الشكل (3-12)، تطور كل من القروض للإقتصاد وإحتياطيات الصرف خلال فترة الدراسة، ويتضح

أن الاتجاه العام لهذه المتغيرات هو نحو الإرتفاع، وهو ما يدل على وجود علاقة بين سياسة سعر الصرف

والقروض للإقتصاد الوطني، ومن خلال تتبع القروض للإقتصاد الوطني يتضح أنها كانت بشكل عام في زيادة

مستمرة، حيث كانت تشكل أحد المقابلات الأساسية للكتلة النقدية إلى غاية سنة 1999م، بعد ذلك تغيرت

الأوضاع فباستثناء سنة 2000م التي سجلت انخفاض في قروض الإقتصاد، سجلت عودة في زيادة الإعتماد على هذه القروض نظرا لتوافر التمويل وتراكم إحتياجات الصرف لدى بنك الجزائر، وشكلت صمام الأمان للتوسع في الإقراض دون تخوف من حدوث إرتفاع معدل التضخم، وتزامن ذلك مع إنطلاق برامج تنمية طموحة تتطلب تمويل كبير للقيام بمشاريع هذه البرامج.

المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2010م)

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أثر تخفيض سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات وذلك إنطلاقا من دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على جميع بنود ميزان المدفوعات، وهي كما يلي:

أولا: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان الجاري خلال الفترة (2000 - 2010م)

إن التطور الحادث في سعر صرف الدينار الجزائري له دور هام في التأثير على عناصر الميزان الجاري بشكل عام و الميزان التجاري بشكل خاص، ومن أجل معرفة أهم الإنعكاسات التي شكلها تطور الدينار الجزائري على عناصر الميزان الجاري خلال الفترة (2000 - 2010م)، سوف نتطرق إلى تطور أرصدة البنود المكونة لهذا الميزان و علاقتها مع التغير في سعر الصرف.

- الميزان التجاري: من أجل معرفة مدى إستجابة الميزان التجاري إلى التقلبات الحادثة في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، نقوم بتحليل الجدول التالي:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للصادرات: ما يلفت الإنتباه في هذا الجدول هو إعتتماد الإقتصاد الجزائري على صادرات النفط بالدرجة الأولى لكون هذه الأخيرة تمثل أكثر من 95 بالمائة، من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 5 بالمائة.

في حين نجد أن هناك إرتفاع كبير في قيمة الصادرات ما بين (2000-2010م) حيث سجلت ما قيمته 21.65 مليار دولار سنة 2000م، وإستمرت بالإرتفاع إلى حين سجلت سنتي 2009 و 2010م ما قيمته 45.18 و 57.09 مليار دولار، على التوالي، وإستقرار نسبي في أسعار الصرف فضلا عن إستمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة أخرى تحقق إنخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا، أما فيما يخص الصادرات البترولية، فيرجع الإرتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الإرتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة التغير أو التخفيض في سعر الصرف، حيث بلغت أقصاها سنة 2008م بقيمة 77.19 مليار دولار أين كان سعر البترول 99.97 دولار للبرميل. نستخلص من التحليل السابق أن الأهداف المرجوة من تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم تحقق النتائج المرجوة.

- بالنسبة للواردات: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك إرتفاع مستمر في قيمة الواردات بسبب إرتفاع مستوى الأجور و تحرير التجارة الخارجية و كذلك نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث وصلت سنة 2009م إلى 37.40 مليار دولار في حين إنخفض سعر صرف الدينار بنسبة 2.17 بالمائة عن سنة 2008م، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ضعيفة نسبيا بين التغير في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة الواردات، نستخلص من التحليل السابق أن الأهداف المرجوة من تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من أجل الحد أو الخفض من قيمة الواردات لم تحقق النتائج المرجوة.

2- **ميزان العمليات الغير منظورة:** سوف نتطرق إلى تطور ميزان العمليات الغير منظورة و مقارنتها بتطور معدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية من خلال الجدول التالي:

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب معدل تغير رصيد ميزان العمليات الغير منظورة طول فترة الدراسة، ماعدا سنوات (2001-2004-2005-2008-2009)م، هذا ما يدل أن انخفاض سعر صرف الدينار لم يؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات و الواردات من الخدمات شأنها في ذلك شأن الصادرات و الواردات من السلع.

3- ميزان التحويلات: سنوضح تطور تغير رصيد ميزان التحويلات بالمقارنة مع التغير في سعر صرف الدينار الجزائري من خلال الجدول التالي:

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد ميزان التحويلات لم يتأثر بالتغير في سعر صرف الدينار، حيث أن رصيده فائض طوال فترة الدراسة، وهذا لأن التحويلات قد لا تنظر في الكثير من الأحيان إلى حالة سعر صرف العملة خاصة تحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن أو المساعدات التي تأتي من الدول. يمكننا الآن التعرف على آثار تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان الجاري وذلك من خلال الجدول التالي:

يظهر من خلال الجدول أن تغير رصيد الميزان الجاري يظهر موجبا بإستثناء سنوات (2001-2002 - 2009م)، الذي يظهر فيه سالبا، إلا أن هذا الرصيد الموجب يرجع بالأساس إلى الميزان التجاري الذي بدوره يرتبط بأسعار النفط، وهذا ما إستبعد تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري.

ثانيا: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2000-2010م)

بعدما تناولنا سابقا أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان الجاري، سوف نقوم الآن بالتطرق إلى أثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية، وهذا من خلال التطرق إلى تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار لمعرفة مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان العمليات الرأسمالية. وهذا من خلال الجدول التالي:

يبدو من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان العمليات الرأسمالية سجل عجزا طيلة فترة الدراسة، حيث أنه ابتداء من سنة 2008م بدأ رصيد ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن و الإرتفاع، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2009م ب 3.45 مليار دولار، كما نلاحظ من الجدول كذلك أن التغير في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية يسجل تحسنا مستمر وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط مما سمح بتسديد جزء معتبر من الديون، حيث شهدت الفترة (2000 - 2006م) زيادة الإقبال لرؤوس الأموال الأجنبية على الجزائر "إقبال محدود" وهذا بفتح عدة مجالات إستثمارية هامة، كالإستثمار في قطاع المحروقات، الإتصالات، مشاريع البنية القاعدية، غير أنه مع ظهور الأزمة المالية العالمية نقصت رؤوس الأموال القادمة إلى الجزائر.

نستنتج من خلال الجدول الأثر الضعيف للتغير في سعر صرف الدينار على رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، حيث شهد سعر صرف الدينار في سنة 2005م إنخفاض بنسبة 1.05 بالمائة مقارنة بسنة 2004م في المقابل زاد تدهور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية بنسبة 126.74 بالمائة سنة 2005م.

ويرجع هذا الارتباط الضعيف بين التغير في سعر صرف الدينار و رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، لكون هذا الأخير يتكون أساسا من بندين، أحدهما القروض التي تحصل عليها الدولة و التي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها لا يكون سعر الصرف إلا جزء بسيط منها و كذلك الإستثمار الأجنبي المباشر رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أن مساهمته تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية.

ثالثا: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان الكلي خلال الفترة (2000 - 2010م)

تناولنا فيما سبق تطور تغير البنود المسؤولة عن تكوين ميزان المدفوعات الجزائري مقارنة بتغيرات معدلات سعر صرف الدينار، و سنحاول الآن التطرق إلى تطور أرصدة الميزان الكلي "ميزان المدفوعات" و مقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار وذلك حسب معطيات الجدول التالي:

يتضح من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري فائضا طول فترة الدراسة، وسجل أعلى فائض سنّي 2008 و2010م حيث قدر على التوالي 36.99 و 15.58 مليار دولار، وهذا راجع لإرتفاع أسعار المحروقات، ونلاحظ كذلك من الجدول أن التغير في رصيد ميزان المدفوعات في تذبذب مستمر تارة موجب و تارة أخرى سالب و هذا طول فترة الدراسة. وبالنظر إلى معدلات التغير في البنود التي يأتي منها الرصيد الكلي " الإجمالي"، نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الكلي، فضلا إلى أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار النفط أي بالصادرات النفطية، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا بإعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر، وكذا مختلف التغيرات و التطورات التي مست سعر الصرف و ميزان المدفوعات تبعا لذلك، فإن ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة المقترحة يعكس حجم الارتباط الكبير بوضعية حصيلة الصادرات النفطية.

فقد عرف الدينار الجزائري تطورات عديدة و ذلك خلال مرحلتين، تخللتها إصلاحات و برامج إقتصادية هامة قصد النهوض بالإقتصاد الجزائري، ومحاولة إعطائه نفس جديد بعد خروجه ضعيفا من الحقبة الإستعمارية، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكالا مختلفة من أنظمة الصرف، تصب كلها في نظام سعر الصرف الثابت المعزز بنظام الرقابة على الصرف و التجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فقد شهدت إنتقال تدريجي للإقتصاد الوطني من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف و التي تصب كلها في نظام سعر الصرف المرن.

كما أظهرت نتائج حساب أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر أن متوسط الأثر خلال الفترة (2000 – 2010م) بلغ 1.04 بالمائة، أي أن انخفاض قيمة الدينار بنسبة 1 بالمائة يؤدي إلى إنتقال أثرها على معدل التضخم بنسبة 1.04 بالمائة.

وقد أظهرت النتائج أنه إذا إرتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إرتفاع الكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى أنه إذا إرتفع سعر صرف الدينار يؤدي ذلك إلى إرتفاع عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها بالدينار للحصول على دولار واحدة، كما أنه إذا إرتفع سعر صرف الدينار بنسبة 1 بالمائة مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سيؤدي ذلك إلى إرتفاع القروض للدولة، و يرجع ذلك إلى أنه عند تدهور قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الوحدات من هذه العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما ينعكس على زيادة القيمة الإسمية لهذه القروض، و إن لم تنمو فعليا، كما أنه إذا إرتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى إرتفاع القروض للإقتصاد الوطني، و يرجع ذلك إلى أنه عند إرتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يؤدي إلى تضخم المبالغ النقدية ولو بشكل إسمي فقط.

كما أظهرت النتائج إلى أنه إذا إرتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى إرتفاع الصادرات، وذلك أنه عند إرتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل الأجانب على قدر أقل من عملاتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، مما سيجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبيا، فتزداد حصيلة الصادرات، بينما إذا إرتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى إنخفاض الواردات، و ذلك راجع إلى أنه عند إرتفاع سعر صرف الدينار الجزائري، تنخفض قيمة الدينار الجزائري،

يترتب على ذلك أن يتنازل المواطنين على قدر أكبر من عملائهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما سيجعل أسعار الواردات مرتفعة نسبياً، فتنخفض حصيلة الواردات.

الخاتمة العامة:

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، و تزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية و العكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي".

في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزان مدفوعاتها، إذ أنه يتعرض إلى الإحتلال مؤقتا كان أو دائما، مما يلزم السلطات النقدية اللجوء إلى سياسات أو إجراءات تصحيحية لعلاج الإختلال فيه، حيث تعتبر أهم هذه السياسات سياسة سعر الصرف و التي تهدف إلى إعادة تحسين وضع الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

وقد تناولنا موضوع الدراسة بالبحث و الإعتماد على عناصر ذات علاقة وثيقة بالموضوع، محاولين الإجابة على التساؤل الرئيسي بإتباع منهجية مكنتنا من فهم العلاقة بين التغير في سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك بإتباع سياسة تخفيض سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول النامية خصوصا، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة قارة لها.

إختبار الفرضيات:

- توصلنا من خلال الدراسة إلى أن الفرضية الأولى صحيحة نوعا ما بمعنى أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر نسبيا بتغيرات سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية، حيث أن الجزائر تقوم بتحصيل قيمة صادراتها بالدولار، وكذلك يتأثر بتغيرات أسعار المحروقات بدرجة كبيرة لأن الجزائر تركز في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة تتعدى 98 بالمائة (سنة 2010م مثلا) .
- بالنسبة للفرضية الثانية و التي تنص على أن تغير سعر صرف يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، و ذلك من خلال تأثيره على الميزان التجاري و المديونية الخارجية و خدمات الديون، هي فرضية صحيحة فلقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها وجود علاقة بين تغير سعر الصرف وبين المتغيرات محل الدراسة.

نتائج البحث:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الإقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات فضلا عن كونه أداة هامة في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات.
- إن الإختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات لفترات مؤقتة أو دائمة يستوجب تدخل السلطات المسؤولة من أجل إتخاذ إجراءات قصد الحد من الإختلال الخارجي، وأهم هذه الإجراءات سياسة سعر الصرف.
- سبب الإختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الإقتصاديات النامية هو راجع لحدوث فرط في الطلب، سواء باعتمادنا على منهج الإستعاب أو المنهج النقدي.
- سعر الصرف عامل ضروري وأساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافٍ إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو منه.
- إنخفاض القيمة الحقيقية للدولار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط أي التأثير على القوة الشرائية لإيرادات الجزائر وبالتالي تدهور رصيد ميزان المدفوعات.
- يتميز الإقتصاد الجزائري بسيطرة المحروقات على صادراتها بنسبة تتعدى 98 بالمائة، أما الصادرات خارج المحروقات مازالت بنسبة ضعيفة جدا.
- وجود معوقات إدارية وتشريعية خاصة في مجال تنشيط الإستثمارات، مما أدى إلى عجز دائم في حساب رأس المال.
- التخفيض في الجزائر لم يؤدي إلى نتائج إيجابية على التوازن الخارجي لأنه إجراء له خلفيات مرتبطة بسياسة التعديل الهيكلي، كما أن التخفيضات لم تكن رشيدة وجاءت فجائية ومقاربة، وحتى نسب التخفيض لم تكن مدروسة.
- إن النتائج المحققة على المستوى الكلي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم الاحتياطي وتراجع المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الديون كانت نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات.

التوصيات و الإقتراحات:

- من خلال نتائج البحث يمكننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات نذكرها فيما يلي:
- أن يقوم أصحاب القرار الإقتصادي في الدول النفطية بتحرير عملات هذه الدول من الارتباط بالدولار، ثم يعاد تقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة، حيث يتم اختيارها حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول، وبنفس نسب التبادل التجاري؛
- إنتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار؛

- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص فاتورة الواردات، مطالبة الدول الدائنة من خفض المديونية وتحويلها إلى إستثمارات أجنبية في داخل البلاد؛
- إستغلال التدفقات المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية إقتصادية؛
- الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع و زيادة نسبة الإستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- تنويع العملات الصعبة المكونة لإحتياجات الصرف والعمل على أن يكون مستوى الإحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم؛
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي و الأكثر تأثيرا على أسعار الصرف؛
- يجب أن يكون تحرير أسعار الصرف بإشراف من السلطة النقدية و بشكل متدرج حتى لا يؤثر على مركز ميزان المدفوعات؛

آفاق البحث:

- رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من عدم كفاية المدة المحددة لإنجازه وصولا إلى الجوانب المتعددة التي يتناولها هذا الموضوع، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب و النقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى، وذلك حسب الآتي:
- دراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري؛
 - أثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر؛
 - أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الإقتصادية؛
 - السياسة النقدية ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات؛
 - آثار تقلبات أسعار صرف — الدولار و الأورو — على الإقتصاد الجزائري؛

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1- فريدة يعدل بغواز، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 2- كامل بكري، الإقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 3- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية "عمليات تقنية وتطبيقات"، بدون دار النشر، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.
- 4- بسام الحجازي، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 5- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 6- عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999.
- 7- زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت، بدون سنة النشر.
- 8- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 9- سعيد سامي الحلاق، العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 10- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 11- فيلح حسن خلف الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
- 12- مطر موسى سعيد، المومني ياسر، شقيري نوري، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 13- رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، بدون بلد النشر، 2007.

- 14- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- 15- شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر، 1999.
- 16- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة، 1997.
- 17- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1990.
- 18- محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد النقدي بين النظرية و التطبيق، بدون دار نشر وبدون سنة نشر.
- 19- محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد الدولي، بدون دار النشر، الإسكندرية، 2000.
- 20- رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، ط(1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
- 21- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط (3)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 22- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2000.
- 23- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية"نظرية وتطبيقات"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- 24- السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 25- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 26- أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
- 27- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، ط(1)، دار جرير، عمان، 2006.
- 28- كريانين موردخاي، تعريب محمد إبراهيم منصور، الإقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريح، الرياض، 2007.
- 29- ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.
- 30- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

31- بوخاري لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار

الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، ط (1)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010 .

32- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات،

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

33- محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

2-المذكرات و الرسائل الجامعية:

34- بن طريش عطاء الله ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر-

مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة غرداية ،

2011/2010

35- العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة

ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة،

2006/2005.

36- لعروق حنان، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في

العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004/ 2005.

37-يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية -دراسة حالة الجزائر،

مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2001 /2000

3- الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

38-بربري محمد أمين، البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول:

أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة

بومرداس، الجزائر، 04/ 05/12/2005.

4- الأنترنت:

39- [www.bank, of Algerian, dz](http://www.bank.of.algerian.dz).

40http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/buss_agric/mizan_almadfo
at.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

- 41- Bernard guillochons, annie kaweki, **économie international**, paris, édition dunod, 2000.
- 42- Dominiek Salvatore, **économique internationale**, Mc Graw- Hill, paris, 1975.

2- الدوريات:

- 43- Abdelmadjid DENNONI, Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie, les **cahiers du CREAD**, N°43, 1998, Alger.

3- التقارير:

- 44- Banque d`Algérie, **évolution économique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002.
- 45- Banque d`Algérie, **évolution économique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2006 .
- 46- Banque d`Algérie, **évolution économique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2007.
- 47- Banque d`Algérie, **évolution économique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2010.
- 48- IFM, Algeria, **Selected Issues and Statistical appendix**, report n° 04/31, February, 2004.
- 49- IFM, Algeria, **Statistical appendix**, report n° 07/95, March, 2007.
- 50- IFM, Algeria, **Statistical appendix**, report n° 12/21, January, 2012.

الملحق (08): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة (1997 - 2002 م)

TABLEAU 16 : BALANCE DES PAIEMENTS

	1997	1 998	1 999	2 000	2 001	2 002
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)					
Solde extérieur courant	3,45	-0,91	0,02	8,93	7,06	4,36
Balance commerciale	5,69	1,51	3,36	12,30	9,61	6,70
Exportations, (f.o.b.)	13,82	10,14	12,32	21,65	19,09	18,71
Hydrocarbures	13,18	9,77	11,91	21,06	18,53	18,11
Autres	0,64	0,37	0,41	0,59	0,56	0,60
Importations, (f.o.b.)	-8,13	-8,63	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,08	-1,48	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18
Crédits	1,07	0,74	0,72	0,91	0,91	1,30
Débits	-2,15	-2,22	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48
Revenus des facteurs, net	-2,22	-2,00	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23
Crédits	0,26	0,37	0,22	0,38	0,85	0,68
Débits	-2,48	-2,37	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91
Transferts, net	1,06	1,06	0,79	0,79	0,67	1,07
Solde du compte de capital	-2,29	-0,83	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71
Investissements directs (net)	0,26	0,50	0,46	0,42	1,18	0,97
Capitaux officiels (net)	-2,51	-1,33	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32
Tirages	1,69	1,83	1,08	0,80	0,91	1,60
Amortissement	-4,20	-3,16	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92

Crédits à court terme et						
Erreurs et omissions (net)	-0,04	0,00	-0,89	0,18	-0,06	-0,36
Solde global	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,65
Financement	-1,16	1,74	2,38	-7,57	-6,19	-3,65
Augmentation des réserves brutes (-)	-3,96	1,20	2,40	-7,51	-6,05	-3,39
Rachats au FMI	-0,35	-0,45	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30
Augmentation d'autres engagements						
de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	-0,05	0,00	0,00	0,00
Financement exeptionnel	3,15	0,99	0,39	0,04	0,00	0,00
Reéchelonnement	2,22	0,52	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paiem.	0,34	0,13	0,08	0,04	0,00	0,04
Achats au FMI	0,59	0,34	0,31	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :						
Réserves brutes (or non compris)	8,05	6,84	4,40	11,90	17,96	23,11
En mois d'importations des biens et						
services non facteurs	9,39	7,56	4,58	12,19	18,08	19,14
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut						
(dollars E.U./baril)	19,49	12,94	17,91	28,50	24,85	25,24

الملحق (1): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2010 م).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.60	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78	18.20
إجمالي الصادرات "FOB"	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.5 9	45.18	57.09
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
إجمالي الواردات "FOB"	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.40	-38.89
ميزان حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05	2.54	3.45	3.42
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على:

-تقارير بنك الجزائر: التقرير السنوي 2007م، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، والخاص بالبيانات من سنة 2003 حتى 2007م، ص204.

-تقارير بنك الجزائر: التقرير السنوي 2010م، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، والخاص بالبيانات من سنة 2008 حتى 2010م، ص174.

الملحق(2): تطور معدل التضخم و سعر الصرف الإسمي و إحتياطيات سعر الصرف الإسمي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2010م)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم (%)	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.74	66.57	75.26	77.22	79.70	77.4	72.1	73.4	73.7	69.2	64.6	72.5	74.9
إحتياطيات الصرف	1.60	0.80	1.50	1.50	2.60	2.10	2.10	8.04	6.84	4.40	11.90	17.76	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22

المصدر: تم إعداده من طرفنا إعتقاداً على:

- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p05.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2006, p 162.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010, p 163.
- rapport IFM, Rapport 2002, p 68.
- rapport IFM, Rapport 2005, p 03.
- rapport IFM, Rapport 2010, p 03.

الملحق(3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2010 م).

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أسعار الإستهلاك IPC	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	494.9	519.4	533.1	534.9	557.4	565.5	580.2	600.8	610.6	114.05	118.24	123.99	131.10	138.22

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على :

- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p 05.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2006, p 162.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010, p 163.

الملحق (4): أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر (أثر النفادية)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم (%)	-	0.23	1.74	3	0.64	0.8	1.34	0.18	2.72	0.19	0.03	0.02	0.66	- 1.13	- 0.51	1.94	- 1.99	- 0.60	- 0.74	0.47	1.63

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحقين (2) و (3).

الملحق(5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2010م)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية M2	343	415	515.9	627.4	723.5	799.7	915	1081.5	1592.5	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738	4157.6	4933.7	5994.6	6955.9	7173.1	8162.8
كمية النقود M1	270	325	369.7	446.9	475.8	519.1	589.1	671.6	826.4	905.2	1048.2	1238.5	1416.3	1630.4	2160.5	2421.4	3167.6	4233.6	4964.9	4944.2	5638.5
أشباه النقود	72.5	90.3	146.1	180.5	247.7	280.5	326	409.9	766.1	884.2	974.3	1235	1485.2	1724	1575.5	1736.2	1766.1	1761	1991	2228.9	2524.3

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على :

- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p11.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2006, p169.
- Banque d'Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010, p170.

الملحق (6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2010م)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إحتياطات الصرف	1.60	0.80	1.50	1.50	2.60	2.10	2.10	8.04	6.84	4.40	11.90	17.76	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22
القروض للدولة	167.04	158.97	226.93	527.83	468.53	401.58	280.54	423.65	723.2	847.9	677.5	569.7	578.7	423.4	20.6-	933.2-	- 1304.1	- 2193.1	- 3627.3	- 3488.9	- 3510.9
القروض للإقتصاد	246.97	325.84	412.31	220.24	305.84	565.64	776.84	741.28	906.2	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على:

- Banque d`Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p11.
- Banque d`Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport2006, p169.
- Banque d`Algérie, évolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010, p170 .

الملحق(7): تطور رصيد الميزان الكلي و سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000 - 2010م)

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الميزان الكلي (ميزان المدفوعات)	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
سعر صرف الدينار	75.26	77.22	79.70	77.4	72.1	73.4	73.7	69.2	64.6	72.5	74.9

المصدر: تم إعداده من طرفنا اعتماداً على معطيات الملحقين (1) و (2).

الملحق (9): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة (2002-2006م)

BALANCE DES PAIEMENTS évaluée en dollars

	2002	2003	2004	2005	2006
(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)					
Solde extérieur courant	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95
Balance commerciale	6,71	11,14	14,27	26,47	34,06
Exportations, (f.o.b.)	18,72	24,47	32,22	46,33	54,74
Hydrocarbures	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61
Autres	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13
Importations, (f.o.b.)	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,20
Crédits	1,30	1,57	1,85	2,51	2,58
Débts	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	-4,78
Revenus des facteurs, net	-2,23	-2,70	-3,60	-5,08	-4,52
Crédits	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42
Débts	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	-6,94
Palements des intérêts	-1,31	-1,18	-1,29	-1,03	-0,76
Autres	-1,60	-2,28	-3,30	-5,48	-6,18
dont: part des associés de compagn. n	-1,60	-2,20	-3,12	-4,74	-5,29
Transferts, net	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61
Solde du compte de capital	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22
Compte de capital					-0,01
Investissements directs (net)	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76
Capitaux officiels (net)	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89
Tirages	1,60	1,65	2,12	1,41	0,98
Amortissements	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-12,87
Erreurs et omissions (net)	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08
Solde global	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73
Financement	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94	-17,73
Augmentation des réserves brutes (-)	-3,40	-7,03	-8,88	-16,31	-17,73
Rachats au FMI	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63	0,00
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paiem.	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78
En mois d'importations des biens et services non facteurs	19,14	24,32	23,72	27,36	36,66
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85

المصدر: بنك الجزائر

الملحق(10): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2010م)

**BALANCE DES PAIEMENTS
EVALUEE EN U.S. DOLLARS**

	2006	2007	2008	2009	2010
(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)					
Solde extérieur courant	28,95	30,54	34,45	0,41	12,16
Balance commerciale	34,06	34,24	40,60	7,78	18,20
Exportations, (f.o.b.)	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09
Hydrocarbures	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12
Autres	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97
Importations, (f.o.b.)	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,20	-4,09	-7,59	-8,89	-8,33
Crédits	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57
Débits	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,90
Revenus des facteurs, net	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31	-0,36
Crédits	2,42	3,81	5,13	4,74	4,60
Débits	-6,94	-5,64	-6,47	-6,05	-4,96
Paievements des intérêts	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11
Autres	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88	-4,85
dont: part des associés de compagn.	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-4,03
Transferts, net	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65
Solde du compte de capital	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,42
Compte de capital	-0,01				
Investissements directs (net)	1,76	1,37	2,33	2,54	3,47
Capitaux officiels (net)	-11,89	-0,77	-0,43	1,30	0,44
Tirages	0,98	0,51	0,84	2,19	0,55
Amortissements	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89	-0,11
Erreurs et omissions (net)	-1,08	-1,59	0,64	-0,39	-0,49
Solde global	17,73	29,55	36,99	3,86	15,58
Financement	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86	-15,58
Augmentation des réserves brutes (-)	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28	-15,25
Rachats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir		-1,28	-0,46	0,09	-0,08
Allocations de DTS				-1,67	0,00
Position de réserves au FMI					-0,25
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	77,78	110,18	143,10	147,22	162,22
En mois d'importations des biens et services non facteurs	36,66	39,73	34,99	36,00	38,33
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15

Source : Banque d'Algérie

الملخص

يندرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، وتحديدًا في جانب الإقتصاد الدولي، ويهدف إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف و مكونات ميزان المدفوعات الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و الكتلة النقدية و القروض الداخلية. لذلك تناولنا موضوع الدراسة من خلال ثلاثة فصول، في الفصل الأول تم تقديم صورة عامة على سعر الصرف و أنظمتة المختلفة وسياساته، و كذا أهم النظريات المفسرة له مع الإشارة إلى سوق الصرف الأجنبي، وفي الفصل الثاني، اهتممنا بميزان المدفوعات من خلال التعرف على مكوناته و الوضعيات المختلفة له وكذا محاولة معالجة الإختلال فيه، أما الفصل الثالث، فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر بشيء من التفصيل حيث اقتصرنا الدراسة على تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري وسياساته المختلفة وكذا أثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات. وخلصنا في بحثنا إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين تغير سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات، حيث أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي تعتبر الجزائر مجرد منتج صغير.

الكلمات المفتاحية

سعر الصرف، ميزان المدفوعات الجزائري، متغيرات اقتصادية كلية.